مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 1 آذار 2024

مقالات وتقارير

معهد دراسات الأمن القومي: بين الحرب والاتفاق مع لبنان: الصراع على الحدود البرية

بقلم أورنا مزراحي، وستيفان كوهين

إن ترسيم الحدود البرية بين إسرائيل ولبنان هو خطوة مهمة وضرورية – ولكن هل من الصواب القيام بذلك تحت النار؟ في هذه الوثيقة يقدم باحثو INSS إجابة على هذا السؤال ويفصلون خلفية ونقاط الخلاف بين البلدين حول هذه القضية

وكجزء من الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لاستخدام الوسائل الدبلوماسية لإنهاء القتال المستمر منذ ما يقرب من خمسة أشهر بين إسرائيل وحزب الله، كانت الحاجة إلى ترسيم الحدود المتفق عليها بين إسرائيل ولبنان على جدول الأعمال أيضا. وتحرص الحكومة اللبنانية على إدراج ترسيم الحدود في أي اتفاق لوقف إطلاق النار، وقد اعتمدت السياسة نفسها في هذا الشأن مثل حزب الله، وربطت نهاية القتال بوقف العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة، وقدمت نهجًا متطرفًا متشددًا لترسيم الحدود. . ومن المرجح أن تكون المفاوضات بشأن الحدود البرية بين البلدين شاملة بسبب تعقيد القضية والفجوات الواسعة بين الجانبين. ولذلك سيكون من الخطأ إجراؤها تحت النار. في الوقت نفسه، وكجزء من اتفاق لإنهاء الصراع، من الممكن تضمين اتفاق حول إنشاء آلية لمناقشة هذه القضية في المرحلة التالية - بمجرد انتهاء القتال على الحدود الإسرائيلية اللبنانية.

ومع تزايد القلق من أن القتال بين إسرائيل وحزب الله قد يتصاعد أكثر ويتحول إلى حرب شاملة، تعمل الولايات المتحدة على دفع خطوة دبلوماسية من شأنها أن تؤدي إلى وقف إطلاق النار. وقد انضمت فرنسا، ومؤخراً المملكة المتحدة وألمانيا إلى الأميركيين في هذه الجهود. وقد عهد الأميركيون بالمهمة إلى المستشار المقرب للرئيس الأميركي جو بايدن، عاموس هوكستين ، الذي توسط بنجاح في الاتفاق البحري بين إسرائيل ولبنان الذي تم توقيعه في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وبناءً على طلب اللبنانيين، حاول هوكستين على مدار العام الماضي لإعادة إحياء هذا النجاح ولإقناع الطرفين بالموافقة على حدود برية دائمة. وحتى الآن، لم يكن ناجحًا. أثارت بيروت مؤخرًا مرة أخرى مسألة ترسيم الحدود البرية بين إسرائيل ولبنان في إطار الجهود الرامية إلى ضمان وقف إطلاق النار بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله اللذين انخرطا في قتال محدود على طول

الحدود الشمالية لإسرائيل منذ أن بدأ حزب الله الصراع في 8 أكتوبر. والقتال مستمر منذ ذلك الحين بالتوازي مع الحرب في غزة.

في مناقشاتهما مع المسؤولين الأميركيين، أعرب رئيس الوزراء اللبناني بالوكالة نجيب ميقاتي ووزير خارجيته عبد الله بو حبيب عن سرورهما باستعداد إدارة بايدن للمساعدة في التوسط لوقف إطلاق النار واستعادة الهدوء في جنوب لبنان. وهم يقولون إنهم ملتزمون بالحل الدبلوماسي والقرارات الدولية، مع التركيز على قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1701. وفي الوقت نفسه، اتخذوا موقفاً متشدداً واضطروا إلى الانصياع لخط حزب الله. لقد فعلوا ذلك ليس من حيث ربط وقف القتال على الحدود اللبنانية بوقف عمليات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة فقط، ولكن أيضًا من حيث مطالبهم عندما يتعلق الأمر بترسيم الحدود البرية.

موقفهم الافتتاحي عنيد. في لقاءاتهما الدبلوماسية والمقابلات التي أجراها مع وسائل الإعلام، أثار كل من ميقاتي وحبيب مطلب انسحاب إسرائيل من كل شبر من الأراضي اللبنانية، وفي الوقت نفسه، تحدثا عن حدود الانتداب التي تم اعتمادها كجزء من اتفاقيات الهدنة لعام 1949 كنقطة مرجعية وليس الخط الأزرق، وهو خط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة عام 2000، من دون المساس بأي اتفاق حدودي مستقبلي. تشير التقارير في وسائل الإعلام الإسرائيلية واللبنانية إلى أن هذه القضية أثيرت أيضًا خلال زيارات هوكشتاين الأخيرة إلى إسرائيل (في 4 يناير ومرة أخرى في 4 فبراير) وبيروت (في 11 يناير)، ولكن في الوقت الحالي، يصر حزب الله، وعقب ذلك الحكومة اللبنانية على أنها لن تتبع قناة دبلوماسية طالما أن الحرب في غزة مستمرة.

معالم في ترسيم الحدود بين إسرائيل ولبنان

تم ترسيم الحدود بين إسرائيل ولبنان التي يبلغ طولها حوالي 120 كيلومترًا منذ أكثر من قرن من الزمان كجزء من الاتفاقية الفرنسية البريطانية بشأن الحدود الانتدابية التي تم التوقيع عليها في باريس في كانون الأول (ديسمبر) 1920. وشهدت تلك الاتفاقية قيام البلدين وتقسم القوى الأوروبية العظمى أراضي الدولة العثمانية فيما بينها وتتفق على الحدود بين كل من لبنان وسوريا تحت الانتداب الفرنسي، يجب أن يفهم القراء أنها لم تكن بين لبنان وسوريا على وجه التحديد، بل بين أراضي كليهما وفلسطين التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية. وفلسطين التي كانت تحت الحكم البريطاني من البحر الأبيض المتوسط إلى حماة التي تشكل الآن المثلث الحدودي بين إسرائيل وسوريا والأردن. ورسم الاتفاق المسار العام للحدود، واتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة لترسيم المسار الدقيق للحدود. وترأس اللجنة ضابطان: المقدم الفرنسي بوليت والمقدم البريطاني نيوكومب. قامت اللجنة بترسيم الحدود، وفي مارس 1923، تمت الموافقة على الاتفاقية النهائية من قبل البلدين. وتم التصديق عليها عام 1935 من قبل عصبة الأمم. كان النظام الذي استخدمته اللجنة لترسيم الحدود – وهي عملية استغرقت عاماً كاملاً وتركت وراءها توثيقاً دقيقاً لعملها – قديماً ومثيراً للمشاكل؛ وأدى إلى تناقضات كبيرة على الحدود. ولم تكن الحدود التي رسموها تتوافق تمامًا مع الحدود التي تم الاتفاق عليها في باريس عام 1920، ولكن تم تحديدها على الأرض باستخدام أكوام من الصخور. تم استبدال هذه الأكوام في النهاية بـ 71 عمودًا تُعرف باسم الأعمدة الحدودية، تم وضع 38

منها على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية. تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه النقاط الحدودية اختفت أو دمرت، مما يجعل من الصعب ترسيمها لاحقًا.

طوال فترة الانتداب، وحتى حصول إسرائيل ولبنان على استقلالهما، تم الاعتراف بالحدود التي رسمتها اللجنة باعتبارها الحدود الدولية. وكانت أيضًا الحدود التي تم استخدامها في اتفاقية الهدنة في مارس 1949 بين إسرائيل ولبنان. ذلك الاتفاق، الذي يعتبره اللبنانيون مرجعهم اليوم لترسيم الحدود، لم يكن ترسيماً تفصيلياً للحدود. وبدلا من ذلك، اكتفى الاتفاق بالنص على أن "خط الهدنة سيمتد على طول الحدود الدولية". بمعنى آخر، على طول الحدود التي رسمتها دولتا الانتداب وأقرت عام 1923.

بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان في أيار/مايو 2000 وكجزء من تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 425 (1978)، حاولت الأمم المتحدة ترسيم خط انسحاب الجيش الإسرائيلي باستخدام فريق من رسامي الخرائط التابعين لها. ورسموا ما أصبح يعرف بالخط الأزرق الذي ينحرف في عدة نقاط عن حدود عهد الانتداب، واستندوا في رسمه إلى البيانات الخرائطية وتفسير أعضاء الفريق لها. قبلت إسرائيل ولبنان بالخط الأزرق باعتباره الخط الذي سينسحب إليه الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، لكن لبنان أبدى تحفظات تحولت إلى نقاط خلاف بين الجانبين. إن توجه الأمم المتحدة هو الاعتراف بخط حدودي يتفق عليه الطرفان، رغم أنه من المشكوك فيه أن يوافق لبنان على الخط الأزرق كأساس ومن المرجح أن يصر على خط 1949.

بعد حرب لبنان الثانية عام 2006، اتفقت إسرائيل ولبنان على ترسيم الخط الأزرق فعلياً على الأرض، وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تشكيل لجنة مهنية. وقد حددت هذه اللجنة الموقع الدقيق لـ 470 نقطة مرجعية على طول الخط الأزرق - أي حوالي أربع نقاط مرجعية لكل كيلومتر. كان الهدف من وضع علامات على الحدود باستخدام البراميل الزرقاء هو توضيح الحدود للسكان المحليين والعسكريين والأمم المتحدة – ومنع أي عبور أو انتهاك للخط الأزرق بشكل غير مقصود. ولكن حتى الآن، لم يتم وضع البراميل إلا على حوالي نصف النقاط المرجعية (أكثر من 270 نقطة). ولم يتم وضع كل منهما إلا بعد أن فحص لبنان وإسرائيل موقفهما الدقيق ووافقا على ذلك.

نقاط الخلاف بين إسرائيل ولبنان على طول المنطقة الحدودية

بعد ترسيم وترسيم الخط الأزرق، أبدى لبنان تحفظاته على 13 نقطة على طول الخط الأزرق، تغطي مساحة قدرها 485 ألف متر مربع (لا تشمل أراضي مثلث الحدود مع سوريا وراء خط الهدنة عام 1949). وحتى يومنا هذا، لا تزال هذه هي نقطة الخلاف الرئيسة بين البلدين. وبحسب اللبنانيين، فإن هذه النقاط تخرج عن الحدود التي حددتها اتفاقية الهدنة عام 1949 وقد نوقشت هذه النقاط باستفاضة على مر السنين في الاتصالات بين الجانبين كجزء من الاجتماعات الثلاثية وآلية التنسيق التي أنشأتها اليونيفيل. وفي عدد من المناسبات، وردت أنباء عن توصلهم إلى تفاهمات حول حل لسبعة منها (على الرغم من عدم وجود إعلان رسمي عن حلها). في يوليو/تموز 2023، قبل اندلاع الصراع الحالي، ادعى وزير الخارجية اللبناني أنه من بين النقاط الـ13 المتنازع عليها، تم التوصل إلى اتفاق بشأن سبع نقاط، وأنه لم يتبق سوى ست نقاط يتعين حلها.

لكن بعد شهرين، أصدر الجيش اللبناني بيانا رسميا قال فيه إنه لا يزال يرى أن الـ 13 انتهاكا من جانب إسرائيل (يرى اللبنانيون أن الأراضي الواقعة على جانبهم من خط الهدنة لعام 1949 والخط الأزرق كانت محتلة من قبل إسرائيل) وأنه لم يتم الانتهاء من أي شيء في هذا الشأن. علاوة على ذلك، قال الجيش إن الممثلين في آلية التنسيق الثلاثية ليس لديهم صلاحية الموافقة على ذلك. ومؤخراً، وعلى خلفية المفاوضات، أثير الموضوع مرة أخرى في مقابلة أجراها ميقاتي. وفي الأول من فبراير/شباط، ادعى أن سبع نقاط من أصل 13 نقطة قد تمت تسويتها بالفعل، لكن لا تزال هناك فجوات كبيرة في مواقف الجانبين فيما يتعلق بالنقاط الست المتبقية. وبعد خمسة أيام، قدم وزير الخارجية حجة مماثلة.

ويبين الجدول أدناه النقاط الـ 13 المتنازع عليها، والتي يمكن حل معظمها ببعض حسن النية من الجانبين. وفي الوقت نفسه، سيكون من الصعب حل عدد من النقاط ذات الأهمية الاستراتيجية - في المقام الأول النقطة الأولى القريبة من الساحل عند روش الناقورة ((B1، نظرا لموقعها الاستراتيجي وأهميتها لكلا الجانبين. وكان هذا أحد الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى المطالبة ضمن الاتفاق البحري بالحفاظ على الوضع الراهن في هذه النقطة بالذات التي كان المقصود منها في البداية أن تكون نقطة انطلاق لترسيم الحدود البحرية، وتأجيل النقاش بشأنها إلى حين إجراء المفاوضات حول ترسيم الحدود البرية.

NO.	AREA	REGION	COMMENTS
1	B1-BP1	Ras Naqoura	The main stumbling block because of its strategic location
2	B10-B11	Alma ash-Shab	
3	B13	Alma ash-Shab	
4	BP6-BP7	Alma ash-Shab	
5	B21-B22	Al-Boustan	
6	BP9	Marwahin	
7	BP16	Rameish	
8	B47-B50	Yaroun/Maroun al-Ras	
9	BP28-BP29	Blida	
10	B71	Meiss Al-Jabel	
11	B79-B86	Adeisse	A large area of land is in the region of Kibbutz Misgav Am
12	BP37-B86	Adeisse / Kfar Kila	
13	BP38-BP38/3	Metula / Wazzani	A relatively large area

ووفقاً لبعض التقارير الأخيرة، بالإضافة إلى النقاط الـ 13 المألوفة، فقد رفع لبنان بالفعل المزيد من الانتهاكات الإسرائيلية وطالب إسرائيل بالانسحاب من 17 منطقة أخرى خارج الخط الأزرق، بعضها يتوافق مع مناطق الخلاف الـ 13 السابقة. وهذا يتناقض مع الموقف المعلن مؤخراً لرئيس الوزراء اللبناني ووزير الخارجية، وكلاهما أشار فقط إلى المناطق الـ13 المتنازع عليها. بالإضافة إلى نقاط الخلاف على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية، هناك أيضًا عدد من النقاط المتنازع عليها في مرتفعات الجولان. ويطالب اللبنانيون بالمناطق التي استولت عليها إسرائيل من سوريا عام 1967 خلال حرب الأيام الستة في المثلث الحدودي بين إسرائيل ولبنان وسوريا. وبحسب بيروت، يجب على إسرائيل إعادة هذه الأراضي التي تدعي أنها تابعة لها، قبل أي حل للصراع مع سوريا التي اختارت عدم التعامل مع القضية في الوقت الحالي. ومما يزيد الوضع تعقيدًا في هذه المناطق هو قانون مرتفعات الجولان الذي أقرته إسرائيل عام 1981، وأضفى طابعًا رسميًا على التغيير في الوضع القانوني للجولان وقرر أن المنطقة تقع تحت القانون والولاية القضائية والسلطة الإسرائيلية.

تشكل هذه الخلافات جزءاً كبيراً من خطاب حزب الله. وتقول المنظمة إنها تقاتل من أجل تحرير المزيد من الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، بينما تؤدي إلى تفاقم الخلافات الشديدة أصلاً بين بيروت واسرائيل واستخدامها كجزء من كفاحها ضد إسرائيل. لذلك، ليس من قبيل الصدفة أن العديد من الهجمات العسكرية التي شنها حزب الله خلال الأشهر الخمسة الماضية من القتال كانت موجهة أيضًا نحو مناطق جبل دوف ومزارع شبعا. هناك مجالان رئيسيان في السؤال:

. الجزء الشمالي من قرية الغجر: يطالب لبنان بالسيادة على الجزء الشمالي من القرية الذي يقع على الحدود الأصلية بين سوريا ولبنان. وفي الواقع، فإن ادعاء لبنان ليس بلا أساس، لأن الخط الأزرق يشرح القرية وفقاً للنتائج التي توصل إليها رسامي الخرائط التابعون للأمم المتحدة عام 2000، والذين عملوا وفقاً للخرائط التي بحوزتهم. وبالتالي فإن الجزء الشمالي من القرية يقع ضمن الأراضي اللبنانية على الرغم من أن القوات الإسرائيلية احتلتها من سوريا عام 1967 وسكانها علويون. وتزايدت شكاوى اللبنانيين بعد سبتمبر/أيلول 2022، عندما أقامت إسرائيل سياجا شمال القرية لمنع التسلل من لبنان. تم تشييد هذا السياج بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي الذي أخذ في الاعتبار معاناة السكان من تقسيم قريتهم إلى قسمين، وحقيقة أن الدخول إليها كان ممكنًا فقط عبر حاجز شرطة الحدود ونقطة التفتيش العسكرية. إغلاق القرية من الشمال سمح بفتحها أمام الزوار. وبالإضافة إلى القسم الشمالي من القرية، يطالب لبنان أيضًا بمنطقة شرق القرية.

. مزارع شبعا: هذه منطقة زراعية غير مأهولة بالسكان على جبل دوف (سفوح جبل الشيخ)، بين قرية الغجر وقرية شبعا اللبنانية (في المثلث الحدودي)، وتدعي بيروت أنها تابعة للقرية. ومن وجهة نظر إسرائيلية، تعتبر هذه المنطقة الإستراتيجية ذات أهمية حيوية لمراقبة منطقة معادية. وقد تم تقديم الدليل على ذلك في أكتوبر 2000، عندما تم اختطاف ثلاثة جنود إسرائيليين في غارة عبر الحدود. وليس من قبيل الصدفة أن الهجوم الأول لحزب الله خلال الصراع الحالي في 8 تشرين الأول/أكتوبر كان ضد جبل دوف الذي أصبح هدفا رئيسًا خلال الأشهر الماضية.

وعلى النقيض من الموقف اللبناني الرسمي، يطالب حزب الله بالمزيد من الأراضي الإسرائيلية التي يريد "تحريرها من الاحتلال". هناك سبع قرى شيعية في الجليل الأعلى استولت عليها إسرائيل خلال حرب الاستقلال عام 1948. وتجدر الإشارة إلى أنه في التصريحات الرسمية من بيروت حول النزاع الحدودي مع إسرائيل لم يتم ذكر هذه القرى. لكن من المرجح أنه حتى بعد حل

الخلاف حول ترسيم الحدود بين البلدين، سيستمر حزب الله في الإشارة إلى هذه القرى على أنها أرض لبنانية محتلة. وهذا جزء لا يتجزأ من جهوده للحفاظ على مكانته كـ"المدافع عن لبنان"، وسيتم استخدامها للتحريض على العداء تجاه إسرائيل.

من وجهة النظر الإسرائيلية، سيكون من الخطأ التفاوض على ترسيم الحدود تحت النار. لقد طرحت مسألة ترسيم الحدود، كما ذكرنا كجزء من الجهود الدبلوماسية لإنهاء القتال بين حزب الله وإسرائيل؛ وقد طرح الجانب اللبناني (والوسطاء على ما يبدو) هذه الفكرة باعتبارها أحد الأشياء التي يمكن أن تقدمها إسرائيل من أجل تعزيز وقف إطلاق النار. ومع ذلك، وبالنظر إلى التصعيد المستمر واحتمال نشوب حرب شاملة يبدو أنه لن يكون مسار العمل الصحيح بالنسبة لإسرائيل إدراج المفاوضات حول الحدود البرية المستقبلية في المحادثات الرامية إلى تأمين وقف إطلاق النار - على الرغم من أهمية التوصل إلى اتفاق. حل متفق عليه للمسألة. هناك عدة أسباب لذلك:

عنصر الوقت: من المرجح أن تكون المفاوضات طويلة ومعقدة، نظراً للخلافات العميقة القائمة، خاصة حول ثلاث نقاط: رأس الناقورة (ب1)؛ قرية الغجر؛ وجبل دوف/مزارع شبعا. ولن تكتمل مثل هذه المحادثات بسرعة ولن تؤدي إلى وقف إطلاق النار في أي وقت قريب، خاصة وأن الجانب اللبناني يتبنى حالياً موقفاً متشدداً بشكل خاص. إسرائيل، من ناحية أخرى، معنية بوقف فوري للقتال، حتى يتمكن سكان الشمال الذين تم إجلاؤهم من العودة إلى منازلهم في أسرع وقت ممكن. ومن المفترض أيضاً أن تقنع هذه الحجة الأميركيين، الذين يحرصون أيضاً على ضمان وقف إطلاق النار عاجلاً وليس آجلاً وتجنب اندلاع حريق إقليمي.

إنجاز لحزب الله وخسارة ورقة المساومة: إذا قامت إسرائيل بتسليم الأراضي إلى لبنان - مهما كانت صغيرة - نتيجة للصراع الحالي، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تضخيم شعور حزب الله بالإنجاز، فضلاً عن مكانته المزعومة كقوة فاعلة. "حامي لبنان". كما أن ذلك من شأنه أن يعزز حجتها في البقاء منظمة مسلحة، ضد رغبة المواطنين في لبنان الذين يريدون تسليم أسلحتها إلى الجيش اللبناني. علاوة على ذلك، ستخسر إسرائيل ورقة مساومة في المفاوضات المرتقبة حول تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701، خاصة فيما يتعلق برغبتها في انسحاب حزب الله من شمال نهر الليطاني. وينطبق الشيء نفسه على الحل الجزئي، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالنقاط الحدودية السبع التي تم الاتفاق عليها من حيث المبدأ. وبينما يصور حزب الله ذلك على أنه "انتصار"، فإن الخلافات وأسباب استمرار الصراع ستظل دون معالجة.

ولا يوجد خطاب رسمي على الجانب اللبناني يمكن لإسرائيل أن توقع به على أي اتفاق، في ظل الفراغ السياسي الموجود هناك. منذ الانتخابات الأخيرة التي جرت في لبنان، في مايو/أيار 2022، تولت السلطة حكومة انتقالية، ومنذ نهاية ولاية الرئيس ميشال عون في أكتوبر/تشرين الأول 2022، لم ينتخب لبنان بديلاً له بعد. وبحسب الدستور فإن الرئيس اللبناني هو الذي يملك صلاحية التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات. وبالفعل، كان عون هو من وقع اتفاقية الحدود البحرية مع إسرائيل في آخر يوم له في منصبه. وبالمثل، فإن معارضي أي اتفاق مع إسرائيل يمكنهم تحدي سلطة الحكومة المؤقتة الحالية في الدخول في مفاوضات حول أي قضية مع إسرائيل.

وفي الختام، فإن التوصل إلى اتفاق بشأن مسار الحدود البرية بين إسرائيل ولبنان سيكون عنصراً مهماً في صياغة واقع جديد في المنطقة. ومع ذلك، لن يكون من الصواب إجراء مناقشة معقدة حول هذه القضية، وبالتأكيد عدم قبول اتفاق جزئي يتضمن استسلام إسرائيل للأراضي، ما دام حزب الله لم يوافق على وقف القتال الحالي، الذي بدأه. ولذلك، يجب على إسرائيل أن ترفض إدراج هذا الموضوع في التفاهمات الأولية بشأن وقف إطلاق النار، وعليها الإصرار على عدم إجراء المفاوضات حول ترسيم الحدود البرية إلا في مرحلة لاحقة.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: حيال احتمال وقوع هجوم في رفح: انتقادات متزايدة في أوروبا

بقلم شيمون شتاين

حذر المستشار الألماني شولتز هذا الأسبوع على وجه التحديد من هجوم إسرائيلي واسع النطاق في رفح التي فر إليها الكثيرون. وشدد على أنه "يجب علينا منع وقوع كارثة إنسانية". وحتى الآن، امتنع شولتس عن التحذير أو انتقاد سلوك إسرائيل. وهو أحد زعماء الاتحاد الأوروبي الوحيدين الذين وقفوا إلى جانب إسرائيل في الحملة، بينما كرروا وأكدوا حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. وإذا لم يكن ذلك كافيا، فقد صرح المتحدث باسم الشؤون الخارجية لفصيل المستشارة في البوندستاغ (في محادثة مع مجلة دير شبيغل الأسبوعية) أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية لا ينبغي أن يكون من المحرمات وأن الدولة الفلسطينية التي تعزز السلام سيتم إنشاؤها في مثل هذه الظروف بطريقة لا تهدد أمن إسرائيل.

وبذلك، تنضم ألمانيا إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي الذين يحذرون إسرائيل مراراً وتكراراً من الكارثة الإنسانية المتوقعة في حالة دخولها إلى رفح، وفي الوقت نفسه يمهدون الطريق للاعتراف بالدولة الفلسطينية. أول وأهم من يمهد الطريق هو الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل. وعندما سُئل مؤخراً في المؤتمر الأمني في ميونيخ عما إذا كان هناك مكان لأوروبا لدعم حل الدولتين، أجاب بطريقة إيجابية. وأوضح الرئيس الفرنسي أن مسألة الاعتراف ليست من المحرمات، وأشار وزير الخارجية البريطاني كاميرون إلى إمكانية الاعتراف المبكر بالدولة الفلسطينية.

ويمكن الافتراض أنه بعد التصريحات التحذيرية، في حال وقوع هجوم في رفح سيتسبب في دمار وقتل يغطي شاشات التلفزيون، ستزداد الدعوة لاتخاذ إجراءات ضد إسرائيل. وكان بوريل هو من دعا إلى النظر في فرض حظر على الأسلحة. وقد دعا ممثلو إسبانيا وإيرلندا إلى فحص ما إذا كان سلوك إسرائيل يتوافق مع اتفاقية الشراكة. ومن المشكوك فيه أن تتمكن ألمانيا بعد ذلك من مقاومة التدابير العقابية من جانب الاتحاد الأوروبي.

* * *

جويش انسايدر: مصادر: إسرائيل و إندونيسيا كانتا في طريقهما لتطبيع العلاقات قبل السابع من أكتوبر

وافقت أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان على اتفاقية لتبادل المكاتب التجارية مع إسرائيل، ومن المقرر أن يتم حفل التوقيع في أكتوبر 2023؛ فقد كانت إسرائيل وإندونيسيا قد خططتا للإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية في أكتوبر 2023، وهي خطوة تأخرت بسبب هجوم حماس على إسرائيل والحرب اللاحقة في غزة، حسب ما قالت ثلاثة مصادر مشاركة

في المفاوضات لصحيفة "جويش إنسايدر".

وافق وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك إيلي كوهين ومكتب الرئيس الإندونيسي المنتهية ولايته جوكو ويدودو على مسودة نهائية لاتفاق بين الدولة اليهودية والدولة التي تضم أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم لتبادل المكاتب التجارية، كخطوة أولى نحو علاقات دبلوماسية كاملة، بحسب مصادر مطلعة. قال في المحادثات.

وكان أكتوبر 2023 هو الموعد المحتمل للإعلان الرسمي، بالتزامن مع الاجتماع المخطط لمنتدى النقب في منتصف الشهر، على الرغم من أن نوفمبر، عندما زار ويدودو البيت الأبيض، كان قيد النظر أيضًا. وقال أحد المصادر إن جاكرتا تابعت أيضًا التقدم نحو التطبيع بين إسرائيل والسعودية، معتقدة أنه سيكون هناك رد فعل أقل إذا حدث الأمران خلال فترة قصيرة. وتخطط إندونيسيا لفتح مكتب تجاري في رام الله في نفس الوقت.

التقى آندي ويدججانتو، أحد كبار مستشاري ويدودو، ورونين ليفي، المدير العام لوزارة الخارجية آنذاك وأحد اللاعبين الإسرائيليين الرئيسيين في اتفاقيات أبراهام في اسرائيل في سبتمبر/أيلول، إلى جانب دان شابيرو،الذي كان في ذلك الوقت كبير مستشاري وزارة الخارجية لشؤون التكامل الإقليمي لوضع اللمسات النهائية على النص، كما يظهر في الصورة التي قدمها أحد المصادر المشاركة في المحادثات. ولعب رجل الأعمال جوي اللحام المقيم في نيويورك دورا رئيسيا في المفاوضات أيضا.

وعلى الرغم من أن شابيرو كان حاضرا وكان عدد قليل من المسؤولين الأميركيين على علم بالمفاوضات، إلا أن جاكرتا لم تقدم أي طلبات محددة لواشنطن. وتوصلتا إلى مذكرة تفاهم في 21 سبتمبر/أيلول تنص على أن الدول تسعى إلى "التوسع في اتفاقيات إبراهيم وتعزيز السلام والتعايش والتفاهم المتبادل والاحترام بين الشعوب من جميع الأديان والأعراق والقوميات". كما نصت مذكرة التفاهم على أن الجانبين يدعمان "تحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني" والحل السلمي للصراع.

اتفقت جاكرتا والقدس على فتح مكاتب اتصال متبادلة تركز على تطوير العلاقات الثنائية، مع التركيز على الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا والابتكار والثقافة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم السماح للمكاتب بتقديم الخدمات القنصلية.

لم يُكتب في مذكرة التفاهم، ولكن في وثيقة أخرى اطلعت عليها موقع جويش إنسايدر اتفاق على أن يعمل الجانبان على آلية لتوفير تأشيرات عمل للإندونيسيين والإسرائيليين من خلال المكاتب التجارية.

ولطالما أيد الرئيس الإندونيسي المنتخب برابو سوبيانتو الذي فاز بالانتخابات في وقت سابق من هذا الشهر، التطبيع مع إسرائيل، واجتمع بصفته وزيرا للدفاع، مع مستشار الأمن القومي الإسرائيلي آنذاك إيال هولاتا. ومع ذلك، بما أن المفاوضات جرت قبل أشهر من الانتخابات، خطط ويدودو لوضع اللمسات الأخيرة على التطبيع الكامل مع إسرائيل قبل ترك منصبه.

وتحدث الجانبان أيضًا عن إزالة إسرائيل من القائمة السوداء للتأشيرات الإندونيسية. وفي الوقت الحالي، يزور عشرات الآلاف من الحجاج المسيحيين من إندونيسيا إسرائيل كل عام، لكن من الصعب جدًا على الإسرائيليين الذين ليس لديهم جواز سفر من دولة أخرى زيارة الدولة الأرخبيلية الواقعة في جنوب شرق آسيا التي تضم الوجهة السياحية الشهيرة بالي.

وجاء مشروع الاتفاق بعد نحو أربعة أشهر من المفاوضات. وقد لعب الإسرائيليون الذين وجدوا طرقًا لممارسة الأعمال التجارية في إندونيسيا، معظمها في مجال التكنولوجيا الزراعية، وكذلك اليهود الأمريكيين الذين يعملون مع جاكرتا، دورًا في التقريب بين البلدين.

وقال مصدر دبلوماسي كبير إنه بعد بدء الحرب على غزة، "قال الطرفان إننا بحاجة إلى الانتظار، لأن التوقيت يمثل مشكلة". ومع ذلك، أشار المصدر إلى أن إندونيسيا "لم تقل أن الاتفاقية غير مطروحة على الطاولة - بل لم يكن التوقيت المناسب". وقال المصدر الدبلوماسي الكبير إن جاكرتا مقتنعة بإقامة علاقات مع إسرائيل بعد نجاح العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، وأن الأقلية المسيحية الكبيرة في إندونيسيا – حوالي 29 مليون شخص أو 10% من السكان – مؤيدة لإسرائيل.

* * *

جيروزاليم بوست: كل الأنظار تتجه نحو روسيا كوسيط بين حماس وفتح

في المشهد الجيوسياسي الدائم التطور، يمثل الإعلان الأخير عن اجتماع بين ممثلي حماس وفتح في موسكو لحظة مهمة ليس فقط بالنسبة للسياسة الفلسطينية ولكن أيضًا للديناميكيات في الشرق الأوسط الأوسع. ويهدف هذا التجمع إلى مناقشة تشكيل حكومة فلسطينية موحدة وإعادة بناء غزة، مما يعكس منعطفا حاسما في التطلعات الوطنية الفلسطينية. إن مشاركة روسيا كوسيط يسلط الضوء على طموحها المتزايد لتأكيد نفوذها في الشرق الأوسط، وخاصة عقب نجاحاتها المتوقعة في أوكرانيا.

وتسيطر حماس التي تعترف بها العديد من الدول الغربية كمنظمة إرهابية على قطاع غزة وتحتفظ بمعارضة قوية ضد إسرائيل، وتدعو إلى إقامة دولة إسلامية متطرفة من خلال الوسائل السياسية والعسكرية. ومن ناحية أخرى، فإن فتح حزب سياسي فلسطيني بارز والفصيل الرائد داخل منظمة التحرير الفلسطينية التي اتبعت تاريخياً طريقاً نحو إقامة الدولة الفلسطينية من خلال المفاوضات والدبلوماسية.

إن خلفية هذا الاجتماع عبارة عن نسيج معقد من السياسات الإقليمية، والانقسامات الفلسطينية الداخلية، وتداعيات الصراع. تشير استقالة رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية قبل أيام إلى تغيير سياسي يهدف إلى تعزيز الدعم للسلطة الفلسطينية. ويُنظر إلى هذه الخطوة على أنها رد فعل على الصراع في غزة، ما يؤكد الحاجة إلى تشكيل جبهة موحدة ضد الضغوط الخارجية وإعادة إعمار المنطقة التي مزقتها الحرب. وتعكس توقعات وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي المخففة للمحادثات في موسكو التوازن المعقد بين الأمل والواقعية الذي يميز التوجه الفلسطيني في التعامل مع هذه المفاوضات. وقال المالكي: "نأمل أن تكون هناك نتائج جيدة في التفاهم المتبادل بين الفصائل حول ضرورة دعم مثل هذه الحكومة التكنوقراطية التي ستظهر"، مسلطاً الضوء على الهدف المتمثل في تشكيل حكومة قادرة على اجتياز المشهد السياسي المليء بالتحديات. ومع ذلك، فإن ظلال المفاوضات الفاشلة السابقة تلوح في الأفق، مما يثير تساؤلات حول تحقيق تقدم جوهري.

إن الديناميكيات بين حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، وخاصة موقفهما في محادثات الرهائن الجارية والسياق الأوسع لحرب غزة، تقدم طبقات أخرى من التعقيد. إن التركيز العسكري الإسرائيلي على رفح والاستراتيجية الأوسع للضغط على حماس يؤكدان الطبيعة المشحونة لوقف إطلاق النار ومفاوضات السلام. وهذا يعكس خطورة الوضع والتحديات التي تواجه أي جهود تفاوضية.

دور روسيا

إن دور روسيا باعتبارها المضيف والوسيط في هذه المحادثات جدير بالملاحظة بشكل خاص. يبدو أن موسكو تستفيد من انتصاراتها المتصورة في أوكرانيا لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط. "بالنسبة لروسيا، فإن فرصة جمع الفلسطينيين والضغط على إسرائيل يمكن أن تأتي عقب شعورهم بالنصر في أوكرانيا"، ما يشير إلى أن موسكو ترى أن هذه لحظة مناسبة لتأكيد دورها في المنطقة. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة لها تحدياتها. إن قدرة روسيا على التوسط بفعالية بين حماس وفتح، وبالتالي فالتأثير على مسار العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية يعتمد على قدرتها على الإبحار عبر الشبكة المعقدة من التحالفات والخصومات والمصالح الإقليمية. علاوة على ذلك، سيتم اختبار فعالية الوساطة الروسية من خلال الديناميكيات الداخلية داخل الفصائل الفلسطينية وعلاقاتها مع القوى الإقليمية الأخرى. وبالتالي فإن المناقشات في موسكو تمثل أكثر من مجرد لقاءات بين الفصائل الفلسطينية؛ فهي نموذج مصغر للتيارات الجيوسياسية المتغيرة في الشرق الأوسط. ومن الممكن أن يكون لنتائج المحادثات آثار كبيرة، ليس فقط على الوحدة الفلسطينية ومستقبل غزة، بل على توازن القوى الإقليمي أيضاً.

ورغم أن اجتماع موسكو بين حماس وفتح يقدم بصيصاً من الأمل للوحدة الفلسطينية وإعادة إعمار غزة، فإنه يسلط الضوء أيضاً على التفاعل المعقد بين السياسات الإقليمية، والانقسامات الداخلية، والدبلوماسية الدولية.ويضيف تورط روسيا كوسيط طبقة من المؤامرات الجيوسياسية، ما يشير إلى إمكانية إعادة تنظيم القوى في الشرق الأوسط. ومع تطور هذه المحادثات، سوف يراقب المجتمع الدولي عن كثب، مدركاً أن المخاطر تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من الاهتمامات المباشرة للحكم الفلسطيني، لتشمل الديناميكيات الأوسع للسلطة والنفوذ في المنطقة.

* * *

جيروزاليم بوست: عندما دعمت الولايات المتحدة المطالبات الإقليمية الصهيونية - الرأي

يمكن للمرء أن يسأل بلينكن ما إذا كانت المستوطنات "القديمة" قانونية أم أن "أي توسع" للمستوطنات هو فقط ما سيكون غير قانوني. إن لعبة بينج بونج الدبلوماسية على الأبواب. تراجع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن عن إعلان سلفه مايك بومبيو لعام 2019 بشأن شرعية مجتمعات الإقامة اليهودية في منطقة يهودا والسامرة. ولم تعد سياسة الولايات المتحدة تقضي بأن "إنشاء المستوطنات المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية لا يتعارض في حد ذاته مع القانون الدولي".

في 23 فبراير، أعلن بلينكن أن "السياسة الأميركية القائمة منذ فترة طويلة في ظل الإدارات الجمهورية والديمقراطية على حد سواء هي أن المستوطنات الجديدة تؤدي إلى نتائج عكسية للتوصل إلى سلام دائم. كما أنها لا تتفق مع القانون الدولي".

وبطبيعة الحال، يمكن للمرء أن يسأل بلينكن ما إذا كانت المستوطنات "القديمة" قانونية أم أن "أي توسع" للمجتمعات اليهودية هو فقط ما سيكون غير قانوني. لكن ذلك قد يوقعه في عثرة. وما قد يعرقله أيضاً هو المقابلة التليفزيونية التي أجرتها وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت مع مات لوير في برنامج "توداي" على قناة إن بي سي في الأول من أكتوبر/تشرين الأول 1997. وعندما سُئلوا عن الجانب القانوني للبناء خارج الخط الأخضر، اعترفت قائلة: "إنه قانوني".

كما أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية جيمس روبين في 17 سبتمبر/أيلول 1997، أنه رغم أن نقل اليهود إلى مشروع الإسكان في رأس العامود "ليس مفيداً... إلا أننا لا نعتقد أن هذه مسألة قانونية". وقبل خمسة عشر عاما، في فبراير/شباط 1981، صرح الرئيس رونالد ريغان أن المستوطنات "ليست غير قانونية"، على الرغم من مذكرة هانسيل سيئة السمعة لعام 1978 التي طالب الرئيس جيمي كارتر بصياغتها.

لفهم أحدث خدعة وزارة الخارجية حقًا، أود أن أقترح أن هناك فصلًا واحدًا على الأقل من التاريخ الدبلوماسي يشمل وزارة الخارجية، والوكالة اليهودية، وكيان شرق الأردن آنذاك، يمكن أن ينيرنا حول هذا الموضوع.

وكان نص وعد بلفور لعام 1917 قد تمت الموافقة عليه مسبقاً من قبل الرئيس وودرو ويلسون الذي أكد أن "فلسطين يجب أن تصبح دولة يهودية". اعتمد مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة قرارات تدعم الانتداب عام 1922. كما أكدت اتفاقية 3 ديسمبر 1924 الموقعة بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة اعتراف أميركا بالانتداب الذي أعلن إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي. في فلسطين.

وكانت حدود ذلك الوطن القومي اليهودي من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن على الأقل كما حددتها المادة 25 من صك الانتداب. سمح هذا البند لإنجلترا بـ "حجب" أو "تأجيل" تطبيق بعض أحكام الانتداب على الأراضي الواقعة شرق نهر الأردن التي كان من المقرر في الأصل تضمينها في منطقة الانتداب. ومع ذلك، استمرت إدارة شرق الأردن كجزء من الانتداب على فلسطين. وضمنت المادة 6 من الانتداب أن اليهود يمتلكون الحق في "إغلاق الاستيطان على الأرض"، وهو الحق في "التيسير والتشجيع". وهذا يتركنا أمام مهمة تحديد تلك "الأرض".

في ذلك الوقت، لم يكن العرب يعتبرون أنفسهم "فلسطينيين"، بل "سوريين جنوبيين"، وطالبوا، في عدة مناسبات "بعدم فصل الجزء الجنوبي من لبنان [أي أراضي الانتداب الفلسطيني]" من البلاد السورية." وحتى ياسر عرفات أعلن عبر صوت فلسطين في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1978 أن "فلسطين هي جنوب سوريا، وسوريا هي شمال فلسطين".

في 25 مايو 1946، أصبحت شرق الأردن "مملكة شرق الأردن الهاشمية". وفي وقت لاحق، تقدم الملك عبد الله بطلب العضوية في الأمم المتحدة المشكلة حديثاً. استخدم الاتحاد السوفيتي حق النقض ضد الطلب لأن بلاده لم تكن "مستقلة تمامًا" عن السيطرة البريطانية بينما ظلت القوات البريطانية متمركزة هناك.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فتشير الوثائق إلى أن وزارة الخارجية رفضت الموافقة على عضوية الأردن بناء على مشكلة قانونية. ولم يتم قبول الأردن إلا بعد قيام إسرائيل.علاوة على ذلك، لم تعترف أميركا بها كدولة إلا عام 1949. وكان المنطق الذي ساقته وزارة الخارجية يتلخص في أن اتفاقية الانتداب الأنجلوأميركية على فلسطين المذكورة أعلاه، سمحت للولايات

المتحدة بتأخير أي إجراء بريطاني أحادي الجانب لإنهاء الانتداب ما لم يحصل اليهود على دولتهم أيضاً. وقبلت وزارة الخارجية ادعاء الوكالة اليهودية بأن شرق الأردن جزء من الانتداب الأصلي على فلسطين. وبما أن الهدف الفريد للانتداب كان فقط إعادة بناء الوطن القومي اليهودي التاريخي، فإلى أن يتم تحقيق ذلك، لم يكن من الممكن فصل أي إقليم بشكل كامل عن الانتداب. وكان المفهوم الإقليمي للانتداب على فلسطين الذي يربط بين الدولة والأرض هو أن الأردن لا يمكن أن يوجد دون حل مسألة الوطن القومي اليهودي أولاً. وكان الاثنان متشابكين.

توصلت مداولات وزارة الخارجية الداخلية إلى نتيجة مفادها أن الوضع الأصلي لشرق الأردن كان منطقة ضمن منطقة الانتداب على فلسطين. وعلى هذا النحو، فإن المنطقة الواقعة شرق نهر الأردن لديها القدرة على أن تصبح جزءًا من الوطن اليهودي التاريخي. وكان لا بد من حل مسألة كيان يهود قبل أن يأتي الأردن إلى الوجود.

تحدث وزير الخارجية جيمس ف. بيرنز ضد الاعتراف المبكر بشرق الأردن وأصر على أنه لا ينبغي النظر في طلب عضوية الأردن إلا بعد معالجة قضية فلسطين ككل. كما انخرط أعضاء الكونغرس في ذلك، وقدموا قرارات تطالب بتأجيل أي تحديد دولي لوضع شرق الأردن حتى يتم تحديد الوضع المستقبلي لفلسطين ككل.

في جوهر الأمر، تم الطعن في استقلال الأردن عام 1946 بناءً على قرار عصبة الأمم عام 1922 بعدم تشكيل كيان جيوسياسي منفصل غير الوطن القومي اليهودي شرق نهر الأردن. امتدت "فلسطين اليهودية" من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن. في الواقع، خلال مداولات الجمعية العامة بشأن فلسطين، كانت هناك اقتراحات لدمج جزء من أراضي شرق الأردن في الدولة اليهودية المقترحة.

وبالعودة إلى عام 2024، فإن بلينكن لم يخطئ فقط في عكس إعلان بومبيو، ولكن لا يمكن أن يكون هناك شك في أن يهودا والسامرة الواقعة غرب نهر الأردن هي مناطق مناسبة قانونيًا وشرعيًا للإقامة والبناء اليهودي.

* * *

جيروزاليم بوست: يجب تحصين بنية الصحة العقلية التحتية في إسرائيل لمساعدة الذين يعالجون من الصدمات النفسية - رأي

ويبذل معالجو الصحة العقلية في إسرائيل، بما في ذلك علماء النفس والمعالجون النفسيون والأخصائيون الاجتماعيون، قصارى جهدهم للمساعدة. ولكن هناك عدد قليل جدا منهم. لقد هز هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر إسرائيل حتى النخاع. وبينما غمرنا جميعًا الحزن والقلق غير المسبوقين، فقد اجتمعت بلادنا أيضًا بطرق غير مسبوقة. نحن نفتح منازلنا للأسر النازحة، ونتبرع ونوزع المواد الغذائية وغيرها من الضروريات، ونحصد الفواكه والخضروات في المزارع المهملة، ونمد يد العون للأشخاص المتضررين على الفور - آباء الأطفال الصغار، وكبار السن، وحتى الحيوانات الأليفة. وفي الوقت نفسه، بدأنا ندرك حجم التأثير العاطفي الذي لحق بشعبنا. أصبحت الصدمة الآن أزمة صحية، وقد يعاني ما يقدر بنحو مليوني إسرائيلي - ربع المتأثرين بهذا اليوم الرهيب - من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة ((PTSDالتي يمكن أن تستمر لمدة خمس سنوات أو أكثر.

إن الطلب على رعاية الصحة العقلية مذهل، على خلفية نظام الصحة العقلية المثقل. وقد بلغ متوسط وقت الانتظار للعلاج في مرافقنا العامة 12 شهرًا. ويبذل معالجو الصحة العقلية في إسرائيل، بما في ذلك علماء النفس والمعالجون النفسيون والأخصائيون الاجتماعيون، قصارى جهدهم للمساعدة. ولكن هناك عدد قليل جدا منهم. إنهم مرهقون والعديد منهم غير مدربين على علاج الصدمات.

هناك حاجة إلى حوالي 5000 معالج إضافي في المناطق التي تأثرت بشكل مباشر بأحداث 7 أكتوبر وحدها. بالإضافة إلى ذلك، يتعرض واحد من كل اثنين من المهنيين المشاركين في جهود التعافي لخطر الإصابة بصدمات ثانوية. إن العبء أكبر من أن تتحمله أمتنا الصغيرة. وعلينا أن نسأل: كيف يمكن لأمتنا أن تتعافى عندما تكون الصدمة منتشرة إلى هذا الحد، وكيف يمكننا تقديم الدعم اللازم؟ وكلما طالت هذه العملية، أصبح من الصعب معالجة الألم واستعادة الحياة الطبيعية والتفاؤل والعودة إلى القوة. نحن في حاجة ماسة إلى الحل.

وللمساعدة في تلبية هذه الاحتياجات، أطلقت شركة تيفا "ادعم الروح" (Metaplim Banefesh - لحشد الشركاء ذوي مجموعات المهارات المتنوعة من إسرائيل والعالم لتعزيز البنية التحتية للصحة العقلية في إسرائيل. يركز البرنامج الشامل والشامل على دعم المعالجين في مجال الصحة العقلية لأن صمود بلدنا في أيديهم.

من خلال العمل مع ائتلاف الصدمات الإسرائيلي، تسعى منظمة "ادعم الروح" إلى زيادة عدد المعالجين ومرافق الرعاية من خلال التدريب وإصدار الشهادات والدعم أثناء الانتقال إلى رعاية الصدمات. وسنقوم أيضًا بتعزيز مراكز المرونة وشبكات الدعم الافتراضية، وتوفير مساحات آمنة لأخصائي الصحة العقلية ومرضاهم والاستفادة من التكنولوجيا لتمكين الاجتماعات عن بعد. وبالتعاون مع الشركاء في النظام البيئي الابتكاري الإسرائيلي، سيحدد البرنامج تقنيات جديدة لرعاية الصدمات التي يمكن توسيع نطاقها لتوسيع نطاق البرنامج. سنقوم أيضًا بتعزيز الوعي بالحاجة إلى رعاية معالجي الصحة العقلية وتوفير المحتوى والمعلومات والأدوات للمتضررين.

يمكن أن يؤدي سوء الصحة العقلية إلى عواقب سلبية كبيرة، بما في ذلك التحديات الاجتماعية والعزلة أو تعاطي المخدرات أو غيرها من حالات الصحة العقلية. ترتبط الصحة العقلية أيضًا بالصحة الجسدية. وجدت دراسة أجرتها مجلة لانسيت أن الأشخاص الذين يعانون من الاكتئاب هم أكثر عرضة بنسبة 40% للإصابة بأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكتة الدماغية والسكري، وأن المرض العقلي يمكن أن يقلل متوسط العمر المتوقع بما يصل إلى 20 عامًا.

التأثيرات السلبية على الصحة النفسية

يمكن أن تؤثر تحديات الصحة العقلية سلبًا على الأداء في المدرسة والعمل بسبب صعوبة التركيز، وانخفاض الإنتاجية، وعدم القدرة على بناء علاقات ناجحة، وزيادة التغيب. ويمكن أن يؤدي هذا أيضًا إلى فقدان الوظائف، مما قد يؤثر على القدرة على كسب لقمة العيش، مما قد يؤدي إلى الفقر - وهي حلقة مفرغة. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يتم فقدان ما يقرب من 12 مليار يوم عمل في العالم كل عام بسبب الاكتئاب والقلق، مما يؤدي إلى خسارة إنتاجية تقدر بنحو تريليون دولار.

هذه هي الأعباء التي يواجهها الإسرائيليون. أصدقاؤنا، وعائلاتنا، وجيراننا. ومن خلال الجمع بين شركاء يتمتعون بخبرة فريدة، ومتحدين في التزامهم طويل الأمد يمكننا تقديم الدعم الذي يحتاجه أبطالنا في مجال الصحة العقلية. سيكونون هم الأشخاص الذين نعتمد عليهم لقيادتنا خلال هذا الطريق الطويل والمعقد والحاسم نحو مستقبل أقوى وأكثر صحة.

* * *

i24NEWS: نتنياهو: "النصر على حماس يعني القضاء على كل كتائبها بما يشمل رفح، وسنواصل العمل على إعادة المخطوفين عن طريق صفقة أو بدون"

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامن نتنياهو في كلمة له، مساء الخميس، " أتواصل مع قادة العالم لتأمين حرية العمل للجيش الإسرائيلي في غزة" وتابع"أقف بوجه الضغوط الدولية ضد محاولات فرض إقامة دولة فلسطينية" وأضاف"الضغوط الدولية وخصوصا الأميركية تتصاعد على إسرائيل لوقف الحرب في غزة"وقال"سنواصل العمل على إعادة المخطوفين عن طريق صفقة أو بدون." وأكد نتنياهو على أنه"سنعمل على إجلاء المدنيين من رفح قبل شن العملية العسكرية" وأفاد "لن نرضخ للمطالب الهزيلة التي تريدها حركة حماس" وتابع"النصر على حماس يعني القضاء على كل كتائبها بما يشمل رفح" وأضاف"نضرب حزب الله ونقضي على مسؤوليه في جنوب لبنان".وبخصوص الخدمة في الجيش قال نتنياهو"يجب تقسيم عبء الخدمة العسكرية في إسرائيل."وبخصوص المظاهرات التي تطالب بإجراء انتخابات جديدة قال نتنياهو"إجراء الانتخابات الآن يعني وقف الحرب وتعرض إسرائيل للهزيمة"

* * *

i24NEWS: نتنياهو يحاول إخماد الجدل وغالانت يهدد بانتخابات: السيناريو المستقبلي المحتمل للسياسة الإسرائيلية

في مؤتمر صحفي عقده مساء أمس في قاعدة كيريا في تل أبيب، حاول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إخماد الجدل الذي أثير بسبب تصريح وزير الأمن يوآف غالانت في الائتلاف بشأن قانون التجنيد الإجباري. وأشار نتنياهو إلى أن الحكومة ستعمل على تقديم أهداف لتجنيد اليهود المتشددين ومكافأة المحاربين القدامى، لكنه أكد أنه لن يتم التوصل إلى "اتفاق مطلق" في هذا الصدد. ولم يوضح نتنياهو تفاصيل حول طبيعة هذا "الاتفاق الشامل" الذي أشار إليه، بينما أشار غالانت إلى أن النقاش كان داخل الائتلاف فقط. تم بث تصريحات رئيس الوزراء مباشرة على موقع ynet.

في تصريحاته، أعلن نتنياهو عزمه الترويج لقانون يهدف إلى مكافأة المحاربين القدامى وإجراءات أخرى، بما في ذلك شراء الأراضي في الضواحي. كما أعرب عن معارضته لتوسيع خدمة الاحتياط، مشيرًا إلى قدرة الجيش الإسرائيلي على تجنيد مقاتلين احتياطيين بموجب القانون 8 حسب الحاجة. وبعد ذلك، تحدث عن قانون التجنيد، مؤكدًا أهمية مواكبة شعور الجمهور بالفجوة في توزيع العبء، رغم تقديره العميق للدراسات التوراتية.

وفقًا لنتنياهو، يدرك الجمهور المتدين أيضًا ضرورة تغيير الوضع، ومن الصواب تطبيق تغييرات، بما في ذلك تحديد أهداف لتجنيد الحريديم في الجيش الإسرائيلي والخدمة المدنية. يؤكد أنه يمكن تحقيق ذلك دون تقسيم الشعب أو التحريض ضد

أي جمهور. ومع ذلك، يعتبر أن الوصول إلى اتفاق مطلق يعد مستحيلاً، ويشير إلى أن مثل هذا الاتفاق يمكن أن يكون موجودًا فقط في كوريا الشمالية. يؤكد أيضًا أن أولئك الذين يسعون إلى التوافق المطلق في الديمقراطية لن يتخذوا أي قرار.

وفيما يتعلق بقرار وزير الأمن غالانت، الذي يثير قلق نتنياهو من أنه قد يؤدي في النهاية إلى إجراء انتخابات، أكد نتنياهو أن "الانتخابات العامة تعني نهاية الحرب". وأشار إلى أنه في ظل هذه الظروف، ستكون الحكومة والكنيست عاجزة ومشلولة لمدة ستة أشهر، مما يعرض البلاد للخطر في مواجهة تحديات أمنية مثل المختطفين وحزب الله وغيرها. وأكد على أن الانتخابات ستؤدي إلى تقسيم المجتمع وتقويض الاستقرار، مشيرًا إلى أن هذا يخدم أجندة حماس ونصر الله وإيران. وختم تصريحه بتأكيد على أن الانتخابات العامة ستعني هزيمة إسرائيل، وأن أعضاء الحكومة يدركون تمامًا الخطر الذي يشكله هذا المشهد المحتمل.

* * *

i24NEWS: المطالبات بوقف النار تتصاعد مع تزايد الضغوط الدولية على إسرائيل| تقرير

من المتوقع أن تؤدي الحادثة التي وقعت في قطاع غزة صباح (الخميس)، والتي أسفرت عن مقتل نحو 100 فلسطيني وإصابة مئات آخرين عندما هاجموا شاحنات المساعدات، إلى زيادة كبيرة في الضغوط الأمريكية والدولية على إسرائيل. من المتوقع أن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، سواء مع صفقة الرهائن أو دونها، في محاولة لتهدئة التوترات ووقف التصعيد في المنطقة.

أظهرت الكارثة الجمع بين الجوع المنتشر في جميع أنحاء قطاع غزة، وبشكل خاص في الأجزاء الشمالية، والانهيار الكامل للقانون والنظام. والولايات المتحدة حذرت إسرائيل من أن "غزة تتحول إلى مقديشو" فقد أظهرت الكارثة التي أحاطت بشاحنات المساعدات اليوم أن هذه العملية جارية.

قال مسؤولون أميركيون كبار إنهم حذروا، في جميع المحادثات التي جرت مع مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية في الأسابيع الأخيرة، من أن إسرائيل ستكون مسؤولة عن الكارثة الإنسانية التي ستحدث في غزة. وقد أعرب أحد كبار الأميركيين عن دهشته من الرد الذي تلقاه من الإسرائيليين، قائلاً: "سألوني لماذا هذه مشكلتنا؟". وأوضح: "أخبرتهم أنهم لا يفهمون وضعهم."

إن الكارثة في غزة هي أيضًا نتيجة لتباطؤ الحكومة الإسرائيلية، وخاصة رئيس الوزراء نتنياهو، عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات بشأن "اليوم التالي". عشرات المواطنين الفلسطينيين الجائعين الذين دهستهم الشاحنات أثناء محاولتهم الحصول على القليل من الطعام يعدون دليلاً على أن "اليوم التالي"، خلافًا لكلمات نتنياهو، ليس بعد القضاء على حماس، بل هو هنا والآن. "إن حادثة غزة هي بالضبط ما حذرنا منه. تحدثنا عن ضرورة إيجاد حلول لليوم التالي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقانون والنظام وتوزيع المساعدات على سكان غزة، ولكن لم يتم اتخاذ أي قرارات"، قال مسؤول في جهاز الأمن.

* * *

i24NEWS: مفاجأة لزعيم حماس: الجيش الإسرائيلي يكشف عن تفاصيل استعدادات يحيى السنوار لشن حرب تحت الأرض

الجيش الإسرائيلي يكشف عن تفاصيل استعدادات يحيى السنوار لشن حرب تحت الأرض

تفاجأ زعيم حركة حماس، يحيى السنوار، ببدء الجيش الإسرائيلي في إجراء مناورات في عمق الأراضي الفلسطينية، وفقًا لمسؤول أمني كبير. وكشف المصدر أن السنوار كان يعتزم شن الحرب من خلال الحصون التي بناها تحت الأرض، وعبّر عن ذلك المسؤول الأمني بقوله: "سوف يرتكب أخطاء وعلينا أن نكون هناك أو في الفضاء للتعرف على ذلك".

وفقًا للمسؤول الأمني، كانت خطط السنوار تشمل خوض الحرب من خلال التنقل عبر البنية التحتية تحت الأرض في مدينة غزة، حيث يتنقل بين الحصون وفقًا لتطورات الميدان. وقد قام السنوار ببناء الأنفاق بتركيز على البقاء لفترة طويلة في النظام المتفرع، لكنه واجه مفاجأة عندما بدأت القوات الإسرائيلية في تنفيذ مناورات في عمق الأراضي الفلسطينية.

ووفقًا للمصدر، فإن السنوار كان يفاجأ في كل مرة بالتحركات الإسرائيلية، ولم يكن لديه خيار سوى نقل تركيز نشاطه وجهود القيادة والسيطرة إلى منطقة خان يونس، والانتقال بين نقطة وأخرى تحت الأرض باستخدام الأنفاق الاستراتيجية.

يُعرف "الغرفة رقم 6" باسم المركز المحصن الذي وصل إليه السنوار، وهو محور تحت الأرض تم حفره بعمق كبير مقارنةً بالأنفاق الأخرى. يضم المركز غرف معيشة، وحراس أمن، وخطوط اتصال، وعددًا متنوعًا من الفتحات لخداع الجيش الإسرائيلي وقوات المخابرات.

وأوضح المصدر العسكري أنه عندما أدرك السنوار أن الجيش الإسرائيلي كان يقترب منه بسرعة، قرر مغادرة عدة مواقع على عجل، واحدة تلو الأخرى. وفي كل تلك الأوقات، ترك وراءه أموالًا ووثائقًا وغيرها من العلامات التي تشير إلى وجوده هناك.

ووفقًا لتحليل النتائج الذي قدمته القوات الخاصة ووكالات الهندسة والاستخبارات التابعة للجيش الإسرائيلي، يظهر أن السنوار يواجه ضغوطًا هائلة في بيئة جديدة. وصرح مصدر عسكري كبير لموقع "والا": "عندما ينتقل من مكان إلى آخر، يتعامل مع عوامل لم يكن يتوقعها. ويمكن تقدير أنه لا يثق حتى بمن يحضر له الطعام وما يقدم له من طعام. هذه نقطة ضغط لا يمكن تجاهلها." وفي الوقت الحالي، تشير مصادر في المنظومة الدفاعية إلى أن الجيش الإسرائيلي، بسبب تقدمه فوق وتحت الأرض في منطقة خان يونس، ونتيجةً للتصريحات حول نية المناورة في رفح، يتزايد الضغط على السنوار والمسؤولين الكبار الآخرين. ويزداد هذا الضغط يومًا بعد يوم في رفح.

"إذا خرج إلى السطح، فإن احتمالية ارتكابه المزيد من الأخطاء مع الفريق المحيط به تتزايد، ولذا يجب على الجيش الإسرائيلي أن يستمر في ممارسة الضغط على جميع الجبهات في قطاع غزة دون النظر إلى المفاوضات حول إطلاق سراحه." بهذه الكلمات، أشار مصدر عسكري كبير إلى ضرورة التصدي بحزم لتحركات يحيى السنوار، الذي وصف بأنه مريب للغاية بطبيعته، وأكد: "عندما يرتكب أخطاء، يجب علينا أن نكون على استعداد للكشف عنها، سواء كنا في الموقع أو في الفضاء".وأضاف المصدر أن "كل لحظة تمر تحمل معها أهمية بالغة. تقدم العمل في الجهود تحت الأرض بطيء بعض الشيء، ولكنه مستمر، مما يعوق السنوار من العثور على مكان آخر للاختباء هو وأفراد أسرته وكبار السن الآخرين. تقديري هو أنه على وشك الانتقال إلى رفح، وبغض النظر عن الوقت الذي سيستغرقه، سنلاحقه، حتى لو انتقل فعلاً، وسنستفيد من كل ما ترك وراءه كدليل على أخطائه السابقة".

* * *

i24NEWS: تحليل || روسيا: إزدهار اقتصادي في ظل العقوبات الأوروبية

لم يكن مستغرباً ما أعلنته دائرة الإحصاء الروسية، لجهة أن النمو السنوي في البلاد تسارع إلى 5.5 بالمئة، الأمر الذي يُعد أسرع وتيرة نمو في الاقتصاد الروسي منذ أكثر من عقد من الزمن، وهذا يدل إلى أن القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الروسي، تكيفت وحققت انتعاشاً فاق التوقعات، رغم حُزم العقوبات الأمريكية والأوروبية، والتي جاءت بعد العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، في المقابل فإن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وقبيل الحرب بأشهر، عمل على اتخاذ خطوات اقتصادية ساهمت بل وأبطلت تأثير وفاعلية العقوبات، فالنمو الاقتصادي في روسيا وارتفاع الطلب الاستهلاكي، المدعوم بالإنفاق الحكومي الكثيف، للشركات مثل البنوك وشركات صناعة السيارات وشركات الطيران، سمح بإيجاد طرق للتأقلم والازدهار في بعض الحالات، على الرغم من العقوبات الأميركية والأوروبية التي تهدف إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الروسي.

المؤشرات الاقتصادية الروسية تُشير صراحة إلى حالة من التعافي الاقتصادي وإزدهار بعض القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك بأن العقوبات التي توعد بها الرئيس الأمريكي جو بايدن، والذي قال بأنها مصممة لخفض اقتصاد روسيا إلى النصف وتحويل الروبل إلى "ركام" كعقاب على حرب روسيا في أوكرانيا في شباط/فبراير 2022، باتت دون جدوى، لا سيما أن المراقب لمسار الاقتصاد الروسي يدرك تماماً بأن روسيا تمكنت وعبر حزمة مضادة للعقوبات الغربية، إلى تحييد أثر العقوبات، ووضعها في إطار اللا تأثير.

في جانب آخر وتعزيزاً لمقومات الاقتصاد الروسي، فقد سعى الرئيس فلاديمير بوتين، إلى تعزيز العلاقات مع دول مثل الصين والهند في الوقت الذي خفض فيه الاتحاد الأوروبي الروابط التجارية مع روسيا، بما في ذلك واردات النفط والغاز، في جولات متكررة من العقوبات، لكن المفارقة وبحسب تقارير عديدة أكدت أن أوروبا لا تزال تعمل على استجرار الغاز الروسي، والذي لا يمكن الاستغناء عنه أوروبياً، ما يعني التفافاً واضحاً على السياسات الأمريكية أولاً، وثانياً فإن أوروبا تدرك أن السياسات الأمريكية تُجاهها هي في الأصل تدميراً بطيئاً لعناوين الاقتصاد الأوروبي، في وقت لم تعمل الولايات المتحدة على إسعاف شركاؤها الأوروبيين ببدائل عن الغاز الروسي.

في جانب آخر وضمن السياق الاقتصادي الروسي، فقد وصل الروبل إلى أدنى مستوياته التاريخية مباشرة بعد بدء الحرب في فبراير 2022، لكنه سرعان ما تعافى نتيجة جملة من الإجراءات التي اتخذها المركزي الروسي، لكن الحكومة الروسية أعادت فرض بعض الضوابط على العملة بعد أن تراجع الروبل مرة أخرى إلى 100 مقابل الدولار، مما أدى إلى انتعاش جعلها الأفضل أداءً بين الأسواق الناشئة في الشهر الماضي، وفي ذات السياق فإن القطاع المصرفي الروسي يقدم أحد أبرز الأمثلة على كيفية تمكن الاقتصاد من التغلب على الضربة الناجمة من العقوبات. فمن المتوقع أن يجني أكبر بنك روسي، وهو "سبيربنك" المملوك للحكومة، أرباحاً قياسية هذا العام، رغم عزله من نظام المدفوعات الدولي سويفت، وفرض عقوبات عليها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي تصريحات للرئيس التنفيذي لـ سبيربنك، هيرمان غريف توقع فيها أن يكون العام الحالي هو الأكثر نجاحا في تاريخ البنك.

مصرف سبيربنك ليس الوحيد في تحقيق الأداء المتميز، إذ تجاوز إجمالي أرباح القطاع المصرفي للأشهر التسعة الأولى من العام السابق الرقم القياسي السنوي السابق المسجل قبل الحرب، في عام 2021، وقد تصل أرباح البنوك بحسب تقارير إلى أكثر من 3 تريليونات روبل (حوالي 33 مليار دولار) في عام 2023، بحسب تصريحات لـ فاليري بيفن، العضو المنتدب لوكالة التصنيف الروسية أكرا.(ACRA)

حقيقة الأمر إن العقوبات الغربية على روسيا ورغم دوافعها السياسية، إلا أن الولايات المتحدة عملت على تسيس ملف العقوبات بغية الضغط على روسيا، ولإجبارها على تقديم تنازلات سياسية سواء في أوكرانيا حيث المسرح الأمريكي الرامي لمحاصرة روسيا جيوبوليتيكياً، أو في سوريا حيث الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى تقسيم الجغرافية السورية وإجبار روسيا في هذا الإطار على التماهي مع السياسات الأمريكية، لكن روسيا وضمن استراتيجيتها المضبوطة بدقة في شتي المجالات، فإنها تمكنت من وضع العقوبات الأمريكية والغربية في قفص بارد، وهذا ما يفسر التقارير الاقتصادية والارقام التي تؤكد انتعاش الاقتصاد الروسي، وتحديداً في قطاعي البنوك والصناعات الثقيلة والطاقة، فضلاً عن قطاعات حيوية أُخرى.

ختاماً وباختصار شديد، على الولايات المتحدة ابتلاع عقوباتها، فـ أوروبا لا يمكن تدفئتها إلا عبر الغاز الروسي.

* * *

تايمز اوف اسرائيل: تحليل: الليكود يعلن "انتصارا كبيرا"، لكنه يبقى بلا نفوذ في المدن الأربع الكبرى

بقلم تال شنايدر

يمكن تعلم أشياء كثيرة من نتائج انتخابات المجالس المحلية في إسرائيل. يستطيع كل حزب (تقريبا) أن يدعي الفوز ويتحدث عن الخسائر والأذى الذي تعرضت له الأحزاب الاخرى في العملية الانتخابية. ولكن الحقيقة هي أنها كانت حملة كئيبة وجافة.

وتعكس معدلات التصويت المنخفضة مشاعر الإسرائيليين. سكان مناطق بأكملها من البلاد معزولين عن منازلهم ويقيم العديد من السكان كلاجئين في الفنادق، محرومين من حق التصويت. المختطفون وعائلاتهم، الجنود، أهالي الجنود الجرحى – جميعهم لا يرغبون في التفكير في السياسة المحلية. باستثناء عدد قليل من مستخدمي منصة إكس (تويتر سابقا)، ولدت الانتخابات بعض العناوين لبضعة ساعات ولا شيء غير ذلك. هذا يشير إلى أن الجمهور الإسرائيلي منهك ومكتئب ولا يرى نهاية للعام الأصعب في تاريخ المجتمع الإسرائيلي. معدلات التصويت المرتفعة في المجتمع الحريدي وفي المجتمع العربي فقط تبرز حدة الانفصال بين شرائح المجتمع المختلفة – بين أولئك الذين يقاتلون في غزة ويفقدون أبنائهم وبناتهم، والمعفيين من هذا العبء الثقيل ويمكنهم الانشغال بقضاياهم وتحالفاتهم ومسؤوليهم المنتخبين.

لن نجد التضامن في الصناديق الزرقاء والأوراق البيضاء والصفراء. وأشار البعض إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لم يتدخل، ولم يظهر في مقاطع الفيديو، ولم يشارك في فعاليات الحملات الانتخابية، ولم يصدر حتى مقطع فيديو يدعو فيه الجمهور الإسرائيلي إلى التصويت في يوم الانتخابات.

وللمرة الأولى منذ انتخابه، حافظ رئيس الوزراء على أفضل سلوك. ففي نهاية المطاف، إذا شمر نتنياهو عن سواعده، واجتمع مع المرشحين وعمل خلف الكواليس على الصفقات (كما فعل شريكه السياسي أرييه درعي)، فلكان أثار انتقادات شديدة. لا ينبغي لرئيس الوزراء الانشغال في السياسة المحلية أثناء حالة الطوارئ.

وفي نهاية يوم التصويت، أصدر الليكود بيانا جافا نسبيا يشيد بإنجازات الحزب (حسب اعتقادهم)، ويتجاهل خسائره. الوحيد الذي أصر على طعن الجمهور في عينه هو الوزير غير الضروري دافيد أمسالم في تصريحاته المؤسفة التي سعت إلى إثارة معارك لا داعي لها. لحس الحظ، لم يقم أي شخص (تقريبا) في القدس بمشادرة الفيديو الذي أصدره، أو التصويت لليكود.

فشل حزب الليكود في الحصول على أي مقعد تقريبا في بلدية القدس يثير أسئلة سياسية. ألم يعمل أمسالم لسنوات لتنمية قاعدة الليكود في القدس بصفته رئيس فرع الليكود في المدينة؟ والأمر لم يقتصر على القدس فحسب، فبعد 43 عاما من السيطرة شبه الكاملة لليكود في الكنيست والحكومة، لم يعد لهذا الحزب أي رئيس بلدية في أي من المدن الكبرى في إسرائيل.

وعلاوة على ذلك، ليس لديه أي عضو تقريبا في بلديات المدن الأربع الكبرى – القدس وتل أبيب وحيفا وريشون لتسيون. ومع ذلك، تمكن حزب الليكود من الحفاظ على نفوذه في عدد كبير من المدن المتوسطة والصغيرة. فقد فاز في بات يام، ونتانيا، ونيس تسيونا، على سبيل المثال. وقد خسر بيت شئان وصفد، ولكنه أضاف حولون ويروحام.

وفي هرتسليا، تم تهميش عضو الليكود المدان بارتكاب جرائم جنائية رافي كدوشيم – والذي اصطف جميع وزراء الليكود لزيارته في منزله. وفي بيتح تكفا – خامس أكبر مدينة في إسرائيل – فاز رئيس البلدية المتورط بجرائم جنائية بأغلبية كبيرة. ولكن في أكبر أربع مدن في البلاد، وجود الحزب يكاد يكون معدوما.

وفي القدس، حقق رئيس البلدية موشيه ليون – والذي يدعمه أفيغدور ليبرمان منذ البداية – نجاحا في السياسة محلية. انتقل ليون إلى العاصمة عندما ترشح لأول مرة – وبمرور الوقت أقنع السكان بصدق نواياه. وبالمناسبة، كان ليون مديرا تنفيذيا لمكتب رئيس الوزراء في عهد نتنياهو في الماضي، ولكنه لا يعتبر من أتباع نتنياهو، وهو أقرب إلى ليبرمان ودرعي. ونجح الليكود بالكاد بالفوز بمقعد واحد في بلدية العاصمة، من بين 31 عضوا. جميع الأحزاب تجاوزته: حزب هتعورروت بزعامة يوسي حافيليو، وموشيه ليون، والحريديم بجميع فصائلهم – ومتطرفي آرييه كينغ.

وتتجاهل تل أبيب-يافا – ثاني أكبر مدينة، والعاصمة التجارية والثقافية لدولة إسرائيل – حزب الليكود منذ سنوات.لا أحد من الحزب الحاكم يجرؤ على الترشح لمنصب رئيس البلدية هناك، وبالتأكيد ليس منذ أيام روني ميلو وشلومو لهات.

كان ميلو في التسعينيات محبوبا ومقبولا على الجمهور الليبرالي واليساري في تل أبيب، ولكن لا مكان لسياسيين مثله (ومثل ليمور ليفنت ودان ميريدور وآخرين) في الليكود اليوم.

في انتخابات البلدية، تحالف الليكود مع حزب عوتسما يهوديت. قبل بضعة سنوات، كان نتنياهو يدعي أنه لن يمنح إيتامار بن غفير منصبا وزاريا – لكن اليوم أصبحت الشراكة بين الحزبين علاقة وطيدة. الحملة المقززة التي أطلقها حزبا الليكود

وعوتسما يهوديت شملت شعارات مثل "لقد نسيتم ما هي اليهودية" و"الترحيل الآن" وغيرها من الرسائل الملائمة للأحزاب الفاشية الجديدة في أوروبا.لم يحقق كل هذا الشر الكثير من المكاسب – مقعد واحد من أصل 31 في البلدية.

وشارك في الانتخابات في حيفا العديد من المرشحين. يونا ياهاف – رئيس البلدية السابق والذي يتقدم حاليا في التصويت للجولة الثانية – لم ينتمي يوما لليكود. كان ياهاف في الماضي عضو كنيست عن حزب العمل، وقد عمل في السنوات التي قضاها في السياسة المحلية مع موشيه كحلون (كولانو)، وحزبي الخضر وشينوي، لكنه لم يقترب يوما من الليكود.

ومنافسه في الجولة الثانية، دافيد عتسيوني، هو المستشار السابق لموشيه كحلون في وزارة المالية، ويدعمه حاليا حزب تكفا حداشا بزعامة جدعون ساعر. أما بالنسبة لعضوية البلدية، ترشح يانيف بن شوشان عن حزب الليكود وحصل على 5% من الأصوات. يبدو أن هنا أيضا، حصل الليكود على مقعد واحد فقط من أصل 31.

ريشون لتسيون هي رابع أكبر مدينة في إسرائيل، وحصل رئيس البلدية الحالي راز كينستليش على 90% من الأصوات هناك. وعضو المجلس عن الليكود هو يوسي حمي، ومن المرجح أن يفوز بمقعد واحد من أصل 29.

خلاصة القول، سكان المدن الأربع الكبرى في إسرائيل، والتي تضم مجتمعة حوالي مليوني نسمة – لم يصوتوا لأي شخص تقريبا من الليكود. وكما ذكرنا، فاز الليكود بتمثيل في المدن الكبرى التالية، مثل بيتح تكفا ونتانيا وأشدود، وغيرها من المدن والبلدات الأصغر. لا شك أن تصويت الناخبين في انتخابات المجالس المحلية لا يتبع الانتماء إلى الأحزاب العامة. ولكن مع ذلك، اختار مسؤولو الليكود إصدار بيان رسمي احتفالي أمس يركز على الأماكن التي فاز فيها. وفي هذا السياق، من الجدير الإشارة إلى تهميشه في المدن الكبرى والبارزة.

* * *

تايمز اوف اسرائيل: بن غفير يقف وبيده وقود أمام شرارة الأقصى

بقلم أمير بار-شالوم

الانفجار في الحرم القدسي لم يكن سوى مسألة وقت: تقرير دانا فايس الليلة الماضية في أخبار القناة 12، والذي أفاد أن كابينت الحرب سحب من وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير الصلاحيات المتعلقة بزيارة المسلمين للحرم القدسي في شهر رمضان، أشعل القضية الحساسة حتى قبل أن تطأ قدم مصلي واحد المسجد الأقصى.في الأيام الأخيرة، أكد المسؤولون الأمنيون أن قضية الحرم القدسي، التي أصبحت أكثر حساسة من أي وقت مضى هذا العام، لا يمكن أن تبقى خاضعة لقرارات بن غفير السياسية، ويجب التعامل معها بنظرة واسعة تشمل جميع الأطراف – وخاصة ذوي الخبرة.

ألمح مسؤول أمني كبير تحدث أمس مع موقع زمان إسرائيل العبري التابع لتايمز أوف إسرائيل إلى أن شؤون الحرم القدسي ستدار بحكم الأمر الواقع بالكامل على يد المؤسسة الأمنية الخاضعة لإشراف كابينت الحرب. وبحسب المصدر، ستكون هناك قيود مشددة فيما يتعلق بهوية المصلين في الحرم القدسي، ولكن سيتم النظر في تخفيف القيود باستمرار بحسب الأوضاع.

وتتمثل السياسة المشار إليها في إجراء تقييم للأوضاع في نهاية كل يوم صلاة من قبل جميع الأطراف – شرطة إسرائيل، الشاباك والجيش الإسرائيلي – ومن ثم تحديد عدد وهوية المصلين الذين سيدخلون الحرم في اليوم التالي. والهدف من هذه الخطوة هو إنشاء سياسة مرنة، تسمح – في الأيام الهادئة – بتخفيف القيود المفروضة على المصلين.

وهذا يلغي مبدأ القيود الصارمة على عدد المصلين الذي يصر عليه بن غفير. ومن المفترض أن تؤثر التخفيفات أو التشديدات للقيود على عدد المصلين وأعمارهم. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم فرض هذه القيود على الفلسطينيين من الضفة الغربية فقط، وليس على المواطنين العرب في إسرائيل، الذين على الأرجح ألا يخضعوا لأي قيود، باستثناء القيود على عدد المصلين لإعتبارات السلامة. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل الحفاظ على الهدوء في المسجد الأقصى، ستبدأ الشرطة الإسرائيلية والشاباك الأسبوع المقبل في التعامل مع المتطرفين الذين عادة ما يثيرون التوترات. ولم يستبعد المسؤول الذي تحدثنا إليه احتمال لجوء إسرائيل أيضا إلى استخدام الاعتقالات الإدارية، لكن هذه ستعتبر الملاذ الأخير. وسيكون تسلسل الإجراءات على النحو التالي: محادثات تحذيرية، يليها الإبعاد من القدس، والاعتقال الإداري في نهاية المطاف فقط.

وخيار آخر يتم النظر فيه كجزء من سياسة المرونة هو تغيير تركيبة المصلين بشكل يومي. وفي الأيام التي يعم فيها الهدوء، سيتم زيادة حصة المصلين الداخلين من الضفة الغربية – على حساب الإسرائيليين أحيانا – بما يتناسب مع القيوود على عدد المصلين في الحرم. وقال مسؤول أمني مطلع على تفاصيل الخطة لزمان إسرائيل "المبدأ التوجيهي هو عدم فتح جبهة أخرى." وعادة ما تذكر هذه الأمور في سياق فرض قيود على المصلين المسلمين، ولكنها تذكر هذا العام في سياق معاكس تماما، وذلك لتسهيل دخول الحرم قدر الإمكان، وخاصة للفلسطينيين الإسرائيليين.

المؤسسة الأمنية لا تقول ذلك صراحة، لكن حقيقة عدم تكرار أحداث "حارس الجدران" عام 2021 في المجتمع العربي في إسرائيل تتطلب ردا إيجابيا من السلطات للحفاظ على هذا التوجه. ومن المفترض أن تناقش الحكومة الموسعة الأسبوع المقبل السياسة المتبعة خلال الأسبوع الأول من شهر رمضان. وسارع بن غفير الليلة الماضية إلى مطالبة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو برفض علني لتقرير دانا فايس، وقال: أتوقع من رئيس الوزراء أن ينفي التقرير الذي يفيد بأنه، فيما يتعلق بقضية جبل الهيكل، قرر اتباع مفهوم بيني غانتس القائل بأن السلام يتحقق بالخضوع للإرهاب، وحول نيته نقل صلاحيات وزير الأمن القومي إلى كابينت المفهوم."

ويبدو أن بن غفير لا يسعى لتوضيحات سياسية فحسب، بل يريد (خاصة) إذلال رئيس الوزراء، كما فعل بعد نشر التقرير

الخاطئ عن تسليم 1500 بندقية للسلطة الفلسطينية. واضطر نتنياهو حينها إلى نفي التقارير بنفسه لتجنب الأزمة السياسية الذي هدد بن غفير بإحداثها في الائتلاف. هذه رسالة ممتازة لقاعدة بن غفير: فهو يحمي المصالح في الحرم القدسي بينما رئيس الوزراء ينجر خلف "كابينت المفهوم"، كما يسمي كابينت الحرب.

رمضان عام 2024 يشكل اختبارا آخرا للعلاقة بين نتنياهو وبن غفير. هنا أيضا، كما هو الحال في صياغة صفقة الرهائن، يجب على رئيس الوزراء أن يتخذ القرارات كقائد، وليس كسياسي. ونتنياهو يعرف احتمالات انفجار الحرم القدسي، وبالتالي

سيتعين عليه الاختيار بين الانصياع لنزوات وزير مبتدئ يمكن أن تكون كارثية على المستوى الاستراتيجي، أو للمؤسسة الأمنية وكابينت الحرب.

* * *

تايمز اوف اسرائيل: غالانت يقول أنه لن يقدم مشروع قانون يعالج قضية تجنيد الحريديم دون دعم الوسط، مما يهدد بأزمة إئتلافية

بقلم إيمانويل فابيان ,جيريمي شارون

دعا وزير الدفاع يوآف غالانت يوم الأربعاء إلى إنهاء الإعفاءات من الخدمة العسكرية لأفراد المجتمع الحريدي، وقال أنه لن يدعم تشريعا يسوي المسألة إلا إذا حصل على موافقة وزيري الوسط بيني غانتس وغادي آيزنكوت. ومن الممكن أن يؤدي موقفه، إلى جانب ضغوط متزايدة على الحكومة للتوصل إلى حل بشأن هذه القضية الساخنة المؤجلة منذ فترة طويلة، إلى صراع مصيري مع الأحزاب الحريدية الأساسية لبقاء الائتلاف الحاكم برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في الحكم.

غالانت حث المشرعين على صياغة تشريع لمعالجة وضع يمكن فيه لمعظم الرجال الحريديم تخطي الخدمة العسكرية الإلزامية لصالح الدراسات الدينية، وقال إن الضغوط على القوى البشرية في الجيش في خضم القتال في غزة وعلى الحدود الشمالية تتطلب مساهمة جميع قطاعات المجتمع. وقال غالانت في خطاب متلفز من مقر وزارة الدفاع في تل أبيب مساء الأربعاء: "إننا نعتز ونقدّر أولئك الذين يكرسون حياتهم لتعلم التوراة. ومع ذلك، بدون وجود مادي، لا يوجد وجود روحي. تثبت التحديات الأمنية التي نواجهها أنه يجب على الجميع أن يتحملوا عبء [الخدمة]. جميع شرائح المجتمع" لتحقيق أهداف الحرب، وللتعامل مع التهديدات القادمة من غزة، ومن لبنان، ومن [الضفة الغربية]، والاستعداد للتهديدات الناشئة من الشرق، نحتاج إلى الوحدة والشراكة في القرارات المتعلقة بمستقبلنا."أي قانون تجنيد تتفق عليه جميع أحزاب إئتلاف الطوارئ سيكون مقبولا عليّ، لكن دون موافقة جميع أطراف الإئتلاف، فإن نظام الدفاع تحت قيادتي لن يقدم القانون."

ومن المرجح أن يؤدي إصرار غالانت على قانون يدعمه المشرعان غانتس وآيزنكوت من حزب "الوحدة الوطنية"، وكلاهما رئيسا أركان سابقان، إلى إحباط أي فرصة لأن يتمكن الائتلاف من تمرير مشروع قانون موات للحريديم دون التوجه إلى الطرف الآخر من الطيف السياسي حيث أولئك الذي يعارضون إعفاءات على نطاق واسع. ولاقى الإعلان ترحيبا من غانتس، لكنه سرعان ما قوبل بردود فعل عنيفة من الحريديم وتهديدات مبهمة بأن المسألة قد تؤدي إلى انهيار الحكومة.

عادت مسألة منح اليهود الحريديم إعفاءات من الخدمة العسكرية إلى واجهة الأجندة السياسية في الأسابيع الأخيرة بعد أن أعلن الجيش الإسرائيلي عن خطط لإضافة وقت إلى شروط الخدمة الإلزامية للمجندين العسكريين وتأخير التقاعد لبعض جنود الاحتياط مع زيادة عدد أيام الخدمة الإلزامية التي سيكون عليهم القيام بها سنويا، بينما يستعد لقتال ممتد في غزة واحتمال حرب ضد منظمة حزب الله اللبنانية. وقد قوبلت الخطة برد فعل عنيف، حيث طالب عدد من المشرعين، بما في ذلك البعض داخل الإئتلاف، بتعويض النقص من قبل اليهود الحريديم.

كافحت حكومات نتنياهو المتعاقبة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التشريع الذي يتعامل مع الخدمة العسكرية للحريديم منذ قرار المحكمة العليا في عام 2017 التي اعتبرت الإعفاءات الشاملة من الخدمة العسكرية لطلاب المدارس الدينية الحريدية بأنها تمييزية وغير قانونية. وفشلت محاولات صياغة التشريع في سد الفجوات بين المشرعين الرئيسيين، الذين يسعون إلى تقاسم أكثر مساواة لعبء الخدمة العسكرية، وحزبي "شاس" و"يهدوت هتوراة" الحريديين اللذين يطالبان باستمرار الإعفاءات واعتمدت حكومات نتنياهو، وما زالت تعتمد، على دعمهما للبقاء في السلطة.

يوم الإثنين، هددت المحكمة بإلغاء قرار مررته الحكومة في يونيو 2023 يأمر الجيش الإسرائيلي بعدم تجنيد طلاب المعاهد الدينية الحريدية لتسعة أشهر، بينما تقوم بصياغة قانون جديد.

وقال غالانت يوم الأربعاء إن "عبء الخدمة" يشكل تحديا منذ 75 عاما، ويأتي الآن "في زمن حرب لم نعرفه منذ 75 عاما." وأضاف: "لذلك نحن مطالبون بالتوصل إلى اتفاقات وقرارات لم نتخذها منذ 75 عاما." وأشار وزير الدفاع إلى أنه التقى مع نتنياهو وغانتس ورؤساء الحزبين الحريديين، وأعضاء آخرون في الإئتلاف، وأبلغهم بأنه "من الممكن ومن الضروري التوصل إلى إطار عمل متفق عليه لمسودة [قانون]."وأردف قائلا: "أدعو رئيس الوزراء إلى قيادة عملية مشتركة مع كافة فصائل الإئتلاف، والتوصل إلى الاتفاقات الضرورية بشأن مسودة القانون. آمل أن تنضم أيضا أجزاء من المعارضة إلى الإطار الذي سيتم صياغته."

ورحب غانتس، الذي أدخل حزبه إلى الائتلاف ليكون له يد في إدارة الحرب في غزة التي اندلعت في 7 أكتوبر، بدعوة غالانت. وقال غانتس: "يجب على جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي أن تشارك في حق الخدمة. هذه حاجة أمنية ووطنية واجتماعية"، ووعد بالعمل "مع جميع فصائل الكنيست وجميع شرائح المجتمع الإسرائيلي" من أجل تشريع توافقي.

وكان غانتس وآيزنكوت قد عقدا مؤتمرا صحفيا هذا الأسبوع يطالبان بمشاركة الحريديم وكذلك العرب في الخدمة الوطنية.

وقال زعيم المعارضة يائير لابيد إن حزبه "يش عتيد" سيقدم تشريعا حول هذه القضية الأسبوع المقبل وصفه بأنه "متساو وفعال وعادل. كل ما على الليكود فعله هو التصرف كحزب صهيوني والتصويت له. لا يمكننا الانتصار معا إذا لم نقاتل معا." لكن المشاكل نشأت من داخل الجناحين الديني واليميني في الإئتلاف، مع غضب كل من شاس ويهدوت هتوراة من إعلان غالانت، بحسب ما ذكرته هيئة البث الإسرائيلية "كان."

وقال مصدر في يهودوت هتوراة لـ"كان": "إذا كان نتنياهو يريد أن يبقى في السلطة بحلول الصيف، عليه المصادقة على قانون الإعفاء من الخدمة العسكرية." ونقل موقع "كيكر هشبات" الإخباري الحريدي عن "مصدر رفيع جدا داخل الأحزاب الحريدية" قوله إن "إعلان غانتس يبدو مثل خطوة مخطط لها لإسقاط الحكومة... لا يوجد تفسير آخر. من يريد مشروع قانون يحظى بالإجماع لا يتوجه إلى وسائل الإعلام." واتهم الوزير عميحاي إلياهو من حزب "عوتسما يهوديت" غالانت بالدفع بأفكار تتماشى مع "أجواء تقدمية سطحية، التي حاولت بكل قوتها تقسيمنا وإضعافنا من الداخل."

في الأسبوع الماضي، قالت مديرية القوى العاملة في الجيش الإسرائيلي للجنة في الكنيست إن حوالي 66 ألف رجل شاب من المجتمع الحريدي حصلوا على تأجيل لخدمتهم العسكرية في العام الأخير، فيما قالت تقارير إنه رقم قياسي. حوالي 540 منهم قرروا الالتحاق بالخدمة العسكرية منذ بداية الحرب، وفقا للجيش.

وقد أبطلت المحكمة القانون الذي يمنح إعفاءات شاملة في عام 2017 باعتباره إجراء تمييزيا ينتهك مبدأ المساواة أمام القانون، وأمرت الحكومة بتمرير قانون جديد من شأنه أن يؤدي إلى تجنيد أكبر لليهود الحريديم.في الأسبوع الماضي، أبلغت الدولة المحكمة إنها تحتاج إلى مزيد من الوقت لتشريع مثل هذا القانون لأنه من المستحيل القيام بذلك خلال الحرب المستمرة، وقالت إنها ستحدد ما سيتضمنه مشروع القانون بحلول 24 مارس، ثم طلبت منحها تمديدا حتى نهاية يونيو لإقرار التشريع.ومنحت المحكمة، التي نظرت في التماسات حول هذه القضية يوم الاثنين، الدولة حتى 24 مارس لشرح سبب عدم تجنيد اليهود الحريديم. وخلال حديثه الأربعاء، قال غالانت إن تجنيد جميع شرائح المجتمع "ضروري لكسب الحرب."وقال: "هذه ليست قضية حزبية، وليست مسألة تتعلق بقطاع، هذه مسألة أمن قومي ذات أهمية قصوى."

* * *

تايمز أوف: وجد استطلاع أن ما يقرب من 1 من كل 4 أمريكيين لديهم آراء معادية للسامية، وهي أعلى نسبة منذ 60 عامًا

استنكر رئيس رابطة مكافحة التشهير النتائج 'الصادمة' للاستطلاع الذي وجد أن المشاركين الأصغر سنا الذين من المرجح أن يتفقوا مع الاستعارات المعادية لليهود ليس لديهم مشكلة كبيرة في دعم حماس؛ ما يقرب من ربع الأميركيين لديهم معتقدات معادية للسامية، مع انعكاس مثير للقلق في الاتجاهات التي تظهر أن الأجيال الشابة أكثر عرضة للاعتقاد بالاستعارات المعادية للسامية من الأجيال السابقة، حسب ما وجدت رابطة مكافحة التشهير في استطلاع صدر يوم الخميس.

سأل الاستطلاع الذي شمل أكثر من 4000 من البالغين الأميركيين المشاركين في الاستطلاع عن مدى موافقتهم على عبارات مثل "يتمتع اليهود بسلطة كبيرة في عالم الأعمال"، و"يتمتع اليهود بقدر كبير من السيطرة والنفوذ في وول ستريت" و"اليهود أكثر استعدادًا" من غيرهم لاستخدام ممارسات مشبوهة للحصول على ما يريدون.

وأظهرت النتائج أن 24% من الأميركيين وافقوا على ستة من التصريحات على الأقل بارتفاع من 20% عام 2022، وهو أعلى رقم منذ أن تم استطلاع التصريحات الـ11 لأول مرة عام 1964 عندما وافق 29%. ووافق 9٪ إلى 11٪ فقط على التصريحات من عام 2014 إلى عام 2019 قبل أن يرتفع هذا العقد. وقال جوناثان جرينبلات، مدير رابطة مكافحة التشهير، في بيان: "بعد عقود من معاداة السامية التي ظلت في الغالب على هامش المجتمع، من المثير للصدمة أن نرى عدد الأمريكيين الذين يعتنقون معتقدات معادية للسامية بشكل علني يتزايد بشكل كبير في السنوات الأخيرة".

ووجد الاستطلاع أن أولئك الذين تقل أعمارهم عن 45 عامًا كانوا أكثر ميلاً إلى استخدام الاستعارات المعادية لليهود. وجدت دراسة تفصيلية للأجيال أن جيل الألفية وافق على متوسط 5.37 من العبارات المطروحة، بينما وافق الجيل Z على 5.01.

لم تذكر دراسة ADL كيفية حساب الأجيال، لكن جيل الألفية يعتبر عمومًا أفرادًا ولدوا بين أوائل الثمانينيات ومنتصف التسعينيات، بينما يشمل الجيل Z أولئك الذين ولدوا من منتصف التسعينيات إلى أوائل عام 2010.

الجيل العاشر، الأشخاص الذين ولدوا بين منتصف الستينيات وأواخر السبعينيات وافقوا على 4.19 عبارة، في حين أن مواليد طفرة المواليد الذين ولدوا بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومنتصف الستينيات وافقوا فقط على 3.06 عبارة في المتوسط.

ومن بين النتائج المثيرة للقلق، قال 27% من المشاركين أنه سيكون من المقبول إلى حد ما على الأقل أن يدعم أحد أفراد الأسرة المقربين حركة حماس - مع تأييد أكثر من نصف الجيل Z لهذا البيان - بينما 23% لديهم صديق مقرب أو أحد أفراد الأسرة الذي لا يحب اليهود؛× وفيما يتعلق بإسرائيل، فإن 17% من جيل Z و12% من جيل الألفية يعتقدون أن الحل الصحيح للصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو "إنهاء دولة إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية في مناطق فلسطين التاريخية، في حين لا يمنح اليهود الذين يعيشون هناك حقوق المواطنة الكاملة". ومع ذلك، لا يزال حل الدولتين هو الحل الأكثر شعبية بين جميع الأجيال.

ووفقًا لـ ADL، لا يزال الإيمان بنظريات المؤامرة هو أحد المؤشرات الرئيسة للمواقف والمعتقدات المعادية للسامية. ووجد الباحثون أن ثلث المستطلعين (33%) يتفقون إلى حد ما على الأقل مع العبارة القائلة بأن النشطاء الإسرائيليين يتلاعبون بالسياسة الوطنية الأميركية، بينما يعتقد 30% على الأقل إلى حد ما أن "إسرائيل تسيطر على وسائل الإعلام".

الاستطلاع الذي شمل عينة تمثيلية مكونة من 4,143 مشاركًا بهامش خطأ قدره 1.5% يأتي عقب دراسة نشرتها الشهر الماضي رابطة مكافحة التشهير وأظهرت أن الحوادث المعادية للسامية "ارتفعت بشكل كبير" منذ هجوم حركة حماس في 7 أكتوبر والحرب التي تلت ذلك بين إسرائيل وحماس. وقال غرينبلات: "إن التحول الحاد، من الأجيال الأكبر سنا إلى الأجيال الشابة التي من المرجح أن تعتنق معتقدات معادية للسامية، هو مصدر قلق مرعب لمستقبلنا". "إن الحاجة إلى حلول أفضل أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى - قبل أن يستمر هذا الزخم الخطير في النمو."

كان هناك 3283 حادثة معادية للسامية في الولايات المتحدة بين 7 أكتوبر و7 يناير وفقا لتقرير ADL الشهر الماضي – بما في ذلك 60 اعتداء جسدي. كما أحصت 553 حادثة تخريب و1353 حادثة تحرش.ويبلغ إجمالي عدد الحوادث خلال الأشهر الثلاثة الماضية أكثر من أربعة أضعاف العدد الذي وقع خلال نفس الفترة من العام الماضي. هذا الرقم أعلى من الإجمالي الذي سجلته المجموعة على مدار أي سنة تقويمية كاملة باستثناء عام 2022. وبالمقارنة، أحصت رابطة مكافحة التشهير 2717 حادثة معادية للسامية خلال عام 2021 بأكمله. وفي عام 2014 بأكمله، عام الغزو الأخير لإسرائيل غزو غزة، سجلت رابطة مكافحة التشهير 912 حادثة معادية للسامية فقط.

ويُعزى ارتفاع معاداة السامية إلى هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول والهجوم الذي أعقبه ضد حماس في قطاع غزة، واثار

احتجاجات عالمية ضد إسرائيل. ومنذ بداية الحرب، قُتل أكثر من 30 ألف فلسطيني في قطاع غزة، وفقًا لوزارة الصحة التي تديرها حماس في غزة. ولا يمكن التحقق من هذه الأرقام بشكل مستقل ولا تفرق بين المدنيين ونشطاء حماس. وتقول

إسرائيل إنها قتلت أكثر من 12 ألف من نشطاء حماس داخل غزة منذ بداية هجومها ونحو 1000 داخل إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول.

* * *

تايمز أوف: أنباء عن قيام حشد بمهاجمة كنيس يهودي مهجورفي صفاقس التونسية

أفادت وسائل إعلام محلية في تونس أن حشدا استهدف معبدا يهوديا مهجورا في مدينة صفاقس جنوب شرق البلاد، وأضرموا النار يوم الأحد في الأشجار في فناء المبنى. ولم يصب أحد بأذى في الهجوم المزعوم، والذي وقع في مدينة لا يسكنها حاليا أي فرد من أفراد الجالية اليهودية الصغيرة في تونس. والهجوم المعادي للسامية على ما يبدو هو الأحدث خلال الحرب الدائرة بين إسرائيل وحماس، والتي بدأت في 7 أكتوبر، عندما اقتحم عشرات المسلحين جنوب إسرائيل من غزة، وقتلوا حوالي 1200 شخص واحتجزوا 253 آخرين كرهائن. وقع الهجوم أيضا في نفس الوقت الذي تجرى فيه مفاوضات مطولة بين إسرائيل وحماس من أجل التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن، حيث يتم الضغط على الطرفين للتوصل إلى اتفاق قبل حلول شهر رمضان.

وذكرت تقارير إعلامية أن نوافذ الكنيس في صفاقس تضررت في الهجوم، لكن رجال الإطفاء تمكنوا من السيطرة على الحريق قبل أن يجتاح المبنى نفسه.بلغ عدد اليهود في تونس أكثر من 100 ألف في عام 1948، ويُقدر الآن عددهم بأقل من 1000.هجوم يوم الأحد هو الثاني الذي تشهده تونس على كنيس يهود منذ بداية الحرب.في أكتوبر، بعد وقت قصير من الانفجار القاتل في المستشفى الأهلي في غزة، والذي أُلقي باللوم فيه في البداية على الجيش الإسرائيلي، ولكن تبين فيما بعد أنه نتيجة لصاروخ خاطئ أطلقته حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، أشعل متظاهرون مؤيدون للفلسطينيين النار في كنيس يهود تاريخي، وإن كان خارج الاستخدام، في مدينة الحامة وسط تونس. وأظهرت مقاطع الفيديو التي تم تداولها على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي في ذلك الوقت أشخاصا يضعون الأعلام الفلسطينية ويحطمون الجدران الحجرية لمبنى الكنيس، كل ذلك دون تدخل الشرطة.

لم يكن كنيس الحماة موقعا نشطا للعبادة، حيث لا يعيش أي يهودي في المدينة. ومع ذلك، فهو موقع قبر الحاخام الكابالي يوسف معرافي من القرن السادس عشر. وتعرض الموقع نفسه لأضرار في السابق خلال احتجاجات الربيع العربي عام 2011، والتي لم تكن تتعلق بإسرائيل. في مايو، تعرضت الجالية اليهودية في جزيرة جربة التونسية لهجوم خلال عيد "لاغ بعمر"، عندما قتل أحد أفراد الحرس الوطني التونسي زائريّن يهوديين وثلاثة من ضباط الأمن التونسيين، خلال عطلة سنوية تجتذب عادة آلاف الحجاج من جميع أنحاء العالم. ولقد صدم الهجوم الدامي المجتمع اليهودي وأثار لديه مخاوف بشأن مستقبله.

* * *

هآرتس: الانتخابات المحلية: الليبرالي يائس والحريدي يتقدم.. وطابع إسرائيلي ينذر بحرب دينية

بقلم رفيت هيخت

ترجمة: صحيفة القدس العربي

حلقت أجواء اليأس فوق المعسكر الليبرالي بعد ظهور نتائج انتخابات السلطات المحلية. ومن جهة أخرى، أظهر مصوتو أحزاب الائتلاف الثقة المتجددة بتعزز عناوين مثل "شاس" ونجاح مرشحين مؤيدين من الكهانيين في بعض المدن.

هذه الأحاسيس يجب أخذها بضمان محدود. المعسكر الليبرالي سجل نجاحات كثيرة مثل نجاح مرشحه في "عقد جديد"، وهي الحركة المؤيدة للاحتجاج، ونجاح حزب "يوجد مستقبل" (باستثناء الخسارة في "عراد" التي بدأت تميل إلى الحريدية، وتل أبيب – يافا مع رئيس بلدية أكثر تماهياً مع الاحتجاج). إن بشرى ميل مدن ومستوطنات، مثل صفد و"متسبيه رامون"، إلى أن تصبح حريدية أو حريدية قومية هي قصة قديمة جداً، والنتائج هناك تعكس تركيبة السكان. ومأساة القدس معروفة منذ سنوات، والجمهور العلماني والليبرالي يهرب منها بشكل جماعي منذ عقود.

في المقابل، تل أبيب – يافا، التي عاشت فيها طائفة متدينة أكثر في السابق، فازت فيها القوائم العلمانية والليبرالية بأغلبية ساحقة. وكان هذا كافياً لتشكيل ائتلاف بدون المتدينين أو اليمينيين. المدينتان الكبيرتان هما القاطرتان اللتان تقودان الفصل المادي بين الأسباط في إسرائيل، طوال الطريق ووصولاً إلى التمترس القطاعي في معاقل متميزة. المدن الحريدية، التي لا يدخل إليها العلمانيون والليبراليون ولا يعرفون أي شيء عنها إلى جانب معاقل علمانية لا تتحمل أي وجود ديني.

لكن الحقيقة أن هذه الانتخابات واجهت لامبالاة كبيرة في أوساط الجمهور، ليس فقط في أوساط الجمهور الليبرالي. وفي القدس، التي بدأت تصبح أكثر حريدية ويعتبرها الليبراليون مقدمة لتسويق مخيف لعملية إضعاف ووهن متوقعة لإسرائيل، حيث وصلت نسبة التصويت إلى أكثر بقليل من 31 في المئة (مع الأخذ في الحسبان مقاطعة أصوات العرب في شرقي القدس، ما زالت نسبة منخفضة، 50 في المئة في أوساط اليهود).

كثيرون ممن كلفوا أنفسهم عناء الذهاب إلى صناديق الاقتراع في أرجاء البلاد لم يعرفوا حتى اللحظة الأخيرة لمن سيصوتون، وفي نهاية المطاف قرروا، استناداً إلى توصية مستعجلة أو شائعة قبلية. ربما هذا هو الجوهر في أساس أي صوت في صناديق الاقتراع، لكن في هذه المرة حتى إنه لم يتم تزوير الموضوع الذي رافقها. الحرب وحدها ليست هي التي تسلب كل القوى وتترك القضايا المحلية في قائمة غير المهم. الجمهور، الليبرالي بشكل خاص، لا يعتبر هذه الانتخابات معركة مهمة في الحرب على طابع إسرائيل، خلافاً لأحداث ديمقراطية مثل انتخابات نقابة المحامين مثلاً، التي شملت أهمية فعلية بخصوص مصير الانقلاب النظامي والنضال ضده.

على خلفية خيبة الأمل من نتائج الانتخابات للسلطات المحلية، بات المعسكر الديمقراطي يلاحظ التعب واليأس، بل ويخشى من خفوت الاحتجاج إلى درجة الاحتضار. ربما تتدخل رغبة الموقعة أدناه، لكن قد نرى في ذلك تجميعاً للقوى استعداداً لنضال كبير أصبح قريباً جداً، "المعركة على تبكير موعد الانتخابات العامة". هذه معركة طويلة لم تبدأ بعد، لكن رغم التأخير فالمعنى أمر محتم. أيضاً قانون التجنيد ومسألة تهرب الحريديم قد تثير اهتماماً كبيراً، وربما تقوض استقرار الحكومة، وهذا ما قد نفهمه من تصريح دراماتيكي لوزير الدفاع يوآف غالانت أمس، الذي دعا إلى خطة تجنيد للحريديم

متفق عليها.

إسرائيل تراوح الآن في المكان بانتظار سلبي جداً لشهر رمضان، وإلى جانبه صفقة تبادل، أو، لا سمح الله، حرب دينية هستيرية يدفع نحوها جميع الأصوليون في المنطقة، ومن بينهم أعضاء في حكومة إسرائيل. مواقف حماس الحالية، على رأسها إعادة سكان شمال القطاع إلى بيوتهم، وانسحاب كامل للجيش الإسرائيلي من القطاع، غير مقبولة حتى لممثلي المعسكر الديمقراطي في الكابينت والحكومة. "في هذه الأثناء، مواقف حماس لا تمكننا من فحص نوايا نتنياهو الحقيقية"، قال مصدر في المعسكر الرسمي. "لم نصل بعد إلى المكان الذي يمكن فيه لجهاز الأمن، أو لنا، القول بأنها صفقة معقولة، وأن نتنياهو يقوم بإفشالها لاعتبارات سياسية".

بناء على ذلك، ليس مستغرباً أنه رغم عنف الشرطة في المظاهرات وضائقة عائلات المخطوفين، فالاحتجاج لم يرفع رأسه. بعض فيالق الصامتين الذين شكلوا الكتلة الحاسمة في أحداث مثل ليلة غالانت، لم يجدوا أنفسهم في خلاف حقيقي مع الحكومة حول طبيعة إدارة الحرب. لا يوافقون على طلبات حماس، وهم معنيون بدفع حساب الفشل بعد تهدئة ما في الوضع. ولكن هامش المماطلة هذا يحسم مصير المخطوفين وعائلاتهم. لا وقت لديهم لذلك.

* * *

هآرتس: "ارحل نتنياهو" ... لن تساعد الادانة الخفيفة لغانتس أو رسائل التحذير البليغة لايزنكوت... اذا لم نهب للقتال من اجل حياتنا الآن فنحن لا يمكننا العيش هنا

بقلم اوري مسغاف

هذه صفارة إنذار حقيقية. نتنياهو يغزو ويدمر ويسلب ويختطف دولة إسرائيل. إذا لم يستيقظ الجمهور الرسمي – الديمقراطي، خادميه وناخبيه، فثمة تهديد على وجودنا. منذ اللحظة التي قدمت فيها لوائح اتهام جنائية ضده بعنوان "دولة إسرائيل ضد نتنياهو" قرر قلب الأمور ولتحترق البلاد. قضية شرائح الهاتف التي تم تشغيلها في ليلة 7 تشرين الأول هي عملية تأثير مع خصائص روسية – بوتينية واضحة. هدفها التشهير بهيئة الأركان و"الشاباك" في وقت يحاربون في غزة ويناقشون صفقة تبادل ووقفاً لإطلاق النار، الذي ينوي نتنياهو إفشاله.

السبت الماضي، في شارع كابلان، طلبت الشرطة من المواطنين الذين يحملون اللافتات الوقوف على الرصيف لـ "الحفاظ على أمنهم" و"السماح لحركة السير في شارع رئيسي". انصاع المتظاهرون، وبعد دقيقتين أطلقت الشرطة الخيول واستخدمت المياه العادمة.

في المدينة العبرية الأولى، بدون أي تحد باستثناء اللافتات التي كتب عليها "انتخابات الآن" و"نتنياهو مذنب"، تمت مهاجمة شيوخ ونساء وأطفال بشكل وحشي على يد زعران يرتدون الزي الرسمي، بما في ذلك عائلات مخطوفين ومخطوفة عادت من غزة. هذا مجاز كامل. المفتش العام للشرطة، الخاضع، والمتحدث بلسان الشرطة، مراسل سابق، بررا الأحداث بوجود أعمال "استفزاز"، وهو مفهوم يذكر بروسيا ستالين – بوتسن. فهناك زعيم المعارضة نافالني مات بعد أن خرج لرياضة المشي وفجأة "شعر بسوء وضعه".

السيطرة على الشرطة هي المفتاح الرئيسي في كتب تعليم الديكتاتورية. في إسرائيل تم استخدام حركة الكماشة: تحييد قسم

التحقيقات لضمان ألا يتم التحقيق في قضايا فساد أخرى، بعد ذلك تطهير تدريجي للمستويات القيادية على الأرض من جهات غير مرغوب فيها مثل المفتش عامي ايشل، وتحويل الشرطة إلى "مليشيا" تعالج أي احتجاج سياسي بقبضة حديدية. في موازاة ذلك، تم احتلال وزارة العدل، التي يخضع لها قسم التحقيق مع رجال الشرطة. هذا الجسم موجود الآن على الورق فقط. في هذا الأسبوع، تذكروا هناك التحقيق مع الشرطي برتبة رائد مئير سويسا، الذي هاجم بعد بضعة من 7 تشرين الأول بوحشية بشكل موثق جيداً، الدكتور جدعون افيتال، الذي نجا من جهنم "المزرعة الصينية"، هو رجل قانون ومؤرخ عسكري يحظى بالتقدير. جريمته أنه وقف خارج مقر وزارة الدفاع وهو يحمل لافتة كتب عليها "يا نتنياهو، ارحل". سويسا، الذي حتى قبل المذبحة، ألقى قنابل صوت داخل جمهور يتظاهر، وبعد أن رمى ضحيته على الأرض، هاجم المزيد من المواطنين.

يجب على الإسرائيليين القوميين تخيل ما الذي سيحدث إذا سيطر نتنياهو على "الشاباك" أيضاً. "الشاباك" يخضع لمكتب رئيس الحكومة. ورونين بار لن يكون هناك إلى الأبد؛ فقد أعلن بأنه ينوي تحمل المسؤولية بعد انتهاء الحرب.

بفضل الظروف، لعائلة نتنياهو سيطرة مهمة على الجهاز على شكل قسم الحماية. رجال هذا القسم يستسلمون بسعادة لكل أخطاء بنائها وتحصيناتها، ويتجولون بها في أرجاء البلاد في قوافل صاخبة ومفترسة، ويشكلون حولها غلافاً أمنياً وستاراً يقطعها عن الواقع من قيسارية حتى ميامي. هذا تم تضخيمه منذ فترة طويلة بشكل غير متناسب. التفاصيل لدى رجال الأعمال وعابري السبيل في شارع غزة في القدس. الآن تخيلوا أن "الشاباك" يكرس نفسه بشكل كامل لمصلحة عائلة نتنياهو. هل كل ذلك يبدو خيالياً هستيرياً ومبالغاً فيه؟ انظر إلى ما يحدث في الرقابة العسكرية برئاسة كوبي مندلبليت، وفي النيابة العامة للدولة برئاسة الورقة المتذبذبة عميت ايسمان، وفي جوائز إسرائيل التي تم إلغاؤها بعد فوز الأب الثاكل أيال فلدمان. وصلنا إلى "قاتل أو اهرب". بعد القليل من حكم نتنياهو، ستبدو إسرائيل مثل القدس (20 مقعداً من بين الـ 30 مقعداً في مجلس البلدية للحريديم والحريديم القوميين والكهانيين). لن تساعد إدانة خفيفة من غانتس أو رسائل تحذير بليغة من آيزنكوت. إذا لم نهب للقتال من أجل حياتنا الآن، فلا يمكننا العيش هنا.

* * *

هآرتس: لزعماء العالم: حاربوا أفكارنتنياهو و أتباعه و افرضوا عليهم "الدولة الفلسطينية"

بقلم عاموس شوكن

يصعب العثور على نتيجة أفضل من الحرب، التي تديرها إسرائيل الآن ضد حماس، من إعادة فورية للمخطوفين وإمكانية إقامة الدولة الفلسطينية، التي وافق زعماء إسرائيل على أن تقوم حسب القواعد التي تم تحديدها في قرار التقسيم الصادر في تشرين الثاني 1947، وأيضاً في اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر، الذي تم التوقيع عليه في كامب ديفيد في أيلول 1978 حيث موافقة من إسرائيل ومصر على أن تخلي إسرائيل المناطق المحتلة، باستثناء بضع نقاط عسكرية، وتسمح بحكم ذاتي.

هذه نتيجة ترغب بها إسرائيل لأنها ستصلح جزءاً من كارثة 7 تشرين الأول، وتحرر إسرائيل من نظام الأبرتهايد المتوحش ومن السيطرة على حياة ملايين الفلسطينيين الذين ليسوا مواطنين إسرائيليين. السيطرة التي استمرت 57 سنة تسببت لإسرائيل بضرر كبير، عن طريق الإرهاب الذي لا طريقة للانتصار عليه. في وقت تتوفر فيه مثل هذه الفرصة، فإن حقيقة نية رئيس

الوزراء مواصلة ما حدث في المناطق حتى الآن في المستقبل، صادمة. ومن الواضح أن لا مصلحة له في أن تكون إسرائيل دولة طبيعية تعيش بسلام مع جيرانها، وهو يفضل نظام الفصل العنصري.

على فرض أن حماس ستخرج من اللعبة أو تتفهم الواقع، فستكون فرصة لإقامة الدولة الفلسطينية، كما يقول محمود عباس بأنه يريد "دولة على حدود حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية". هذه العملية ستقيم دولة تتعامل مع إسرائيل في مجالات كثيرة، بما في ذلك الأمن، كما تفعل الشرطة منذ سنوات. وستؤدي إلى إنهاء الإرهاب الفلسطيني، ووجود قوات كبيرة في المناطق المحتلة لمحاربته. مجموعتان من المواطنين الإسرائيليين أسرت الدولة: الحريديم الذين نجحوا في إعفاء أنفسهم من الخدمة العسكرية وتعلم المواضيع الأساسية التي يلتزم بها كل مواطن إسرائيلي؛ والمستوطنون في "غوش إيمونيم" وورثتها، الذين جاء من أوساطهم جاء الدعم ليغئال عمير الذي قتل إسحق رابين، والذي بدأ هذه الطريق التي كان يمكن أن تؤدي إلى دولة فلسطينية.

ما حدث مع الحريديم هو ضرر لإسرائيل، لكنه لا يشغل من هو غير إسرائيلي. مشروع الاستيطان والاحتلال المتواصل خاصية لإسرائيل، الذي لا يوجد عاقل في العالم (بما في ذلك إسرائيل) يمكنه الموافقة عليه. هذا مشروع أبرتهايد، جميعه مخالف للقانون الدولي، كما حدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

هذا مشروع يناقض ما وافقت عليه إسرائيل في 1947 وفي 1978 وفي اتفاقات أوسلو، ويجعلها تعيش على حد السيف، ويؤدي إلى معاداتها من قبل كل من لا يتفهم كيف تؤسس لوضع أبرتهايد وقمع وحرمان ملايين الأشخاص من الحقوق. اليوم، نظرة العالم لإسرائيل باتت عكس ما يجب ويمكن أن يكون، وعكس ما كان ذات يوم، قبل مشروع الاستيطان. وهذا خطر حقيقي. كان مخيباً للآمال رؤية 99 عضو كنيست يتوحدون ضد عملية دولية لدول صديقة مقربة من إسرائيل. من هنا يجب الاعتراف بالدولة الفلسطينية؛ لأن هذا لا يسيء لإسرائيل. تأثير العالم ساعد على إلغاء الأبرتهايد في جنوب إفريقيا، وسيكون من الجيد إذا ساعد زعماء العالم على إلغاء الأبرتهايد في إسرائيل أيضاً وموقف رئيس الحكومة الخطير.

لا ضرورة للقول بأن إسرائيل إذا قررت السير في الطريق المقترحة هنا، فسيتم التوقيع على اتفاق سلام مع السعودية، وسيتم مرة أخرى انتخاب الرئيس الأمريكي جو بايدن، المؤيد الحقيقي لإسرائيل، وستختفي موجة اللاسامية في العالم. ولكن بالأساس ستعود إسرائيل لتكون دولة طبيعية ولها علاقات جيرة طيبة مع كل محيطها.

* * *

هآرتس: مع تهديدات غالانت.. هل سيشكل "تجنيد الحريديم" التهديد الأكبر على ائتلاف الـ 64؟

بقلم يوسي فيرتر

في ليلة 25 آذار الماضي، وقف وزير الدفاع يوآف غالانت أمام العدسات وطلب من رئيس الحكومة نتنياهو وقف الإصلاح القانوني بسبب "الخطر الواضح والفوري على أمن الدولة" الكامن فيه. وفي اليوم التالي أقاله نتنياهو.
خرج مئات آلاف الأشخاص إلى الشوارع وأوقف الإقالة. أمس، بعد مرور سنة تقريباً، وقف غالانت مرة أخرى أمام العدسات

في وقت ذروة المشاهدة، ووضع إشارة التحذير "قف" أمام الحكومة. الموضوع في هذه المرة مختلف: قانون التجنيد. ولكن الرسالة ذاتها. "هذا موضوع أمن وطني أسمى"، أوضح وزير الدفاع في الإشارة إلى قانون ترسيخ التهرب من الخدمة الذي يريد نتنياهو وشركاؤه الدفع به قدماً.

مثلما في السابق، فضل غالانت أمس الأمن على السياسة، مضيفاً تهديداً واضحاً: إذا لم تكن الخطوط الرئيسية للقانون الذي سيتم الاتفاق عليه مقبولة لدى قائمة "المعسكر الرسمي" فإنه "كمقدم للقانون" لن يضعه على طاولة الكنيست. المعنى أن غالانت يعطي حق الفيتو على صيغة القانون لغانتس وآيزنكوت.

بدون موافقة منهما وبدون سريان مفعول القانون الجديد في 1 نيسان، سيتوقف تدفق مئات ملايين الشواكل لمؤسسات التعليم الحريدية، التي لا تشرعن التهرب من الخدمة في الجيش فقط، بل أيضاً لا تعلم المواضيع الرئيسية. بدون شك، هذا هو التهديد الأكبر على استقرار الائتلاف منذ تشكيله.

لو استطاع نتنياهو لأقال غالانت مرة أخرى وعين مكانه عبداً ذليلاً مثل يوآف كيش، الذي يشاركه مؤامراته. هذه المرة حيث الحرب في غزة قائمة ومنطقة الشمال مشتعلة، يبدو هذا غير محتمل.

في آذار 2023 خرج غالانت إلى وسائل الإعلام بعد إخفاق كل محادثاته مع نتنياهو، التي توسل فيها لوقف جنون الانقلاب النظامي الذي قسم الشعب وجيش الاحتياط. يمكن الافتراض أن هذا هو ما دفعه أمس أيضاً. وكما قال، فإنه تحدث مع رئيس الحكومة ورؤساء الأحزاب الحريدية في هذا الشأن. ولو وجد لديهم نية حقيقية للتوصل إلى صيغة لقانون أكثر مساواة، التي ستثقل العبء على من يؤدون الخدمة وتلزم بتجنيد الحريديم، لامتنع عن التهديد في هذا المساء. عندما اتضحت له عقلية نتنياهو وغولدكنوفف وغفني ودرعي، تحرك.

السؤال الذي طرح أمس: هل تم تنسيق هذا التصريح مع نتنياهو؟ الجواب لا. ولكن يمكن التقدير بأنه تم تنسيقه ويتم تنسيقه مع غانتس. تدل على ذلك تغريدة الدعم التي أطلقت بعد بضع دقائق على التصريح. أقوال غالانت أمس تشير إلى انفصاله النهائي، ولو بشكل غير الرسمي، عن نتنياهو، الذي يستخف به ولا يثق به، وعن ائتلاف الـ 64 أيضاً الذي يحتضنه ويقوم نتنياهو بتسمينه. أول أمس، حذر في لقاء مع ضباط من "تصريحات غير مسؤولة لأشخاص من المفروض أن يكونوا مسؤولين"، تصريحات قد تؤدي إلى اندلاع أعمال عنف في رمضان. طبعاً، وجه أقواله إلى بن غفير، لكن العنوان الرئيسي هو رئيس الحكومة.

* * *

معهد بحوث الأمن القومي: حرب غزة: علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل.. من "حليف استثنائي" إلى نقاط خلافية

بقلم الداد شفيت وتشاك فرايلخ

إن الوقوف الأمريكي إلى جانب إسرائيل في حرب «السيوف الحديدية» لم يسبق له مثيل، ربما باستثناء حرب يوم الغفران. فالولايات المتحدة تشارك إسرائيل في هدف القضاء على حماس وخلق واقع أمني جديد في قطاع غزة والمنطقة الحدودية. ومن الناحية العملية، كان هناك تقسيم غير رسمي للعمل بين البلدين، حيث ركزت إسرائيل على حماس وعملت الولايات المتحدة على تثبيط همة إيران ووكلائها عن التصعيد إلى حد شن حملة إقليمية. ولكن في الوقت نفسه، وضعت الإدارة حدوداً

لتصرفات إسرائيل، ولطبيعة القتال في غزة، وطالبت بتقليص الضرر الذي يلحق بالمدنيين وبتوفير الحد الأقصى من المساعدات الإنسانية؛ واحتواء الحرب في قطاع غزة ومنع التصعيد في ساحات أخرى؛ ومنع ترحيل الفلسطينيين من القطاع؛ والانتقال السريع إلى المرحلة الثالثة من الحملة والتخفيف من حدتها. وتركز الإدارة الآن على جهود التوصل إلى اتفاق لإعادة المختطفين يتضمن هدنة طويلة الأمد، تركز خلالها على تعزيز الخطوات التي ستؤدي إلى نهاية الحرب وتصميم نظام إقليمي جديد على أساس إقامة الدولة الفلسطينية، والتطبيع مع السعودية، وإنشاء جبهة ضد إيران. لكن عدم الاستعداد الإسرائيلي لصياغة مفهوم "اليوم التالي" ومعارضتها للرؤية التي وضعتها الإدارة، وكذلك نية إسرائيل توسيع الحملة في قطاع غزة إلى منطقة رفح أيضاً هي أبرز نقاط الخلاف بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية.

لسياسة الولايات المتحدة دور مركزي في التأثير على تطورات الحرب في قطاع غزة منذ اندلاعها في 7 أكتوبر/تشرين الأول. ويستعرض هذا المقال أبرز سمات الدور الأمريكي في نهاية حوالي أربعة أشهر من الحرب، ويقدم أيضاً الأفكار الرئيسية التي يمكن استخلاصها من هذا.

لقد انعكس الدور الأمريكي حتى الآن في ثلاث خصائص رئيسية: موقف سياسي لا لبس فيه خلف إسرائيل، مع تقديم المساعدات العسكرية المستمرة والدعم الاستراتيجي، ولكن أيضاً مع انتقادات كبيرة للسلوك الإسرائيلي وفي الوقت نفسه زيادة الجهود لتشكيل الحملة في اليوم بعد الحرب.

من موقف سياسي لا لبس فيه من الجانب الإسرائيلي إلى انتقادات متزايدة

علنياً: منذ اندلاع الحرب، انحازت الإدارة إلى جانب إسرائيل بشكل مثير للإعجاب، وتبنت نهجًا مؤيدًا لإسرائيل بشكل واضح، بالإضافة إلى زيارة رئاسية غير عادية أثناء القتال وزيارات العديد من كبار المسؤولين الآخرين إلى إسرائيل. وتكرر الإدارة تأكيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وكذلك دعمها المستمر لهدف هزيمة حماس. وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة من الداخل والمجتمع الدولي، امتنعت الإدارة عن وضع حدود زمنية لإسرائيل على مدة الحملة، وعن تحديد موعد نهائي ملزم لإنهائها، وعن الدعوة إلى وقف إطلاق النار.

لكن شكوك الإدارة حول قدرة إسرائيل على تحقيق أهدافها العسكرية، بثمن مقبول، تزايدت مع استمرار الحملة. ولهذا السبب طرأ تغير في التركيز في تصريحات الإدارة – من هزيمة حماس إلى الحاجة إلى تقليص التهديد العسكري الذي تشكله المنظمة وضمان ألا يشكل القطاع مرة أخرى أساساً للإرهاب ضد إسرائيل. بدأت براعم الانتقادات الموجهة إلى تصرفات إسرائيل بالظهور بالفعل بعد أسابيع قليلة من اندلاع الحرب. لقد ظل الدعم الأساسي القوي لإسرائيل والحاجة إلى هزيمة حماس على حالهما، ولكن مع اتضاح أبعاد الدمار في قطاع غزة، وخاصة العواقب الإنسانية للقتال، تزايدت الانتقادات.

وبمرور الوقت، أصبح أحجام إسرائيل عن وضع رؤية "لليوم التالي" والتحرك نحو التسوية هو المحور الرئيسي لتصريحات الإدارة. في الأيام الأخيرة، أعربت الإدارة عن معارضتها المتزايدة لتحرك إسرائيلي واسع النطاق في رفح، بالتأكيد إذا لم يسبقه خطة موثوقة، من وجهة نظرها، لإجلاء العدد الكبير من السكان الفلسطينيين الذين تراكموا في المنطقة.

على المستوى الدبلوماسي: الجائزة الحكومية هي مظلة دبلوماسية فوق إسرائيل. مع اندلاع الحرب، أصدرت الإدارة بيانًا مشتركًا غير عادي مع زعماء بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، أدانوا فيه بشدة أعمال حماس وأعربوا عن دعمهم المطلق لإسرائيل. استخدمت الإدارة حق النقض ضد ثلاثة قرارات مناهضة لإسرائيل في مجلس الأمن (في 18 أكتوبر، و8

ديسمبر 2023، و20 فبراير 2024)، وامتنعت عن التصويت على قرار آخر (في 21 ديسمبر)، يدعو إلى زيادة المساعدات الإنسانية. بعد أن تمت إزالة الدعوة لإنهاء النار على الفور. ومن ناحية أخرى، تدرس الإدارة الآن صياغة قرار بمبادرة منها يدعو إلى إطلاق سراح الرهائن ووقف مؤقت لإطلاق النار ويعارض العملية في رفح. من ناحية أخرى، عندما أُعلن عن تورط موظفي الأونروا في هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول، جمدت الحكومة التمويل للمنظمة، على الرغم من دعمها الثابت لزيادة المساعدات الإنسانية لسكان غزة.

ويستمر الاستقرار العسكري والاستراتيجي خلف إسرائيل

المساعدات العسكرية والسكك الحديدية الجوية والبحرية: في وقت مبكر من 8 أكتوبر، أعلن الرئيس ووزير الدفاع عن الإطلاق الفوري للمساعدات العسكرية الخاصة لإسرائيل، والتي بدأت بمبلغ ملياري دولار وسرعان ما وصلت إلى 14.3 مليار دولار. ولإسراع عملية تقديم المساعدات، تم إطلاق قطار جوي وبحري ضم، حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي، 240 رحلة جوية لطائرات نقل و20 سفينة شحن، حملت في مجملها عشرات الآلاف من الأطنان من الذخيرة والمعدات. من أجل تجاوز عملية الموافقة المطولة في الكونغرس، استخدمت الإدارة مرتين سلطة خاصة لنقل المساعدات العسكرية في حالات الطوارئ وأبلغت عن نية محتملة من جانبها للقيام بذلك مرة أخرى.

وخلال الحرب، أعلنت الإدارة عن إبرام صفقة ضخمة لتزويد إسرائيل بطائرات مقاتلة ومروحيات جديدة. صحيح أنها صفقة ناقشها الطرفان منذ سنوات، وكان إبرامها متوقعاً، لكن توقيت الإعلان عنها لم يكن صدفة، وكان الهدف منه التعبير عن الدعم لإسرائيل وإيصال رسالة رادعة إلى منافسيها. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت الحكومة "خلية عمليات خاصة" إلى إسرائيل للمساعدة في التخطيط العسكري والاستخبارات، فضلاً عن قوات خاصة للمساعدة في العثور على المختطفين.

التعزيز العسكري الاستراتيجي وتعزيز الردع: طوال فترة الحرب، كان هناك حوار وتعاون استراتيجيان غير مسبوقين بين الدول لتعزيز أمن إسرائيل، وردع خصوم إسرائيل والولايات المتحدة، ومنع التصعيد وتشكيل وجه الحملة. وفي اليوم التالي، 7 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت الإدارة عن إرسال مجموعة حاملة طائرات قتالية إلى المنطقة، وفي غضون أيام قليلة مجموعة ثانية من هذا النوع، بهدف ثني إيران وسوريا وحزب الله والمنظمات الإرهابية الأخرى عن الانضمام إلى الحملة. كما انتشرت في المنطقة قوة خاصة للتدخل السريع قوامها نحو 2000 جندي من مشاة البحرية. وقد عكست هذه التحركات خوف الإدارة من الصعوبات التي قد تفرضها الحرب على جبهتين أو أكثر على إسرائيل، فضلاً عن الخوف من أن تتطلب الحملة الموسعة تدخلاً أميركياً مباشراً.

بناء القوة والردع الإقليمي: بالإضافة إلى نشر مجموعتين قتاليتين من حاملات الطائرات، ستزيد الولايات المتحدة من وجودها العسكري في المنطقة، إلى جانب عدد من حلفائها:

في الخليج العربي: نشرت الولايات المتحدة عدة أسراب مقاتلة ونحو عشرين طائرة للتزود بالوقود. كما تم نشرت بطارية "ثاد" والعديد من بطاريات "باتريوت" المضادة للصواريخ في مكان غير معروف (ربما في المملكة العربية السعودية). وهبطت عشرات طائرات النقل الأمريكية في العراق وقطر والبحرين.

في الأردن: نشرت الولايات المتحدة سرباً من طائرات 15-إف والقوات الخاصة، كما نشرت ألمانيا طائرات مقاتلة

في قبرص ولبنان: قامت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا وهولندا وكندا وإسبانيا وهولندا وإيطاليا بنشر قوات ومعدات خاصة لإجلاء مواطنيها المحتمل، أو أعدت قواعد أمامية لهذا الغرض.

التعزيز العسكري الاستراتيجي وتعزيز الردع: طوال فترة الحرب، كان هناك حوار وتعاون استراتيجيان غير مسبوقين بين الدول لتعزيز أمن إسرائيل، وردع خصوم إسرائيل والولايات المتحدة، ومنع التصعيد وتشكيل وجه الحملة. وفي اليوم التالي، 7 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت الإدارة عن إرسال مجموعة حاملة طائرات قتالية إلى المنطقة، وفي غضون أيام قليلة مجموعة ثانية من هذا النوع، بهدف ثني إيران وسوريا وحزب الله والمنظمات الإرهابية الأخرى عن الانضمام إلى الحملة. كما انتشرت في المنطقة قوة خاصة للتدخل السريع قوامها نحو 2000 جندي من مشاة البحرية. وقد عكست هذه التحركات خوف الإدارة من الصعوبات التي قد تفرضها الحرب على جبهتين أو أكثر على إسرائيل، فضلاً عن الخوف من أن تتطلب الحملة الموسعة تدخلاً أمريكياً مباشراً.

تحديد حدود القطاع: مارست الإدارة منذ بداية الحملة ضغوطاً كبيرة لترسيمه وصولاً إلى قطاع غزة ومن ثم تخفيف شدته والانتقال سريعاً إلى المرحلة الثالثة – الغارات المستهدفة. وفي كانون الثاني/يناير، وعلى خلفية الدمار والقتل الواسع النطاق في قطاع غزة، وخاصة في سياق المفاوضات الرامية إلى إطلاق سراح المختطفين، بدأ العمل من أجل وقف طويل الأمد للأعمال العدائية، وهو ما قد يؤدي من الناحية العملية إلى وقف إطلاق النار. يعني نهاية. وفي وقت لاحق، كما ذكرنا، عارضت الإدارة بشدة عملية إسرائيلية واسعة النطاق في رفح، إلا بعد استعدادات دقيقة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين. كما وضعت الإدارة عدة مبادئ للوضع النهائي في قطاع غزة: يجب ألا يصبح القطاع قاعدة إرهابية ضد إسرائيل مرة أخرى، ويجب عدم طرد الفلسطينيين من غزة بالقوة، ويجب عدم تجديد الاحتلال الإسرائيلي لغزة، ويجب فرض الحصار. ولا يجوز وضعها عليها، ولا يجوز تقليص أراضيها. بالإضافة إلى ذلك، قررت الإدارة أن قطاع غزة والضفة الغربية يجب أن يتحدا في إطار هيكل حكومي موحد، ثم في وقت لاحق في ظل سلطة فلسطينية "متجددة".

أدوات النفوذ الناعمة: طوال فترة الحرب، شددت الإدارة على الحاجة الأساسية لبذل أقصى جهد إسرائيلي لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين، ولتقديم المساعدات الإنسانية، واحترام القانون الدولي. ولم تعكس هذه التأكيدات موقفاً أخلاقياً فحسب، بل ربما قبل كل شيء، فهم أن قدرته على الاستمرار في تقديم أقصى قدر من الدعم لإسرائيل مشروطة بذلك. ومع مرور الوقت، شددت الإدارة لهجتها وأعربت عن تحفظات متزايدة بشأن تصرفات إسرائيل، بينما حاولت ممارسة ضغوط صامتة وعلنية عليها. ومن بين أمور أخرى، حذرت الإدارة من تكرار الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة نفسها في أعقاب الهجوم الإرهابي في 11 سبتمبر، ومن تحويل النصر التكتيكي إلى هزيمة استراتيجية. من التثبيت الذي قد يضر بإمكانيات تعزيز العملية السياسية؛ وتغير سلبي في موقف إسرائيل في الولايات المتحدة وفي العالم.

ولم تستخدم الإدارة الأدوات الصلبة المتاحة لها، مثل تأخير أو حتى وقف المساعدات، أو الموافقة على قرار ضد إسرائيل في مجلس الأمن، ولكن أدوات النفوذ الناعمة استخدمت بشكل متزايد. وهكذا أعلنت الإدارة قرارها بفرض قيود على منح التأشيرات للمستوطنين المتورطين في أعمال عنف ضد الفلسطينيين ومن ثم فرض عقوبات على أربعة مستوطنين في الضفة الغربية متهمين بارتكاب أعمال مماثلة. قد تكون هذه الخطوة أكثر جذرية مما تبدو عليه في ظاهر الأمر. وقد تكون للعقوبات آثار خطيرة على المجالس الإقليمية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وعلى الهيئات الحكومية التي على اتصال منتظم بها، وعلى

الشركات التجارية، مثل البنوك الإسرائيلية، التي سبق أن أعلنت إغلاق حسابات الأشخاص الأربعة والحكومة، واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تعرضهم للعقوبات. ليس من الواضح بعد ما إذا كان هذا استياء مركزاً يحيط بزيادة العنف من جانب المستوطنين، أو مؤشراً على نية الإدارة تشديد المواقف فيما يتعلق بالمشروع الاستيطاني برمته. والإشارة إلى الاحتمال الثاني تكمن في إعلانه – بعد ثلاث فترات مختلفة – عن عودته إلى الموقف الأميركي التقليدي (إلا في عهد إدارة ترامب) القائل بأن المستوطنات "لا تتوافق مع القانون الدولي". وثمة تعبير آخر عن استياء الإدارة، التي رغم أنها لا تشير مباشرة إلى إسرائيل، لكن نيتها واضحة، وهو نشر مذكرة رئاسية خاصة تطالب الدول التي تتلقى مساعدات عسكرية أميركية بتقديم ضمانات "موثوقة وموثوقة"، بأنها سوف نستخدمها وفقاً للقانون الدولي.

وإذا تأكد التقرير عن نية الإدارة الآن دعم قرار في مجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار وتجنب القيام بعملية في رفح، فسيكون ذلك انحرافاً كبيراً عن الخط الذي اتخذته حتى الآن وتعبيراً عن إحباطها في الأمر.

وجه السياسة الإسرائيلية

"اليوم التالي" ورؤية طويلة المدى: أصبح عدم وجود رؤية إسرائيلية "لليوم التالي" نقطة خلاف رئيسية بين البلدين. وترى الإدارة إمكانية حدوث "نقطة تحول" إقليمية تاريخية، استناداً إلى حل الدولتين، ودمج إسرائيل في المنطقة بعد التطبيع مع السعودية ودول أخرى، وإقامة جبهة إقليمية مؤيدة لأميركا رداً على التهديد الإيراني، وإقامة دولة فلسطينية أصبح نذيراً من كل شيء تقريباً في تصريحات الحكومة وخططها، إذ يرى أن الدول العربية، وعلى رأسها السعودية، مستعدة الآن لتغيير علاقاتها تجاه إسرائيل وتزويدها بـ"ضمانات والتزامات ووعود أمنية"، وإذا حدث فستفعل إيران ذلك، وسيتم عزلها وسيتم تقديم رد فعال على التحديات التي تفرضها أمام إسرائيل والولايات المتحدة. وللتقليل من أهمية الخلافات مع إسرائيل، أكد الرئيس "أن هناك عدة أنواع من حل الدولتين، هناك عدة أعضاء للأمم المتحدة التي ليس لها جيوش".

احذروا من التورط في السياسة الإسرائيلية. فقد قدر المسؤولون الحكوميون أن خطط الولايات المتحدة لإعادة تشكيل المنطقة، بشرط إقامة دولة فلسطينية، سوف تؤجل إلى أن يحدث تغيير سياسي في إسرائيل. وتزايد الإحباط الناجم عن رفض رئيس الوزراء نتنياهو المتكرر لمواقف الإدارة مع مرور الوقت، وأصبح ينظر إليه على أنه العائق الرئيسي أمام التقدم، ومدفوع باعتبارات سياسية وليس مصالح. لكن المسؤولين الحكوميين قدروا أن فترة ولايته ستكون محدودة، بل وبدأوا في الإعداد لها في اجتماعات منفصلة عقدوها مع أعضاء مجلس الوزراء، ورئيس المعارضة، ورؤساء المجتمع المدني. وعلى الرغم من الإحباط المتزايد تجاه رئيس الوزراء، فإن الإدارة تعمدت تجنب المواجهة العلنية معه، بدلاً من الإقناع الهادئ، لاعتقادها أن المواجهة معه ستقويه داخلياً، بل وتؤدي إلى تصلب مواقفه.

الرؤى الرئيسية

إن الوقوف الأمريكي إلى جانب إسرائيل في الحرب لم يسبق له مثيل، ربما باستثناء حرب يوم الغفران. وقد تجلى هذا الاستقرار على كافة المستويات، العسكرية والاستراتيجية والسياسية، رغم الخلافات الكبيرة في الرأي، وتجلى عملياً الضمانة الأميركية غير الرسمية لوجود إسرائيل وأمنها. ومن الناحية العملية، تصرفت الولايات المتحدة وكأنها حليف تعاقدي، ومن المشكوك فيه أن تتوقع إسرائيل أكثر من ذلك. قد يُعزى هذا الرد الإيجابي، جزئياً على الأقل، إلى الالتزام الشخصي العميق للرئيس تجاه إسرائيل، ولكن أيضاً إلى إقامة علاقات استراتيجية بين البلدين في العقود الأخيرة، بما في ذلك التخطيط

المتبادل للنظامين الأمنيين.

كان السلوك الأمريكي في الحرب مختلفاً عن الماضي في عدد من النواحي الأخرى. الصدمة العميقة التي أحدثتها مجزرة تشرين الأول/أكتوبر خلقت إجماعاً غير عادي فيما يتعلق بأهداف الحرب، حيث امتنع الأميركيون عن وضع حدود "للوقت السياسي" أمام إسرائيل، وإن مشاركتهم في عملية صنع القرار الإسرائيلي، أثناء مشاركتهم في مناقشات مجلس الوزراء، كانت غير عادية. ولم تقاتل القوات الأمريكية إلى جانب الجيش الإسرائيلي، لكن الولايات المتحدة أصبحت شريكة إسرائيل في تصميم وإدارة الحملة. ومن الناحية العملية، كان هناك نوع من التقسيم غير الرسمي للعمل، حيث تركز إسرائيل على حماس في غزة، في حين تعمل الولايات المتحدة على ردع إيران وحزب الله وتتعامل مع التهديد الحوثي في البحر الأحمر.

ومن الجانب الإسرائيلي، قبل بدء الحرب، وضعت الإدارة حدوداً واضحة لتصرفاتها، في الوقت نفسه مع محاولة متواصلة لصياغة تصور معها حول "اليوم التالي". ولم يتم تقديم إملاءات سياسية فعلية، على حد علمنا، لكن الإدارة بذلت جهداً، ولو بنجاح جزئي، في تحديد طبيعة القتال وحدوده. من وجهة نظر الإدارة، كان لهذه القيود غرض مزدوج: من ناحية وبشكل أساسي – تصميم الحملة، ومن ناحية أخرى، لتلبية الاحتياجات التكتيكية، لتسهيل مواصلة تقديم أقصى قدر من الدعم لإسرائيل، على الرغم من العقوبات. انتقادات متزايدة في الداخل وعلى الساحة الدولية.

لقد أثارت الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة معارضة غير مسبوقة داخل الولايات المتحدة، وفي المقام الأول بين اليسار الديمقراطي والشباب. وحتى في الكونغرس، سُمعت تحفظات جدية على التحركات الإسرائيلية، كما كانت هناك محاولات لربط المساعدات العسكرية لإسرائيل بتغيير في سياستها. وعكست هذه المعارضة، من بين أمور أخرى، الأهمية المتزايدة للجالية المسلمة في الولايات المتحدة، في الوقت نفسه الذي ضعف فيه نفوذ الجالية اليهودية. وفي منتصف يناير/كانون الثاني، بدأت المراجعة العامة في إعطاء الإشارات. ولم تغير الإدارة مواقفها الأساسية، بل تكثفت تصريحاتها وحملت إسرائيل مسؤولية إطالة أمد الحرب وعواقبها الوخيمة، وخاصة عدم وجود إمكانيات للتقدم "في اليوم التالي". إن القلق بشأن الانتخابات الرئاسية المتقاربة في نوفمبر/تشرين الثاني، والتي يمكن أن يكون للقضية الإسرائيلية الفلسطينية فيها تأثير سلبي على فرص الرئيس في انتخابه لولاية ثانية، كان أيضاً على خلفية التغيرات في طبيعة رد فعل الحكومة.

وتدرك الإدارة الصعوبات المتوقعة في جهودها الرامية إلى تشكيل نظام إقليمي جديد، وأن الأمر سوف يتطلب مفاوضات مطولة. من المشكوك فيه أن تنحرف الإدارة عن المواقف الأميركية الأساسية التقليدية، مثل ضرورة إنشاء دولة فلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل، لكنها تبدو عازمة على المضي قدماً، حتى مع تبني مسارات عمل جديدة. وترى الإدارة الآن أن رئيس الوزراء هو العائق الرئيسي أمام التقدم وتسعى جاهدة إلى تأجيل الأزمة العامة في الوقت الراهن، من ناحية أخرى، فإن التسريبات بشأن النوايا بشأن "اليوم التالي لنتنياهو" تعبر عن رغبة في الضغط عليه من أجل التحلي بالمرونة، وتقييم أنه قد يكون هناك تغيير سياسي وشيك في إسرائيل، مما سيسهل عليه المضي قدماً في استراتيجيته وأهدافه في الشرق الأوسط.

هناك عدد من التطورات المحتملة التي يمكن أن تشكل معضلات صعبة للإدارة بالفعل في الأسابيع المقبلة وتؤثر على العلاقات مع إسرائيل. ويظهر الانزعاج في الإدارة من تنامي شعورها بأن قرارات رئيس الوزراء في ما يتعلق بطريقة إدارة الحرب بشكل عام، وقضية المختطفين بشكل خاص، تتأثر باعتبارات سياسية. ورأى أن تطورات قضية المختطفين، وبعضهم مواطنون أميركيون، يمكن أن تشكل الأساس لتمديد الحملة، بل وحتى لقرار إسرائيلي بشن عملية واسعة النطاق في رفح،

قبل الاستعدادات الأولية اللازمة لذلك، وتؤدي أيضاً إلى تصعيد كبير من جانب حزب الله على الساحة الشمالية. ومن المرجح أن تستخدم الإدارة أدوات كبيرة لحمل إسرائيل على إظهار أقصى قدر من ضبط النفس. وبشكل رئيسي، تخشى الإدارة أن تجد نفسها، في القضايا الثلاث، في حاجة إلى دعم الإجراءات الإسرائيلية المخالفة لمواقفها.

وهكذا تصبح إسرائيل على نحو متزايد الجانب "المذنب" في الخطاب الأمريكي. إن عقوداً من الإحباط والغضب المتراكم، في مواجهة رفض إسرائيل المستمر للمواقف الأمريكية الأساسية، وفي مقدمتها الحاجة إلى تعزيز حل الدولتين في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تصل الآن إلى آفاق جديدة، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ويساهم هذا أيضاً في تنامي الشعور بالإكراه الجيد من جانب إسرائيل، وهو ما يكافئ الولايات المتحدة على دعمها لسنوات عديدة، مع رفض مستمر وحتى استخدام سياسي من قبل رئيس الوزراء لمعارضته لمواقف الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه، تستمر التغيرات الديموغرافية الأساسية التي يشهدها المجتمع الأمريكي، وبعضها لا علاقة له بإسرائيل على الإطلاق، بل يؤثر سلباً على العلاقات معها. الجمهور اليهودي، الذي هو ليبرالي بأغلبية ساحقة، وخاصة الشباب منهم، يبتعد عن إسرائيل. ويضاف إلى ذلك تزايد عدد السكان المسلمين في الولايات المتحدة، وتنظيمها السياسي، بما في ذلك جماعات الضغط، ووضع أنصارها في مناصب نفوذ في صفوف الحكومة وفي وسائل الإعلام.

لقد أجلت الحرب التوترات وحتى مسار التصادم الذي ميز العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل في السنوات الأخيرة، وخاصة حول القضية الفلسطينية، وفي العام الماضي "الانقلاب النظامي" الذي حاولت الحكومة الإسرائيلية قيادته. من المحتمل ألا تحدث أزمة حقيقية في العلاقات قبل الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر، لكن التوتر يتزايد والأزمة قد تندلع خلال ولاية ثانية، سواء لجو بايدن أو دونالد ترامب، الذي يكنّ بعض الاستياء تجاه نتنياهو وإسرائيل. على العموم. إن الخطر الكامن في جعل المساعدات العسكرية لإسرائيل مشروطة بتغيير سياستها بشأن القضية الفلسطينية أصبح موقفاً مقبولاً بشكل متزايد في الولايات المتحدة وتهديداً ملموساً. تستند خطط البناء التي وضعها الجيش الإسرائيلي على افتراض أن حزمة المساعدات العشرية الحالية (التي تنتهي في عام 2028) سيتم استكمالها بالكامل وعلى حزمة أخرى أكبر لعشر سنوات بعد ذلك. ولم يعد تحقيق هذه الفرضية مضموناً، ومن المناسب أن تتعامل الحكومة الإسرائيلية مع هذا الأمر بكل جدية وتتبنى سياسة وفقاً لذلك.

* * *

معاريف:"المخطوفون مقابل الأرض".. لقادة إسرائيل: إما حرب مستمرة أو فرصة تاريخية

بقلم أبراهام فرانك

تطالب دول العالم إسرائيل أن تسمح بإقامة دولة للفلسطينيين في "المناطق" [الضفة الغربية]. أما نحن فنطلب أن يعاد إلينا المخطوفات والمخطوفون، ولعل هناك مكان لصفقة إقليمية كبرى. أقول هذا مع العلم أن الكثيرين يعارضون خلط "الأراضي" في النقاش الجاري حول حماس والمخطوفين، كثيرون وعلى رأسهم نتنياهو.

لنتنياهو "لا" مطلقة بشأن الدولة الفلسطينية. نوع من الأصبع في عين دول العالم: "لن نسمح لكم بالتدخل فيما نفعل". لذلك، لا يوجد في إسرائيل أحد نتحدث معه في موضوع المخطوفين. صحيح أن الولايات المتحدة ومصر وقطر مشاركون،

لكن هذا لا يكفي. في هذه الأثناء، زعماء حماس في الخارج موجودون في دول في المنطقة، وليس عليهم ضغط جسدي حتى يلينوا.

لإسرائيل خياران في موضوع المخطوفين: الأول، الذي يتم فحصه كل مرة مع حماس، وهو الموافقة على مطالبها لتحرير سجناء كثيرين من السجن الإسرائيلي، ووقف الحرب في غزة لزمن طويل وربما خروج مؤقت من القطاع. مقابل هذه الخطوات، يحرر عدد صغير من المخطوفين. هذا هو الاتجاه الذي تجربه إسرائيل مجدداً كما أسلفنا، وفي كل مرة يخيب ظنها.

الخيار الثاني هو عموم إقليمي – مبادرة إسرائيلية لإعادة كل المخطوفين مقابل الأراضي المحتلة ومقابل تسوية سلمية بين كل دول المنطقة: مصر، والأردن، والسعودية، والإمارات، والضفة الغربية زائد قطاع غزة – وإسرائيل. وهذا يعني التخلي على السيطرة في "المناطق" [الضفة الغربية] باستثناء سيطرة أمنية مؤقتة حتى ضمان علاقات سلام في ظل تنمية اقتصادية متسارعة. على هذا الخيار ستوافق على التوقيع عليه معظم دول العالم.

الخيار الأول يعني استئناف القتال بعد نهاية صفقة المخطوفين. ومعظم المخطوفين سيبقون بعد استكمال الصفقة في أيدي حماس، إذ إنهم يشكلون درعاً بشرياً لكبار رجالات المنظمة. وستستأنف الحرب ضد حزب الله في الشمال. قرارنا نقل الحرب إلى رفح أيضاً سيخلق مصاعب إضافية، إلى جانب الكثير من القتلى والجرحى عندنا ومع كراهية متزايدة تجاهنا من جانب دول العالم.

الخيار الثاني ينطوي على أسئلة حول حدود الدولة الفلسطينية، لكن هذا موضوع يمكن الاتفاق عليه. إن حكومة تقرر ذلك، ستلقى معارضة من معظم المستوطنين، لكن ستلقى تأييداً من أغلبية مواطني الدولة.

من اللحظة التي نوافق فيها على تحرير الضفة الغربية ونقل السيطرة على قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية والدول العربية الساعية إلى تسوية سلمية، ستطالب إسرائيل على الفور بمؤتمر متعدد المشاركين للبحث في مسألة المخطوفين. وستشرح طلبها لتحرير عموم المخطوفين على الفور. وفي حالة رفض حماس، سيزج بقادتها كلهم إلى السجن حيثما هم، بما في ذلك تركيا ودول أخرى ستنضم إلى قتالنا في غزة. العالم كله سينقل تأييده إلى إسرائيل ضد حماس، لكونها محبة للسلام. الحرب في غزة تتوقف في غضون وقت قصير. وستتوقف أيضاً في الشمال في صالح اتفاق 1701. وسيعود النازحون أخيراً إلى بيوتهم.

أمامنا إمكانية لسلام طويل المدى، يتضمن تحرير المخطوفين. هذا ليس أضغاث أحلام، بل خطة واقعية، والبديل حرب مستمرة. لم يسبق أن كنا قريبين من تحقق رؤية رائعة وممكنة كهذه، علينا أن نرغب في ذلك – ونبادر.

* * *

يديعوت أحرونوت: وصفت بـ"مادة قابلة للانفجار".. "الشاباك": منظمات الجريمة تسيطر على 7 سلطات عربية

بقلم روني بيرغمان

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

قبل ثلاثة أشهر بالضبط، في تشرين الثاني من العام الماضي، بدأت جساسات الاستخبارات الإسرائيلية تطلق إشارات تحذير. في "حماس" يوجد تردد حول استمرار مخطط إطار صفقة التبادل، قيل في التحذيرات. في "حماس" يبحثون مسألة ما الذي ستربحه المنظمة من استمرار وقف النار، حيال تحرير نساء محجوزات في زنازين المنظمة أو في الشقق الخاصة التي أودعتهن فيها "حماس" وتشهد على أيام وليال من الكوابيس التي اجتزناها.

في وقت لاحق، أدى تردد "حماس" هذا إلى تفجير المفاوضات. من ناحية إسرائيل تبقى في قائمة الصنف الذي لمسته الصفقة الأولى من نساء وأطفال، 15 امرأة وطفلان، أبناء عائلة بيبس.

في الليلة الأخيرة من كانون الأول، الليلة الأخيرة لوقف النار، تلقت إسرائيل القائمة الأخيرة من ناحية "حماس"، جثث قالت "حماس"، إنها جثث عائلة بيبس (الموضوع لم يثبت أبدا)، أب العائلة الذي على قيد الحياة، وبضعة كبار في السن، مرضى أو جرحى آخرين. أعلنت المنظمة أنها لا يمكنها أن تحرر باقي النساء، وادعت بأنهن لسن تحت سيطرتها. في الجيش وفي أسرة الاستخبارات كانوا يعرفون أن هذا كذب. "حماس" تخشى، هكذا حسب مصادر استخبارية مطلعة، مما سترويه النساء مع عودتهن.

في أسرة الاستخبارات أصروا على انه لا يمكن ترك النساء والانتقال إلى صنف آخر. إسرائيل أعلنت بأن "حماس" تخرق الاتفاق، وعاد الوفد الإسرائيلي من الدوحة. وقف النار خرقه الطرفان في الصباح. ليلة أول من أمس، كشفت الـ"نيويورك تايمز" عن الموافقة الإسرائيلية في مؤتمر باريس، الأسبوع الماضي، على تنازلات واسعة في كل ما يتعلق بتحرير السجناء الفلسطينيين. إسرائيل قبلت الاقتراح الأميركي بدلا من نسبة 1 إلى 3، نسبة 1 إلى 10 – 40 مخطوفا مقابل 397 سجينا فلسطينيا، و15 يعتبرون من الوزن الثقيل. واتفق شفويا بين المتفاوضين أن تختار "حماس" أولئك الـ 15. 3 لكل مجندة محررة، "وينبغي الافتراض بأنهم لن يختاروا نشالين أو كتبة شعارات على الحيطان"، على حد قول أحد المطلعين على المفاوضات. ولن تكون مخاطرة الرهان على أن يكون هؤلاء هم الأسوأ بين القتلة، وبالتأكيد بعضهم من الرفاق المقربين للسنوار من قيادة "حماس" في السجن ممن لم يتحرروا في صفقة شاليت وقبّل أقدامهم عندما خرج من السجن ووعد بدموع حقيقية بأنه سيفعل كل شيء لتحريرهم.

هؤلاء الـ 15 هم الذين جعلوا نتنياهو يشترط تحرير "الثقيلين" بنفيهم إلى الدوحة. نتنياهو يفكر كيف سيشرح منظر القتلة وسيحاول إيقاع الملف على أكتاف شريكته السابقة في تمويل حكومة "حماس" – قطر.

هذه الصفقة التي تضمن تحرير 40 إسرائيليا منهم خمس مجندات من المشكوك جدا أن تكون "حماس" توافق على الإطلاق البحث فيهن هذه المرحلة، وإذا ما تحققت فإنها ستنقذ حياة 40 إسرائيليا كل يوم يضع حياتهم في خطر شديد.

مرت ثلاثة اشهر من اللحظة إياها التي اتخذ فيها القرار الصعب، لكن كان يبدو في حينه معقولا جدا، الأمر الذي ليس مؤكدا قوله عن الكثير جدا من القرارات التي اتخذت في الحكومة، ولاحقا في جهاز الأمن أيضا. في الأشهر الثلاثة التي انقضت، والتي تحطم فيها على ارض الواقع غير قليل من الآراء، الأماني، إن لم تكن الخيالات الحقيقية، إلى جانب التزويرات إن لم تكن الأكاذيب الحقيقية التي عرضت على الجمهور وكتبنا عنها غير مرة. في التحقيق الحقيقي للحرب يجب أن يبقى مكان خاص لتلاعبات حرب المعلومات والأحابيل الإعلامية لمحافل الحكم والأمن المختلفة على الجمهور الإسرائيلي والشكل الذي كانت فيه محافل في وسائل الإعلام بوقا لها.

والزمن ينقضي ويتبين انه لا يمكن في الوقت نفسه هزيمة "حماس" وتحرير المخطوفين، لا يمكن تحقيق هدفي الحرب ولا يمكن إلا واحد منهما – التحرير، وهذا أيضا من خلال صفقة وليس حملة على نمط عنتيبة. تمر الأشهر ويتبين أن المعادلة التي تقول، إن الضغط العسكري فقط سيحقق الصفقة، معادلة لم تكن صحيحة منذ البداية، تعمل بالعكس بالضبط – كلما مر الوقت شدد السنوار شروطه، وفي هذه الأثناء يتعرض المخطوفون لخطر جسيم. في هذه الأثناء أطلقت في الهواء أكاذيب أخرى. في وسائل الإعلام الدولية، في المناطق التي كانت بين القليلة التي أيدت نتنياهو في الانقلاب النظامي قالوا، إن إسرائيل قررت بالقطع في مفاوضات القاهرة بأن خمسين مخطوفا ليسوا على قيد الحياة. هذا الحدث لم يحصل أبدا – هو مختلف جوهريا عن الصورة الاستخبارية لدى إسرائيل وينفيه نفيا باتا من هم مطلعون على ما جرى في القاهرة كما أنه ليس معقولا – فلماذا تساعد إسرائيل "حماس" في المفاوضات وتقول، إن أحدا ما مات. "حماس" مسؤولة عن كل المخطوفين على قيد الحياة، هكذا هو موقف إسرائيل.

إذاً، لمن كانت مصلحة أن يروى للعالم بأنه يوجد مخطوفون اقل على قيد الحياة لأجل تقليص حجم وأهمية الصفقة؟ ربما لمن روى في إسرائيل أن السنوار مضغوط لعقد الصفقة قبل رمضان. مضغوط؟ بسبب العيد؟ لأنه لم يتمكن بعد من الطبخ وإجراء المشتريات قبل الصيام؟ إسرائيل مضغوطة بسبب رمضان خوفا من انفجار عنف واسع، ربما وبما في ذلك في الحرم. لكن السنوار – تضغطه أمور أخرى تماما سرعان ما سنصل إليها. ولعل تلك الجهات المجهولة التي نشرت في وسائل الإعلام الأنباء الكاذبة عن التفاؤل الشديد الذي يسود المفاوضين عنها وانه يوجد اختراق والوضع جيد، فقط كي تعود "حماس" مع جواب سلبي على اقتراح واضح أنها لن تقبل به كما هو وهكذا يمكن اتهامها بتفجير المفاوضات. من جهة إسرائيل، ستتهم "حماس" بأن كل شيء بسببها، ومن جهة أخرى – حظر رئيس الوزراء على طاقم المفاوضات في باريس الأولى وفي القاهرة أيضا وفي باريس الثانية أن يجري مباحثات بل إن يستمع فقط. وبعث حتى بأحد مساعديه الموالين، اوفير بالك كي يراقب ويتأكد أن أحدا من الإسرائيليين لا يبحث في التفاصيل.

من جهة ثالثة، تعتقد محافل مطلعة في محيط نتنياهو بأنه يفعل كل شيء كي يحبط الصفقة ويراوغ مع الرأي العام في كل الوسائل التي تحت تصرفه في أنه حتى لو جاءت الصفقة فإنه سيرفضها، وإذا ما سرب الأمر فإنه سيعرض الجميع كمنهزمين ليسوا مستعدين لأن يقاتلوا ضد "حماس" حتى النصر المطلق.

في السطر الأخير – الجيش الإسرائيلي عالق في غزة. المخطوفون يذوون. الجمهور الإسرائيلي مغرق بمعلومات زائفة أو كاذبة.

* * *

هآرتس: مفاجأة 7 أكتوبر: لا بديل عن العنصر البشري

بقلم زلمان شوفال

كيف يمكن تفسير الفشل الاستخباري الذريع بالنسبة للمذبحة في 7 تشرين الأول. عشية هجوم "حماس"، التقى في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل كل من رئيس الأركان ورئيس "الشاباك" ورئيس قسم العمليات في الجيش الإسرائيلي وقائد من اجل التشاور في أعقاب الحصول على إشارات مقلقة في سلوك "حماس". في الساعة الرابعة فجرا، كان هناك تشاور آخر في نفس المنتدى بسبب ازدياد الإشارات المقلقة. لكن تقرر أن احتمالية تنفيذ عملية خطيرة هي متدنية ولا تحتاج إلى اتخاذ

خطوات عسكرية فورية، أو إبلاغ رئيس الحكومة ووزير الدفاع.

خلافا للمفهوم المعروف من حرب يوم الغفران، الذي كان معناه الانغلاق في رؤيا مفادها أنه من غير المعقول أن مصر وسورية يمكن أن تشن حربا بشكل منفرد، في هذه المرة الحديث يدور عن الكسل الفكري، الذي في ظله لم يتم فهم مزاج "حماس" ودافعها، خداع الذات، الذي كان مريحا للجميع: السياسيين وجهاز الأمن ووسائل الإعلام والجمهور الواسع. وقد أيد ذلك كل من أريئيل شارون وايهود أولمرت نفتالي بينيت وبائير لابيد وبني غانتس وأفيف كوخافي، وأيضا بنيامين نتنياهو. جوهر هذا "المفهوم" في هذه المرة كان الافتراض بأنه يمكن تقييد عدوان "حماس" الإرهابي من خلال تحسين الوضع الاقتصادي في غزة ورفع مستوى حياة السكان هناك، بما في ذلك ضخ الدولارات القطرية. في الواقع، لم تكن هناك أي أوهام بخصوص طبيعة "حماس"، التي تهدف إلى القضاء على إسرائيل، لكن الأغلبية في إسرائيل اعتقدت أنه بواسطة الدمج بين الإغراء المالي والتهديد العسكري يمكن تهدئة "حماس". هذا في حين أن "حماس" انشغلت في الاستعداد للهجوم. نتنياهو لم يكن أبو المفهوم، لكن مثل الجميع هو وافق على معظم مركباته.

كثير من سهام الاتهام بخصوص 7 تشرين الأول موجهة لنتنياهو، بعضها لأسباب سياسية، وأيضا لأنه على خلفية إنجازاته المهمة في مجال السياسة والأمن في السابق، فقد توقعوا منه اكثر مما توقعوا من الآخرين. فشل نتنياهو يتلخص في حقيقة أنه رغم فهمه ورؤيته الاستراتيجية، إلا أنه انجر بسرعة إلى الصراع غير المتزن والمثير للخلاف حول الإصلاح القانوني بدلا من تكريس جل اهتمامه للتهديدات الأمنية الآخذة في الاقتراب. بالطبع، حقيقة وجوده على قمة الهرم تعمل ضده، وبالتأكيد في نظر الجمهور. المشكلة هي أنه بعد أن ترضى الأصوات التي تطلب رأسه فإن التحقيق في أسباب الفشل الأخرى سيتوقف.

إن الاستخبارات الناجعة يجب أن تستعد أيضا لأحداث هي على قناعة بأنها لن تحدث. الصفة الإنسانية السائدة في أوساط السياسيين، واحيانا في أوساط رجال المخابرات، هي التعامل مع الوضع القائم كحقيقة طبيعية وحتى مرغوب فيها، دون التعمق في العوامل والدوافع الاقتصادية والديمغرافية والجغرافية والاجتماعية وما شابه، التي أدت إليه (أيضا ليس بطرق تغييره) – هي من الأسباب الشائعة اكثر للاستنتاجات الخاطئة. على الأغلب يكون هناك ميل في الاستخبارات إلى الموافقة على تقييمات رؤسائهم بشكل تلقائي، هذا خطر كبير بشكل خاص عندما لا يكون للرتب العليا أي اهتمام بالإصغاء إلى آراء مختلفة أو استثنائية، والميل إلى الغطرسة والاستهزاء من العدو والاستخفاف به.

مثال واضح على ذلك يمكن إيجاده في تصريحات وزير الدفاع في حكومة التغيير، بني غانتس، بحضور رئيس الأركان في حينه أفيف كوخافي ورؤساء أجهزة الأمن، العائق الأمني على طول الحدود مع غزة، إضافة إلى الجدار، يعطينا الأمن المحكم، وهو ما غير الواقع الأمني في الجنوب إلى الأبد لصالح إسرائيل. وهو الواقع الذي سيؤدي إلى الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في بلدات الغلاف، في حين كان قادة "حماس" ينشغلون ببناء القوة وتحسين خططهم الهجومية.

يصعب التوصل إلى استنتاج بأنه يوجد خلل أساسي، تنظيمي وفكري، في الاستخبارات العسكرية ويبدو أيضا في "الموساد" و"الشاباك"، الذي لا يسمح بإجراء مواجهة بين المعلومات والتقديرات. بعد أي فشل استخباري يتم طرح اقتراحات حول كيفية منع تكرار ذلك. هناك من يقترحون إجراء تغييرات أساسية توسع وتنوع القنوات التي تصعد فيها المعلومات إلى أعلى، إلى كبار قادة الجيش والحكومة، أي إشراك الهيئات القيادية في الاستخبارات في جميع القطاعات في الصياغة النهائية للاستنتاجات والتوصيات.

المحامي آفي كالو، رجل استخبارات رفيع سابق، قال، إنه يجب التعلم من الولايات المتحدة، حيث هناك عمليات 11 أيلول والمفاجأة الاستراتيجية الكبيرة للمخابرات كانت الأساس "للتغيير الجوهري" في بنية جهاز المخابرات، افتراض أساسي لإصلاح واسع في الاستخبارات وتشكيل وكالة الاستخبارات القومية "دي.ان.آي". وهو يوصي بإجراء نفس الشيء في إسرائيل، الذي احد استنتاجاته هو استبدال الاستخبارات العسكرية "أمان" باعتبارها المقيّم الوطني بال"دي.ان.آي" إسرائيلي (وكالة المخابرات الوطنية). أيضا يديديا يعاري، القائد السابق لسلاح البحرية والمدير العام لرفائيل، يعتبر التغيير التنظيمي الرافعة لتعزيز الردع. وقد اقترح "وضع جسم رقابة علوي، مدني، محايد وواسع فوق الاستخبارات العسكرية. هذا الجسم يجب أن يأخذ من "أمان" المسؤولية عن التحذير، حيث سيطلب من الإطار الجديد الموجود فوقهم ("أمان" و"الموساد" و"الشاباك") "تقدير الاستعداد". وحسب الموضوع سيقرر هل وإذا ومتى يجب عليه التحذير."

هما يعتبران الولايات المتحدة نموذجا للتقليد. لكنهما ليس فقط يتجاهلان الفروقات الأساسية بين التحدي المخابراتي لها (هجوم مفاجئ من كندا أو المكسيك هو أمر غير متوقع) وبين الواقع الاستخباري في إسرائيل. ولا يوجد أيضا دليل على أن إعادة التنظم الجديد في أميركا حسنت بشكل كبير عمل المخابرات، وبشكل خاص الاستعدادات الاستراتيجية، ليس بخصوص أفغانستان أو الصين أو روسيا، ولا حتى بخصوص الشرق الأوسط وإيران. يبدو أنه أيضا الآن الدور الرئيس للمخابرات الأميركية تلعبه الـ"سي.آي.ايه"، من هنا يمكننا التعلم بأن مركزية "أمان" لن تتغير أيضا.

إضافة إلى ذلك فإن إقامة جسم أعلى جديد يمكن أن يخلق تعقيدا بيروقراطيا، ويضع المزيد من العوائق أمام نقل المعلومات الحيوية لرئيس الوزراء ومجلس الوزراء. يعاري وكالو يتجاهلان وجود مجلس الأمن القومي الذي يوجد إلى جانب رئيس الحكومة، رغم أن نظيره في الولايات المتحدة، مجلس الأمن القومي، يلعب دورا مركزيا لأن هذا المجلس هو سياسي ومنحاز في تعريفه، حتى لو كانت بنية مجلس الأمن القومي ودوره بحاجة إلى التجديد والتحديث، يجب عدم إلغاء أهميته، بالذات لأنه يعكس رأي رئيس الحكومة (في الولايات المتحدة رأي الرئيس) كما هو متوقع في النظام الديمقراطي. مجلس الأمن القومي لدينا أيضا يمكن أن يكون العامل الذي سيعرض على رئيس الحكومة المعلومات الاستخبارية الخام مع البحث والاستنتاجات التي توصلت إليها الجهات الاستخبارية المنفصلة.

محظور نسيان أنه لا توجد أي بنية تنظيمية أو جهازية أو تكنولوجيا تضمن منع المفاجأة. المفاجأة في 7 تشرين الأول مثل سابقتها في حرب يوم الغفران تعلمنا مرة أخرى بأنه لا يوجد أي بديل للعنصر البشري، التقدير والتواضع المهني.

* * *

هآرتس: زمن الدولة الفلسطينية: إسرائيل تحتاج لقرار «بن غوريوني»

بقلم أوري باريوسف

تاريخ دولة إسرائيل مليء بالحالات التي كان مطلوبا فيها من القادة الاختيار بين التنازلات التي أضرت بقدرة الدولة على الدفاع عن نفسها، والترتيبات التي هدفت إلى تقليص دافعية العرب لشن الحرب ضدنا. حتى العام 1967 التنازلات المطلوبة لإنهاء النزاع – الانسحاب إلى حدود التقسيم وإعادة اللاجئين العرب – كانت ضارة حقا بصورة وأمن الدولة. إسرائيل لم يكن بإمكانها قبولها. احتلال المناطق في حرب الأيام الستة منح إسرائيل ذخرا كبيرا، وكان يمكن مبادلتها باتفاقات سلام مع الدول

العربية. خلال بضع سنوات هذا الخيار تحول إلى خيار واقعي.

أول من وقف في الدور هو الملك حسين، ملك الأردن. مقابل إعادة الضفة الغربية إلى مملكته كان مستعدا للذهاب بعيدا. بعد ذلك، حتى قبل حرب يوم الغفران، كانت مصر مستعدة للاعتراف بإسرائيل وإنهاء النزاع والموافقة على تقديم تنازلات لتجنب حرب أخرى. بعد الحرب، انضم أيضا الرئيس السوري حافظ الأسد وأوضح بشكل علني بأنه سيكون مستعدا لإنهاء النزاع إذا قامت إسرائيل بالانسحاب من هضبة الجولان. في عملية أوسلو، وافق ياسر عرفات على إنهاء النزاع مقابل الانسحاب من الضفة الغربية ومن قطاع غزة. ها هو منذ عشرين سنة موضوع أمام إسرائيل اقتراح السلام للجامعة العربية من اجل إنهاء النزاع مقابل الانسحاب من المناطق التي تم احتلالها في العام 1967.

في الفترة الأخيرة، على خلفية الحرب التي أعادت القضية الفلسطينية إلى مركز المنصة، أخذت تتبلور خطة جديدة للولايات المتحدة، في مركزها لا يقف فقط وقف إطلاق النار وإعادة المخطوفين وإنهاء الحرب والتوصل إلى تسوية تمكن من إعادة السكان إلى بلدات الغلاف والى الحدود الشمالية، بل تشمل أيضا التوقيع على اتفاقات سلام مع دول عربية، على رأسها السعودية، وبلورة محور عربي – إسرائيلي برعاية أميركية أمام تهديد توسع ايران وحلفائها. هذه العملية هي الأكثر أهمية لأمن إسرائيل منذ التوقيع على اتفاق السلام مع مصر في 1979، وحجر الزاوية الأساسي لهذه العملية هو رفض بنيامين نتنياهو إظهار أي استعداد للتقدم نحو حل الدولتين.

من هنا، نريد العودة إلى القرارات المصيرية السابقة. في 1937 وافق دافيد بن غوريون على التنازل عن حلم ارض إسرائيل الكاملة، واقنع أصدقاءه رغم معارضة اليمين واليسار الشديدة بالموافقة على خطة بيل، التي عرضت دولة يهودية على مساحة 20% من البلاد، وذلك من اجل إنقاذ يهود أوروبا من كارثة على وشك الوقوع. في 1948 كان بن غوريون هو المسؤول عن اتخاذ قرار تاريخي، الإعلان عن إقامة الدولة، رغم الضغط الأميركي للانتظار، وتهديد غزو العرب، وأصدقائه في القيادة الذين قفزوا على هذين الأمرين. في 1978 قرر مناحيم بيغن التنازل عن كل شبه جزيرة سيناء والموافقة على خطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة – التنازل المناقض لرؤيته، لكنه عزز أمن الدولة.

دولة إسرائيل آخذة في الاقتراب من وضع فيه سيكون مطلوبا اتخاذ قرار مصيري مشابه، قرار بن غوريوني. من جهة، إنهاء النزاع وتعزيز التحالف مع الأميركيين وإعطاء شرعية جديدة لإسرائيل في الرأي العام الدولي وإنهاء الاحتلال الذي يعتبر عبئا أمنيا من الدرجة الأولى. من جهة أخرى، استمرار الاحتلال بطابع "الابرتهايد" وزيادة قوة النزاع الذي اصبح ثمنه واضحا في الأشهر الأخيرة، وأزمة كبيرة في العلاقات مع الولايات المتحدة وعزلة دولية أمام التهديدات الآخذة في الازدياد. بالنسبة لأي وطني إسرائيلي فإن الاختيار هو بين أن تكون ثريا ومعافى أو فقيرا ومريضا. بن غوريون لم يكن ليتردد. لكن ما ينقصنا الآن اكثر من أي شيء آخر هو زعامة من هذا النوع.

بني غانتس، صاحب الكراج الذي يضم 40 مقعدا، يوجد له حلم وهو "إدارة النزاع". لكن لا توجد لديه الشجاعة والقدرة على اتخاذ قرار حاسم في لحظة تاريخية. وهو يعرف كيف يهب للمشاركة في تحمل العبء عندما يحتاج الأمر، لكن يبدو أنه سيخرج من هناك فقط إذا قاموا بطرده. في سلم أولويات يائير لابيد، موضوع النزاع يوجد في الخلف. فهو يعرف كيف يدفع الضريبة الكلامية لحل الدولتين، لكن فقط عندما ستنضج الظروف لذلك في الرأي العام. معالجة المشكلات الأمنية لم تكن في أي يوم هي جانبه الأقوى. الاحتمالية الوحيدة هي غادي آيزنكوت ويائير غولان. الأول هو رئيس أركان ناجح، والثاني نائبه.

وقد قاما بمراكمة رصيد كبير في الأشهر الأخيرة في أوساط الجمهور. هما بسبب قوة شخصيتهما وسجلهما الشخصي يمكنهما تثبيت الرأي العام الذي تحرك باتجاه اليمين بعد 7 تشرين الأول، وإعادته إلى حلم جو بايدن، وعدم المراوحة في المكان على صيغة نتنياهو.

في الحقيقة، غولان لم يظهر حتى الآن أنه يمكنه أن يجذب جمهور ناخبين، وآيزنكوت لم يظهر حتى الآن التصميم الذي سيدفعه إلى مركز موقع القرار. لكن الوقت ينفد. إسرائيل وجدت نفسها في الأزمة الأكثر شدة في تاريخها، وهما الوحيدان على الخارطة السياسية اللذان يمكنهما بلورة تأييد الجمهور لعملية كبيرة تكون بدايتها صفقة لإعادة المخطوفين ووقف إطلاق النار وبعد ذلك إعادة سكان الغلاف والجليل إلى بيوتهم وإعادة إعمار القطاع عن طريق تشكيل قوة عسكرية وسلطوية تستبدل "حماس"، ونهايتها اتفاق شامل ينهي الاحتلال. هذا السيناريو يبدو غير محتمل الآن، لكن في تاريخ المشروع الصهيوني كانت هناك أهداف لا تقل طموحا عنها. وقد قيل عنها في السابق: "إذا شئتم هذا ليس أسطورة."

* * *

إسرائيل اليوم: الخوف من شهر رمضان!

بقلم آشير ماعوز

رمضان يقترب – وإسرائيل مُحذرة من الداخل ومن الخارج، لوقف النار، وبالتأكيد ألا تهاجم رفح في أثناء الشهر. وأنا أعجب لماذا. فقبل وقت قصير فقط اجتاح مخربو "حماس" بلدات في غلاف غزة، قتلوا، ذبحوا، اغتصبوا واختطفوا مئات من المواطنين – اجتياح فتح دائرة دموية نوجد نحن الآن في ذروتها. ولمن نسي، كان هذا في سبت فرحة التوراة – وان لم يكن هذا يوما مقدسا للمسلمين، فإنه بالتأكيد يوم عيد لليهود.

قبل خمسين سنة ويوم، من 7 أكتوبر اللعين، اجتاحت جيوش مصر وسورية إسرائيل وفتحت حرب 1973. كان هذا في ذروة يوم الغفران، اليوم الأكثر قدسية في الرزنامة اليهودية. وكدنا ننسى – كان هذا أيضا في ذروة شهر رمضان. وبينما تسمى حرب 1973 عندنا حرب يوم الغفران، فإنها تسمى عند العرب "حرب رمضان". ليست قدسية يوم الغفران ولا قدسية رمضان منعت مصر، التي تقود الحملة لوقف القتال في شهر رمضان من مهاجمة إسرائيل.

الفريضة الأساس في شهر رمضان هي فريضة الصيام الذي يحل على كل مسلم راشد، تذكير على أن النبي محمد تلقى في هذا الشهر القرآن من الملاك جبريل، وفي تلك الأيام لم يأكل ولم يشرب من شروق الشمس وحتى غروبها. وها هو في بث التقطته شعبة الاستخبارات في 4 أكتوبر 1973، عندما لم تفسر المؤشرات الأولى كما ينبغي، تلقى جنود الجيش المصري والسوري الأوامر لكسر الصيام. بالمناسبة، أمر مشابه صدر في الحرب العالمية الأولى.

وليست هذه حالة وحيدة. ففي كل سنة مع حلول شهر رمضان، يدعى المسلمون للحج إلى المسجد الأقصى كي يقاتلوا ضد "المحاولات الصهيونية للسيطرة على المسجد المقدس للإسلام"، بينما يأمر الزعماء الفلسطينيون الجمهور الفلسطيني أن "يحمي" الأماكن المقدسة، "ولا تهم ما هي التضحيات". وبالفعل، تتحول ساحة الحرم إلى ميدان معركة، حين يتزود الشبان الفلسطينيون بالحجارة، بالزجاجات الحارقة وبالقضبان الحديدية ويتمترسون في المسجد ويرشقونها نحو الشرطة واليهود. مع حلول شهر رمضان، وبخاصة مع حلول يوم الصيام العاشر من رمضان، يوم نشوب حرب يوم الغفران، يذكر رجال دين

كبار بأن رمضان هو شهر الجهاد الذي تحققت فيه "الانتصارات الأكبر في التاريخ الإسلامي."
طبيعة ما يبثه المفتي المصري، شوقي علام، في أثناء رمضان إذ يقول، إن "شهر رمضان هو شهر عظيم، شهر الجهاد. يشهد التاريخ على أنه لم يكن في أي شهر معارك وانتصارات للمسلمين اكثر مما كان في شهر رمضان. هذا شرف عظيم آخر لهذا الشهر الكريم، إضافة إلى شرف نزول القرآن فيه وبداية الدعوة الإلهية للنبي محمد. في رمضان تحققت انتصارات، فتوحات ومعارك كثيرة كانت حاسمة للدين وللامة. بين الانتصارات المهمة والأساسية: معركة بدر في 17 رمضان من السنة الثانية لهجرة النبي محمد؛ في 20 رمضان من السنة الثامنة للهجرة تحقق فتح مكة؛ في العصر الحديث انتصرت قواتنا الأبطال في حرب 10 رمضان في 1973... الجيش المصري العظيم حطم أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يهزم، وأضاف بهذا النصر شرفا عظيما لهذه الأمة". إذاً، عندما نحذر من المس بقدسية رمضان وندعى إلى وقف النار، خيرا نفعل إذا ما ذكرنا العالم الإسلامي كيف تصرف في هذا الشهر .

* * *

الشاباك يحض حكومة نتنياهو على اتخاذ قرار بشأن فرض قيود على الصلاة في الأقصى خلال رمضان

ترجمة: موقع عرب 48

حذّر جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك) من مماطلة الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ قرار بشأن القيود التي تلوّح بفرضها على دخول المصلين إلى المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، مشيرا إلى تداعيات إرجاء اتخاذ القرار على الأوضاع الأمنية.
وذكرت القناة 13 الإسرائيلية، مساء، الخميس، أن رئيس الشاباك، رونين بار، حذّر القيادة السياسية من "حالة عدم اليقين" بشأن القيود التي يتم التلويح بفرضها على دخول الأقصى خلال رمضان، وقال إن ذلك "يؤدي إلى اضطرابات" يمكن تجنبها. ويرى رئيس الشاباك أن "حالة عدم اليقين خطيرة. يجب اتخاذ القرارات والإعلان عنها في أسرع وقت ممكن". واعتبر أن "أكبر هدية يمكن تقديمها لمن يريد دهورة الأوضاع في المنطقة هي حالة عدم اليقين."

وفي مؤتمر صحافي عقده مساء، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إن الحكومة ستعقد اجتماعا في الأسبوع المقبل لإجراء المزيد من المداولات في هذا الشأن. يأتي ذلك فيما يطالب وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، بفرض قيود مشددة على دخول المصلين إلى الأقصى خلال رمضان، بما يشمل الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية والقدس ومناطق الـ48. وفي حين ذكرت القناة 12، مساء الأربعاء، أن كابينيت الحرب الإسرائيلي قرر سحب الصلاحيات في المسجد الأقصى من بن غفير، نفى نتنياهو، في مؤتمره الصحافي، "استبعاد" بن غفير من المداولات بشأن المسجد الأقصى. وقال نتنياهو: "لم نقم باستبعاد الوزير بن غفير من المداولات. كان حاضرا فيها، سنجري المزيد من المناقشات في الأسبوع المقبل، وسنسمح بحرية العبادة بشرط مراعاة الاعتبارات الأمنية."

* * *

نتنياهو: الانتخابات ضربة للمجهود القومي... تشل الحكومة وتقسم الجيش

نتنياهو يعقد مؤتمرا صحافيا يخصص معظمه للحديث عن بوادر أزمة قانون التجنيد التي قد تتصاعد لتشكل تهديدا لائتلافه الحكومي، ويقول إن الدعوة إلى إجراء "انتخابات عامة خلال الحرب ستعني الهزيمة لإسرائيل. هذا هو حلم السنوار ونصر الله وإيران." فقد حذّر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو من إجراء انتخابات مبكرة في ظل الحرب التي تشنها حكومته على قطاع غزة، واعتبر أن ذلك سيؤدي إلى انقسام داخل الجيش ويشل قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات. جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده نتنياهو مساء الخميس، تحدث فيه عن التطورات العسكرية والسياسية للحرب المتواصلة على قطاع غزة منذ 146 يوما، كما تطرق خلال للأزمة السياسية التي تتشكل حول قانون تجنيد الحريديين.

وفي رده على غالانت، قال نتنياهو إن "الجمهور الإسرائيلي يشعر بوجود فجوة في توزيع الأعباء"، في حين شدد على أنه "من المستحيل التوصل إلى توافق تام" حول تجنيد الحريديين ومعايير الخدمة العسكرية الإلزامية، وقال: "من يريد اتفاقا تاما، لن يحصل على اتفاق."

وكان وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، قد اشترط توافق جميع مركبات الائتلاف الحكومي، بما في ذلك "المعسكر الوطني" بقيادة بيني غانتس، على مشروع قانون التجنيد، لطرحه لمصادقة الكنيست، الأمر الذي يجب أن يتم حتى موعد أقصاه نهاية آذار/ مارس المقبل.

وعن الشرط الذي وضعه غالانت، قال نتنياهو إن "أنا متأكد أن وزير الأمن يدرك المخاطر الأمنية ولذلك أنا مقتنع بأننا سنجد حلاً لهذا الأمر". وشدد نتنياهو على ضرورة الحفاظ على الوحدة الداخلية في إسرائيل في ظل الحرب على غزة. وقال نتنياهو: "إننا نحقق أهداف الحرب بفضل شجاعة مقاتلينا والوحدة الداخلية. عندما نقف معًا نحن أقوياء جدًا. منذ بداية الحرب نحن نظهر وحدة رائعة في ساحة المعركة وفي المجتمع في إسرائيل، مما يذهل أعدائنا وأصدقائنا على حد سواء" إنني أعتز بشدة بدراسة التوراة لإخواننا الحريديين وتجنيدهم في منظمات الإنقاذ، ولكن من المستحيل تجاهل الشعور السائد لدى الجمهور حول التفاوت في توزيع الأعباء. ويدرك الحريديون ذلك وهم مستعدوم لتغيير الوضع."وأضاف "سنقوم بتحديد أهداف تجنيد الحريديين في صفوف الجيش الإسرائيلي والخدمة المدنية، وكذلك سبل ضمان تحقيق هذه الأهداف". وتابع "من الممكن الحصول على أغلبية في الكنيست لتمرير تسوية بهذا الشأن" وشدد على استحالة التوصل إلى توافق تام بين جميع شرائح المجتمع على مسألة تجنيد الحريديين.

وتابع "يكفي أن يكون هناك طرف ما لديه مصلحة في إجراء الانتخابات، عندها سننجر إلى الانتخابات"، وقال إن "الانتخابات العامة تعني نهاية الحرب، وتعني الهزيمة لإسرائيل. وشلل الدولة لمدة ستة أشهر على الأقل، تصبح فيها الدولة والكنيست مشلولة ومنقسمة، وتكون أيدي الحكومة مكبلة، ولن تكون قادرة على اتخاذ القرارات."وأضاف "في الانتخابات العامة، لن يكون هناك جدل فحسب، بل ستكون هناك عواطف ومعسكرات وتحدي. يجب ألا يحدث هذا لنا خلال الحرب وفيما نحن قريبون جدًا من تحقيق النصر. الانتخابات العامة خلال الحرب ستعني الهزيمة لإسرائيل". وأضاف: "هذا هو حلم السنوار ونصر الله وإيران. إنهم ينتظرون هذه اللحظة."

وردا على سؤال حول القيود التي يطالب وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، بفرضها على المصلين في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، قال نتنياهو: "لم نقم باستبعاد الوزير بن غفير من المداولات. سنجري المزيد من المناقشات في الأسبوع المقبل، وسنسمح بحرية العبادة بشرط مراعاة الاعتبارات الأمنية."

* * *

تقارير: "قانون التجنيد" من شأنه دفع الحريديين لإسقاط حكومة نتنياهو

وصفت وسائل الإعلام الإسرائيلية أمس الخميس، أقوال وزير الأمن، يوآف غالانت، حول "قانون التجنيد" بأنها "قنبلة سياسية"، وتشكل "التهديد السياسي الأكبر" أمام رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، واحتمال سقوط حكومته. وأعلن غالانت أنه لن يسمح بتقديم "قانون التجنيد"، لإلزام الحريديين بالخدمة العسكرية، من دون موافقة جميع أحزاب الائتلاف، واعتبر أنه يمنح بذلك لرئيس كتلة "المعسكر الوطني"، بيني غانتس، حق الفيتو في حال رفضت الأحزاب الحريدية صيغة القانون الذي تطرحه "المعسكر الوطني"، وفضلت التوجه إلى انتخابات عامة مبكرة.

وفي هذه الأثناء، لم يتطرق نتنياهو إلى هذا الموضوع، فيما أشارت وسائل الإعلام إلى أنه يتعين التصويت على "قانون التجنيد" حتى موعد أقصاه نهاية آذار/مارس المقبل. كما يمتنع رئيس حزب "عوتسما يهوديت"، إيتمار بن غفير، وحزب الصهيونية الدينية، بتسلئيل سموتريتش، عن التعقيب على الموضوع.

وقال قياديون في حزب الليكود إن "صمت الصهيونية الدينية وعوتسما يهوديت ليس مفهوما. ورغم أننا لم نحب ما فعله غالانت، لكننا نؤمن بالتجنيد للجميع في هذه الفترة، ومن الأفضل أن يشارك سموتريتش وبن غفير في المجهود الإعلامي" من أجل سن القانون. من الجهة الأخرى، رحبت كتلة "المعسكر الوطني" بتصريح غالانت. وقال عضو الكنيست من هذه الكتلة، ماتان كهانا، إن "غالانت أثبت شجاعة. وهو يقول وينفذ الأمر الصائب. وهو يدرك أن صيغة قانوننا هي الصيغة الوحيدة الجدية والواقعية."

وقال غانتس، أمس، إنه "يتعين على جميع فئات المجتمع الإسرائيلي المشاركة بحق الخدمة. وهذه ضرورة أمنية وقومية واجتماعية. وسنعمل مع وزير الأمن غالانت وجميع الكتل في الكنيست وجميع فئات المجتمع الإسرائيلي كي ندفع قانون خدمة إسرائيلية بتوافق واسع وبأسرع وقت."

ويوم الإثنين الماضي، قدم الوزيران من حزب "المعسكر الوطني"، بيني غانتس وغادي آيزنكوت، خطتهما لتجنيد الحريديين في الجيش الإسرائيلي، واشترطا دعمهما لجهود الحكومة لتمديد فترة الخدمة العسكرية، بقبول خطتهما التي تسعى إلى زيادة عدد الإسرائيليين الذين تم تجنيدهم تدريجيا على مدار السنوات الـ10 المقبلة.وألغت المحكمة في العام 2017، قانون التجنيد الذي كان قد سُن في 2015 ويعفي الحريديين من الخدمة العسكرية، معتبرة أنه يمس بالمساواة، ومنذ ذلك الحين حصل الكنيست على أكثر من تمديد لإعفاء الحريديم لكن دون التوصل إلى صيغة قانون متفق عليه؛ وينتهي سريان أمر أصدرته الحكومة بتعليق التجنيد الإلزامي للحريديين، الشهر المقبل.

* * *

مسؤولون أميركيون: عرقلة نتنياهو لصفقة تبادل أسرى سيقود لصدام مع بايدن

ادعى مسؤولون أميركيون أن الولايات المتحدة مستمرة بالضغط "بكل قوة" من أجل التوصل إلى صفقة تبادل أسرى وهدنة بين إسرائيل وحركة حماس، وقالوا إنه "إذا تأكد لنا أن نتنياهو يعرقل ذلك لأسباب سياسية داخلية، فإن هذا الأمر سيقود إلى صدام مباشر مع البيت الأبيض"، حسبما نقلت عنهم صحيفة "يديعوت أحرونوت."

وتابع المسؤولون الأميركيون أن إسرائيل وحماس "لا تجعلان حياتنا سهلة، وهذا لن يثنينا ونحن مركزون على الصفقة." وأضافوا أن "على نتنياهو أن يفعل أي شيء كي تكون هناك صفقة. وإذا توصلنا إلى استنتاج أنه لا يعمل بشكل منطقي ويعرقل الصفقة، فإن هذا سيكون صعبا بالنسبة لنا، ولن يكون هناك مفرا من الوصول إلى نقطة صدام." وأشاروا إلى انتقادات بايدن ضد حكومة نتنياهو، وإلى أنه لم يعد يمتنع عن المطالبة بـ"وقف إطلاق نار"، واعتبروا أن "ما سمعناه من الرئيس هو البداية وحسب. وإذا توصلنا استنتاج أن رئيس الحكومة (نتنياهو) يماطل لأسباب سياسية داخلية، فسنسمع من بايدن أقوالا أشد بكثير."

وأشار المسؤولون الأميركيون إلى أن صفقة تبادل أسرى هي خطوة أولى ضرورية في خطة أكبر، هدفها تغيير وجه الشرق الأوسط، وتشمل تسوية مع لبنان بوساطة مبعوث بايدن إلى الشرق الأوسط، عاموس هوخشتاين، وتطبيع علاقات بين إسرائيل والسعودية، وبداية إعادة إعمار قطاع غزة وضلوع معين للسلطة الفلسطينية، واستمرار المسار نحو دولة فلسطينية. وأضافوا أنه ليس متوقعا أن توافق إسرائيل قريبا على دولة فلسطينية، وأن "فكرة الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية هي رؤية، وتوجد خطوات كثيرة في الطريق نحوها، والسؤال هو ماذا سيحدث في غزة ودور السلطة الفلسطينية فيها. وأنت لا تخوض حربا على حل الدولتين بين ليلة وضحاها. ولذلك لن نسمح لنتنياهو بأن يعرقل هذا فقط لأنه يريد إرضاء بن غفير وقاعدة مؤيديه في الليكود. لكن من الواضح لجميعنا أنه من دون صفقة تبادل أسرى لن يحدث أي شيء، ولذلك فإن التركيز الآن على الصفقة."

* * *

طرد 9 جنود إسرائيليين من لواء "غفعاتي" في غزة لهذا السبب..

ترجمة: وكالة سما الاخبارية الفلسطينية

قالت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية، الخميس، إنّ جيش الاحتلال طرد 9 جنود من لواء "غفعاتي" وسحبهم من قطاع غزة لرفضهم تنفيذ الأوامر. وأوضحت أنه "تم طرد تسعة جنود من فصيل واحد في كتيبة صبار في غفعاتي، كانوا يخدمون في غزة، وتم إخراجهم من القطاع في بداية الأسبوع الجاري بتهمة رفض الأوامر."وتابعت: "ظل الجنود يقاتلون لمدة أربعة أشهر في خانيونس و(أحياء) الزيتون والشاطئ والرمال وجباليا، ثم طُلب منهم أن يجمعوا أمتعتهم ويغادروا القطاع."ودون أن تسميهم، نقلت الهيئة عن الجنود قولهم: "قال لنا المسؤول: خلال عشر دقائق اجمعوا معداتكم وسافروا بعيداً، أنا لا أثق

بكم."وذكرت أنه "قيل إن الجنود رفضوا الأوامر، وترك أحدهم موقعه، وتجولوا بدون خوذات وسترات."وأردفت: "في البداية تمت معاقبتهم، والأحد قال لهم القائد المسؤول عنهم: (أنتم ترفضون الأوامر وتتجولون بدون سلاح. أنا لا أثق بكم، اخرجوا من هنا، وسيتم وضعكم في أماكن أخرى وسننزع منكم صفة محارب ."

وقال الجنود لهيئة البث الإسرائيلية: "لقد قاتلنا، فقدنا أصدقاء، والآن يرموننا بعيداً.. تخلى عنا القادة الذين كنا معهم في كل القتال، والآن يهددوننا بأنهم سيأخذون منا صفة محارب."وقُتل 582 ضابطاً وجندياً إسرائيلياً منذ اندلاع الحرب على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بينهم 242 في العمليات البرية المستمرة منذ 27 من الشهر ذاته، بالإضافة إلى إصابة ألفين و988 ضابطاً وجندياً.

كما نقلت الهيئة عن أهالي الجنود، دون أن تسميهم، إن "الجنود كانوا في غزة لفترة طويلة ومنهكون تماماً. بدلاً من إخراجهم لتجديد نشاطهم، وبدلاً من إعطائهم زياً عسكرياً عندما يطلبون ذلك، يتم إذلالهم وإلقاؤهم بعيداً دون ذرة من الإحساس، وتهديدهم بفقدان شهادة المحارب."

وعقّب الجيش الإسرائيلي لهيئة البث قائلاً: "نتحدث عن عدد من الجنود الذين انحرفوا عن أوامر الجيش وتم إخراجهم من القطاع في انتظار التحقيق في الأمر. وسيُجرى تحقيق غداً بقيادة قائد اللواء، وفي نهايته ستُتخذ القرارات."

* * *

غالانت: حماس تحاول تحويل "رمضان" إلى المرحلة الثانية من "طوفان الأقصى"

أجرى وزير الأمن الإسرائيليّ، يوآف غالانت، أمس الثلاثاء، تقييما "خاصّا" للوضع بشأن شهر رمضان المقبل، والذي ادعى أن حماس تريد تحويله إلى "مرحلة ثانية" من "طوفان الأقصى" هجوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر. جاء ذلك بحسب ما ورد في بيان صدر عن وزارة الأمن الإسرائيلية، مساء أمس. وذكر البيان أن غالانت قد أجرى اليوم، "تقييمين للوضع قبل شهر رمضان." وذكر البيان أن تقييم الوضع الأول، أُجري بمشاركة كل من رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هليفي، ورئيس جهاز الأمن الإسرائيليّ العامّ (الشاباك)، رونين بار، والمدير العامّ لوزارة الأمن، إيال زمير، ورئيس شعبة العمليات في الجيش عوديد بسيوك، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ("أمان")، أهارون حاليفا، ورئيس شعبة الإستراتيجية إليعيزر تولدانو، وقائد قيادة الجبهة الداخلية رافي ميلو.ولفت إلى أن التقييم الثاني للوضع، قد أُجري بمشاركة القائد العسكري للمنطقة الوسطى في جيش الاحتلال الإسرائيلي (المسؤولة عن الضفة الغربية)، يهودا فوكس، وممثّلين عن الشاباك والشرطة، ومسؤولين آخرين.

وقال غالانت إن "الهدف الرئيسي لحماس هو استغلال شهر رمضان، مع التركيز على جبل الهيكل (المسجد الأقصى المبارك) والقدس، وتحويله إلى مرحلة ثانية من خطتها التي بدأت في 7 أكتوبر، وهذا هو الهدف الرئيسي لحماس، الذي يتم (تعزيزه) من خلال إيران وحزب الله."وذكر أنه "يجب ألا نتيح لهم ذلك، والمعنى هو تهدئة المنطقة بأي طريقة ممكنة، وفي هذا الجانب يجب تقسيم العملية إلى قسمين بسيطين، تعرفونهما جيدا، وهما يصنعان التمايُز؛ من هو مخرّب أو ينبغي يُشتبه به، أو في طريقه إلى ذلك؛ يجب الوصول إليه وإيقافه وتصفيته."

وأضاف أن "الشيء الثاني حيث يمكنك أن تعطي وتطلق (عدم تشديد التقييدات)، لماذا؟ لأننا لا نريد أن يتحول هذا الضغط من أحداث فردية -على الرغم من خطورتها- إلى حدث آخر."وتابع غالانت: "أنا على دراية بالضجيج الذي يدور من جميع الاتجاهات، هذا بلد ديمقراطي في عالم رقميّ مترابط، وفي زمن الحرب، حيث يقول الجميع ما يريدون، بما في ذلك الأشخاص الذين من المفترض أن يكونوا مسؤولين، لكنهم ليسوا كذلك." وحذّر من أن "نتيجة هذا الأمر هي إمكانية الانجراف التي يمكن أن تحدث في وقت قصير."وأضاف: "نحن بحاجة إلى معرفة كيفية إدارة هذه المسألة بشكل صحيح... أن تحترم الناس حيثما يكون ذلك ضروريًا، ولا تخلق ضغوطًا في أماكن غير ضرورية، ومن ناحية أخرى، إذا تحوّل هذا الشيء إلى شيء آخر، يجب معرفة كيفية التصرّف." وأشار إلى أنه "في هذه الفترة، من ناحية؛ عليك أن تكون حازمًا للغاية بشأن الإرهاب، ولكن حذرًا في أشياء أخرى. يجب معرفة كيفية ترتيب الأشياء، وكيفية القيادة."

أفاد تقرير إسرائيلي بأن الجيش والشاباك، طالبا رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بإجراء مداولات جديدة حول القيود على دخول المواطنين العرب في إسرائيل إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه خلال شهر رمضان المقبل، ومحاولة تغيير القرار بهذا الخصوص.

وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن جهاز الأمن قدم تقريرا أمنيا، جاء فيه أن "ثمة احتمالا مرتفعا لتدهور أمني" في الضفة الغربية، وأنه "في حال تحقق ذلك، ثمة شك إذا سيكون بإمكاننا وقفه، في موازاة القتال وانتشار القوات في جميع الجبهات" في إشارة إلى الحرب على غزة والقصف المتبادل مقابل حزب الله. وأضافت الإذاعة أن جهاز الأمن سيقدم لنتنياهو معطيات تشير إلى ارتفاع بنسبة 80% في عمليات إطلاق النار في الضفة والقدس، في السنة الأخيرة، وأنه منذ بداية العام الحالي وقع أكثر من 500 حدث أمني في هاتين المنطقتين.

* * *

تقرير "إسرائيلي" يحذر من غضب مصر بسبب عملية رفح.. "سيناء الخاصرة الحساسة"

ترجمة: موقع عربي21

استعرض تقرير لصحيفة "غلوباس" العبرية مخاوف مصر ودولة الاحتلال بسبب العملية العسكرية المرتقبة في رفح، المحاذية للحدود المصرية. وذكر التقرير أن استعدادات جيش الاحتلال الإسرائيلي للقتال في رفح تزيد مخاوف مصر من دخول مئات الآلاف من سكان غزة إلى سيناء. ونقلت عن العميد متقاعد بجيش الاحتلال الإسرائيلي، شموئيل إلمز قوله، إنه من الصعب الآن معرفة كيف سيؤثر تدفق اللاجئين المختلطين بالمسلحين إلى سيناء على الوضع والعلاقات بين تل أبيب والقاهرة.

وأكد تقرير الصحيفة، أن المصريين يخشون أن تلقي عليهم إسرائيل مئات الآلاف أو مليون لاجئ من رفح، فيتخطون السياج، وعندئذ سيصبحون مشكلة كبرى لمصر.. وأضافت، أنه حتى لو لم تكن إسرائيل كعدو محتمل لمصر الآن، فإن مصر لا تزال ترى إسرائيل خصما، وعامل تهديد، حيث تظهر صور الأقمار الصناعية أن القاهرة تقيم مجمعات لاستقبال اللاجئين، لكن هذا لا يعني أن السيسي يقبل ذلك برباطة جأش. وبين التقرير "أن سيناء هي إلى حد كبير "البطن الحساس لمصر، فمنذ سنين يقاتل الرئيس المصري بشراسة من أجل سيناء." وتابع التقرير: "على مدار نحو عقد من القتال ضد

داعش، تمكنت القاهرة بالفعل من القضاء على العديد من العناصر الإرهابية في شبه الجزيرة."

وفي وقت سابق، ذكر رئيس النظام المصري عبد الفتاح السيسي، أن مصر حريصة على تخفيف معاناة أهل غزة، مشددا على أن مصر لم تغلق أبدا معبر رفح البري. وأضاف، خلال فاعليات النسخة الخامسة من احتفالية "قادرون باختلاف"، أن مصر مستمرة في دعم فلسطين حتى إقامة دولة على حدود عام 1967. في أوقات الصراع يوجد الكثير من الأقاويل، بعضها صحيح والآخر غير صحيح، لكننا منذ أول يوم ونحن نحرص على أن يكون منفذ رفح فرصة وسبيلا ومسارا لتقديم المساعدات، وأيضا لإغاثة المطلوب إغاثتهم، لكن المسألة ليست سهلة كما يتصور البعض ويعتقد أننا نقول كلاما ونفعل شيئا آخر."

* * *

معاريف: لا تقدم حول اتفاق باريس.. "حماس لم تعلن استعدادها للعمل وفق الإطار"

ذكرت صحيفة معاريف العبرية في خبرها الرئيس، "أن طاقم المفاوضات الإسرائيلي، بقيادة رئيس الموساد دادي برنيع، في قطر أمس، اهتم أيضا بالمسائل المختلفة للاتفاق المتبلور لتحرير الأسرى." ونقلت الصحيفة عن مصادر "إسرائيلية"، "أنه لم يسجل تقدم غير ما اتفق عليه في باريس، وحماس لم تعرب بعد عن الاستعداد للعمل وفقا للخطوط الهيكلية التي تبلورت، لكن الطواقم لا تزال تعمل في الدوحة والمداولات تتواصل، وفي إسرائيل يرون في ذلك مؤشرا جيدا." وأضافت، "أن الكابينت السياسي الأمني انعقد في الكريا في تل أبيب أمس، وتلقى الوزراء استعراضا عن حالة الاتصالات للصفقة وخطة العملية العسكرية في رفح، بما في ذلك إخلاء السكان المدنيين من المنطقة."

* * *

استطلاعات

i24NEWS: ضعف الائتلاف وتقدم بيني غانتس: تحليل أحدث الأرقام والتوجهات السياسية في إسرائيل | استطلاع

تقدم بيني غانتس وتقويض للائتلاف: نتائج استطلاع تظهر تفوقًا لحزب معسكر الدولة وضعفًا في التفاوض، وتصاعد التوترات في الساحة السياسية الإسرائيلية تبدو النتائج التي أظهرها استطلاع صحيفة "معاريف" الأسبوعي الذي أجراه مركز لازار للأبحاث بالتعاون مع Panel4All تحت إشراف الدكتور مناحيم لازار ملفتة للنظر. يشير هذا الاستطلاع إلى تقدم بيني غانتس بفارق كبير في الاستطلاعات الانتخابية بجانب حزبه .ووفقًا للأرقام المذكورة، فإن بيني غانتس وحزبه يتمتعان بدعم واسع، حيث وصلت نسبة دعمه إلى 41 في المئة، مما يعكس مستوى قوي له ولحزبه في الساحة السياسية إذا جرت الانتخابات اليوم وفقًا لنتائج الاستطلاع، فإن توزيع المقاعد في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) سيكون كالتالي:

-حزب معسكر الدولة: 41 مقعدًا.

-الليكود: 18 مقعدًا.

-يش عتيد: 12 مقعدًا.

-عوتسما يهوديت: 9 مقاعد.

هذه النتائج تعكس تقدمًا كبيرًا لحزب معسكر الدولة بقيادة بيني غانتس، مع استمرار تراجع الليكود والأحزاب الأخرى. يُلاحظ أن هناك انخفاضًا في عدد المقاعد لكل من يش عتيد وعوتسما يهوديت. ووفقًا للاستطلاع الأخير، يظهر أن نسبة تقدير بيني غانتس لرئاسة الحكومة تصل إلى حوالي 50٪، مما يشير إلى مدى تقبل الجمهور لفرضيته كزعيم محتمل. ومن بين ناخبي حزب "يش عتيد"، يرى نحو 88٪ أن غانتس أكثر ملاءمة من بنيامين نتنياهو لشغل المنصب. بينما يصل دعم بنيامين نتنياهو لنفسه كرئيس حكومة إلى 33٪ فقط، ويعتبر حوالي 22٪ من ناخبي "الليكود" بيني غانتس أكثر ملاءمة لرئاسة الحكومة. بالمقابل، يبدي حوالي 17٪ من الناخبين عدم تفضيلهم لأي منهما لتولي منصب الرئاسة.

في ظل الانقسام السياسي بين الائتلاف والمعارضة، تظهر الأرقام هذا الأسبوع ضعف الائتلاف من حيث التفويض إلى 43 مقعدًا، بينما يحصل الحزب الواحد في المعارضة على مقعد واحد فقط مقابل 68 مقعدًا.

* * *